الحسابات الإقتصادية القومية
واستخداماتها في التخطيط والتنمية

الجزء الأول

الدكتور
مصطفى يوسف كافي





الحسابات الاقتصادية القومية

واستخداماتها في التخطيط والتنمية

(الجزء الأول)

الحسابات الإقتصادية القومية

واستخداماتها في التخطيط والتنمية

(الجزء الأول)

تاليف

الدكتور

مصطفى يوسف كافي

الطبعة الأولى

2014م – 1435هـ

مكتبة المجتمع العربي

مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/3/863)

838.9

كاظم، مصطفى يوسف

الحسابات الاقتصادية القومية واستخدامها في التخطيط والتنمية/

مصطفى يوسف كاظم.- عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.إ.: 2013/3/863

الواصفات: /التنمية الاقتصادية//التخطيط الاقتصادي/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2014م – 1435هـ



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة – مجمع زهدي حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@hotmail.com

ISBN 978-9957-83-257-5 (ردمك)

الإهداء

إلى طلاب وطالبات تخصص المكتبات
والمعلومات

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول
المفاهيم الأساسية في الإحصاء الاقتصادي والمحاسبة القومية

الفصل الثاني

ميزانية الثروة القومية

الفصل الثالث

المفاهيم الخاصة بالإنتاج ،والدخل ، والناتج

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

مفهوم الدخل القومي ،وأهم مقاييسه وأهميته

الفصل الخامس

النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي

الفصل السادس

دراسة المتغيرات الاقتصادية في المحاسبة القومية

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الفصل السابع

الأرقام القياسية واستخداماتها في الحسابات القومية

الموضوع	الصفحة

الفصل الثامن
مداخل (طرق) تقدير الدخل(الناتج) القومي

الفصل التاسع
النظام المحاسبي في الحسابات القومية

الفصل العاشر
الحسابات الاقتصادية القومية حسب الفعالية

الفصل الحادي عشر
الحسابات الاقتصادية القومية حسب المؤسسات (هيئة الأمم المتحدة)

الفصل الثاني عشر
نظام الحسابات القومية المعدل الصادر عن الأمم المتحدة عام 1968 (S.N.A)

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث عشر

النظام الفرنسي للحسابات الاقتصادية القومية

الموضوع	الصفحة

المقدمة

اشتدت الحاجة إلى استخدام الحسابات الاقتصادية القومية، باعتبارها تشكل إطاراً وصفياً عاماً للمؤشرات الاقتصادية الإجمالية ومكوناتها، ولوضع التوازن الاقتصادي والجوانب الإيجابية أو التراجعية المؤدية إلى هذا التوازن، وكذلك الاعتماد على هذه الحسابات في إجراء التحليلات والدراسات الاقتصادية اللازمة إلى إيضاح التشابكات بين القطاعات الاقتصادية وطبيعة العلاقات القائمة بينها.

الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط الاقتصادي والتنمية يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة للمخططين والاقتصاديين في الدول العربية، وبخاصة تلك الدول التي بدأت في إعطاء اهتمام متزايد للتخطيط الاقتصادي لمرحلة التسعينيات. وكما هو معروف فالقصد الأول والأساسي من إعداد الحسابات القومية، هو تلبية احتياجات دوائر التخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني للبيانات الأساسية. والحسابات القومية تعتبر أداة رئيسية من أدوات التخطيط، حيث يجري استخدامها في العمليات التخطيطية ولا سيما لغرض:

- كيفية استغلال مواردها الاقتصادية بشكل أمثل.
- التحديد الكمي لأهداف الخطة.
- قياس مدى التناسق الداخلي للخطة.
- متابعة وتقويم الأداء بالخطة والكفيلة بمعالجة مختلف الظواهر.
- والعمل على رفع وتائر عملية التنمية في القطاعات كافة.
- قياس التدفقات المالية والسلعية.

وهكذا فإن ظهور المحاسبة القومية وتطويرها ساهما إلى حد بعيد في:

- فتح آفاق جديدة أمام عمليات التحليل الاقتصادي على المستوى القومي.
- إعطاء التفسيرات العلمية للظواهر الاقتصادية المختلفة المحلية منها والدولية.
- تتبع مراحل النمو والتطور في القطاعات المشكلة للاقتصاد القومي.

لقد صدر عن الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية وتعديلاته المتتالية، كما سنوضحه في هذه المطبوعة.

وكذلك بالإشارة إلى الأسس العلمية والعملية لتصميم وإعداد الحسابات الاقتصادية القومية، سواءً على مستوى المشروع أو على مستوى القومي، وأيضاً التعرض إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإنتاج والدخل والإنفاق ومقاسته ودساتيره وإلى مداخل قياس وتقدير الدخل (الناتج) القومي ، والمؤشرات (المتغيرات) التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك واستثمار وادخار وتصدير واستيراد في الاقتصاد .كما تتناول العلاقات مع العالم الخارجي، كما بدأت مؤخراً بتصوير تطور الثروة القومية.

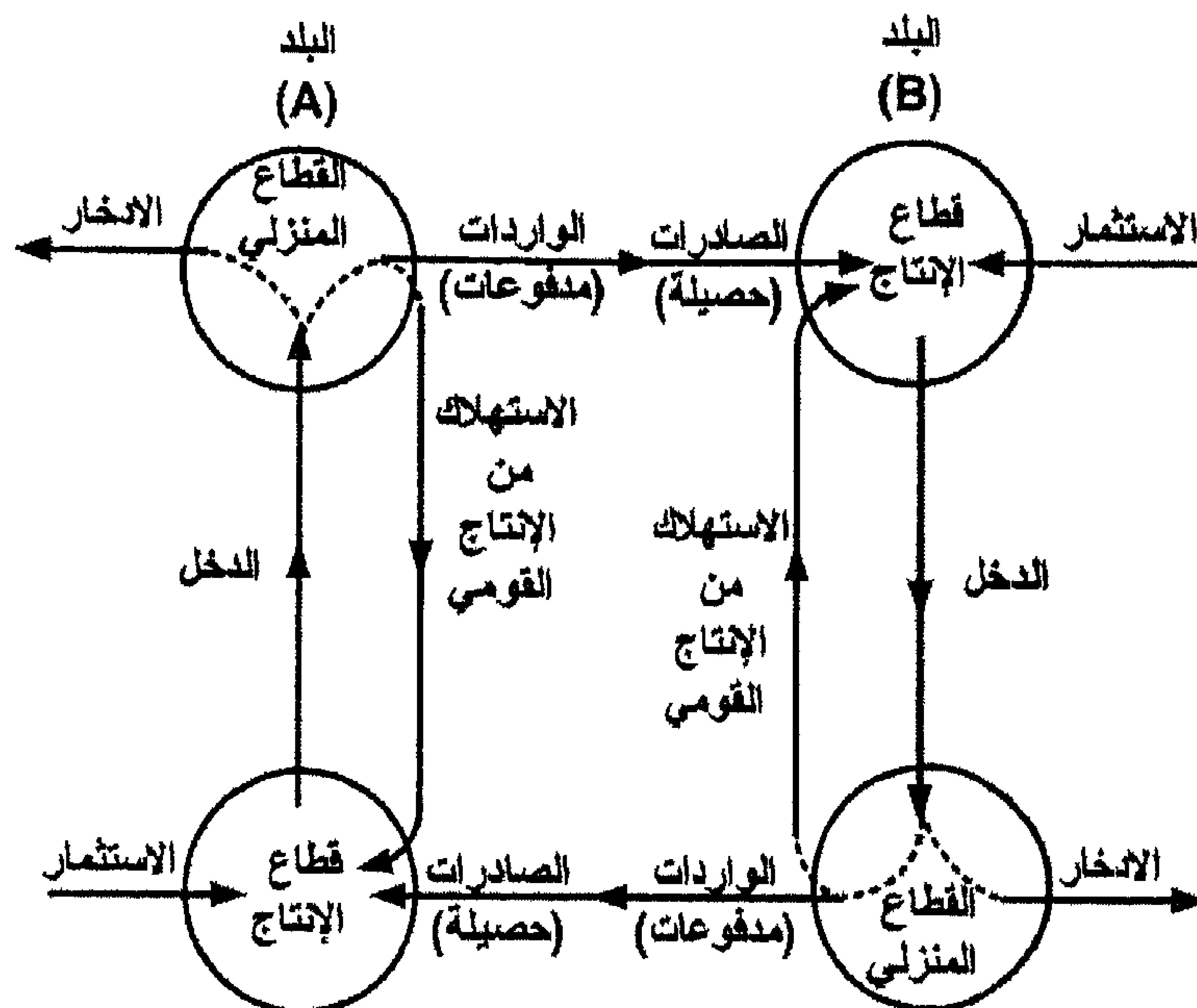
كما تمت الإشارة إلى أهم النظم الاقتصادية القومية منها الحسابات الاقتصادية العادية (الفعالية)، ونظام المؤسسات الأمم المتحدة وتعديلاته،والنظام الفرنسي وإلى النظام العربي الموحد للحسابات القومية الذي طوع نظام الأمم المتحدة لملاءمته لظروف الأقطار العربية. كما تم عرض فصل خاص عن الحسابات الاقتصادية القومية الخضراء(البيئة) المستديمة.

كما تم عرض أهم الموازين الاقتصادية القومية، وجدول تحليل المدخلات والمخرجات وتشابكاتها القطاعية وإلى كيفية تخطيط الموارد الاقتصادية الكلية واستغلالها، وتخطيط معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل إضفاء الطابع التطبيقي على هذا الإعداد والتأليف، فقد أعددنا فصلاً خاصاً يشمل بعض التمارين والنماذج العملية محلولة وغير محلولة، في إعداد الحسابات القومية، وكيفية استخراج مؤشراتها، وتخطيطها.

وفي ختام كلمتي هذه لا أدعي أن هذا العمل قد خلا من كل عيب، فالكمال لله وحده وفوق كل ذي علم عليم، وأسأل الله التوفيق والهداية، كما أرجوه سبحانه وتعالى خير الجزاء.

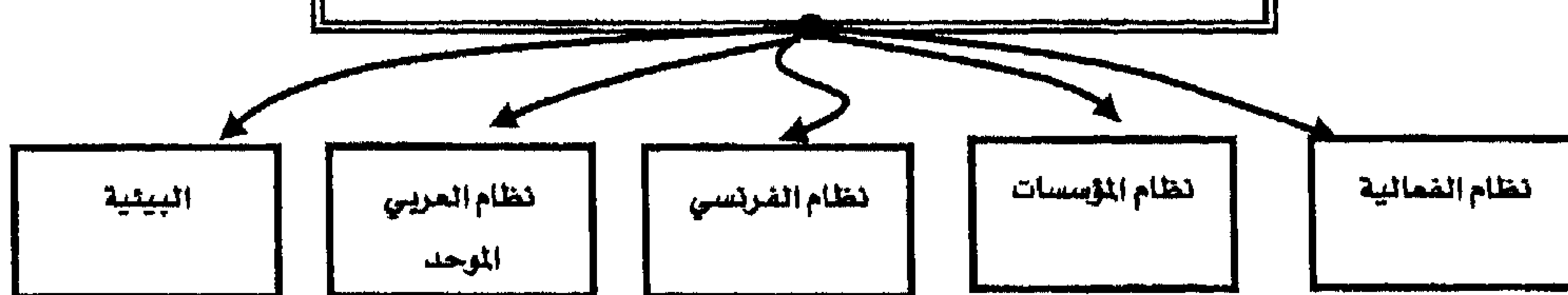
المؤلف



مفهوم الحسابات الاقتصادية القومية

الثروة القومية	رأس المال القومي	الاستثمار الحقيقي	الاستثمار الوهمي	الانتاج الاقتصادي	الانتاج غير الاقتصادي	الانتاج الاجتماعي
الانتاج القومي	الناتج القومي	الناتج المحلي	المضاعف الكينزي	الاستهلاك الوسيط	السلع الاستثمارية	سلع النهائي
سعر الانتاج	سعر باب المصنع	سعر الحيازة	سعر فوبFOP	سعر سيفSIF	الوحدات الاقتصادية	الانتاج
تحويل الدخل	الدخل القومي	القيمة المضافة	إنتاجية العمل العامة	انتاجية العمل القطاعي	الاكتناز	الدخل الشخصي
الدخل التصرفي	فوائد ديون استهلاكية	فوائد دين العام	الادخارات	الانفاق الاستهلاكي الخاص	الانفاق الاستهلاكي الحكومي	الانفاق الاستثماري الخاص
الانفاق الاستثماري العام	المخزون	عوائد المقيمين في الخارج	عوائد غير المقيمين في الوطن	ميزان المدخلات والمخرجات	الموازين القطاعية	ميزان التشابكات القطاعية
المعاملات الفنية الأولية	ميزان المدفوعات	المعاملات الاقتصادية	فائض التشغيل (العمليات)	الدخل المتاح	الدخل القومي	التحويلات الجارية
الدخل النقدي	الدخل الحقيقي	إعانات الانتاج	أهتلاك رأس المال	معيار نظام الفعالية	معيار نظام المؤسسات	الدخل المختلط

أنظمة الحسابات الاقتصادية القومية



الفصل الأول

المفاهيم الأساسية في الإحصاء الاقتصادي والمحاسبة القومية

المفاهيم الأساسية في الإحصاء الاقتصادي والمحاسبة القومية

1) مدلول الإحصاء الاقتصادي:

الإحصاء بشكل عام علم رياضي يتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهتم بتصميم أطر الظواهر المختلفة السائدة في مجتمع، وتعمل على استقراء هذه الظواهر وتحليلها وفق مبادئ وأسس علمية. والعمل الإحصائي بشكل عام يتكون من أربعة عناصر رئيسية هي:

1. تصميم البحث أو طريقة أخذ العينة.
2. جمع البيانات الإحصائية للظاهرة المدروسة.
3. تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج.
4. التنبؤ والاستقراء للظاهرة موضوع الدراسة.

والإحصاء الاقتصادي هو ذلك الفرع الهام من الإحصاء الذي يتضمن مجموعة المبادئ والطرق والأدوات الإحصائية المستخدمة لمعالجة المعلومات الكمية المتعلقة بمختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتحليلها. وتتعدد الإحصاءات الاقتصادية بتعدد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

ويوجد مدلولان لتعبير الإحصاء الاقتصادي:

- المدلول الأول يعني الطرق العملية والمبادئ التي تستخدم لمعالجة المعلومات الكمية.
- أما المدلول الثاني فهو المعلومات الكمية نفسها التي تتعلق بسير الحياة الاقتصادية.

2) أنواع الإحصاءات الاقتصادية:

تتعدد أنواع الإحصاءات الاقتصادية بتعدد الظواهر الاقتصادية التي نحاول أن نقيسها أو أن نصف تطورها، فبالحقيقة أن كل مجموعة من المعلومات الكمية التي تصف نشاطاً اقتصادياً ما هي إلا إحصاءات اقتصادية.

وهذه الإحصاءات يمكن أن تكون على مستوى فردي أو محلي أو إقليمي أو قومي أو عالمي، وذلك حسب المؤسسة أو المدينة أو المنطقة أو الإقليم أو الدولة أو مجموعة الدول التي تتعلق بها. وسوف يكون اهتمامنا بالإحصاءات الاقتصادية على المستوى القومي على اعتبار أنها تمثل حصيلة النشاط الاقتصادي لأمة من الأمم.

والإحصاءات الاقتصادية إما أن تتناول الظاهرة الاقتصادية كإحصاءات الأجور أو إحصاءات الأسعار، أو تتناول كميات الظاهرة المدروسة كإحصاءات الإنتاج الزراعي أو إحصاءات الإنتاج الصناعي، أو تتناول كليهما معاً كإحصاءات التجارة الخارجية. وقد تكون بأعداد مطلقة أو تكون بشكل نسب وأرقام قياسية كإحصاءات الأرقام القياسية لأسعار الجملة أو المفرق، وكل ذلك حسب الغاية التي يراد إبرازها من جمع تلك الإحصاءات.

3) الهدف من استعمال الإحصاءات الاقتصادية ومصادر الحصول عليها:

إن الهدف الرئيسي من جمع الإحصاءات الاقتصادية هي لتزويد المختصين بأسس متينة لدراسة التقدم والنمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وإنماء الثروة القومية. وهكذا تركز استعمال الإحصاءات الاقتصادية في تحليل الأوضاع العامة للاقتصاد وإظهار العلاقات السائدة بين مختلف عوامله، للاستفادة من هذا التحليل، والمقارنة في رسم السياسة الاقتصادية وتقرير الخطوات اللازمة واتخاذ القرارات الضرورية من أجل النهوض العام بالاقتصاد والقضاء على عوامل التأخر فيه. وبصورة مختصرة من أجل وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

أما بالنسبة لمصادر حصولنا على الإحصاءات الاقتصادية فهناك مصدران، مصدر مباشر، ومصدر غير مباشر[1].

وبشكل عام تستمد الحسابات القومية إحصاءاتها من المصادر التالية[2]:

1. الإحصاءات الزراعية والدراسات والبحوث التطبيقية حول الاستثمار الزراعي، ومردود عوامل الإنتاج المادية وريع الأرض.
2. الإحصاءات الصناعية ومحاسبة المشاريع الصناعية.
3. الإحصاءات الخاصة بالتشييد وبناء المساكن والإيجارات.
4. إحصاء توزيع السلع والتجارة الداخلية.
5. إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.
6. الميزانية العامة للدولة وملحقاتها وحساباتها الختامية.
7. الإحصاءات السكانية وقوة العمل.
8. إحصاءات الاستهلاك الحكومي والخاص وبحوث ميزانية الأسرة.
9. محاسبة المؤسسات المالية، البنك المركزي والبنوك المتخصصة وشركات التأمين وصناديق التنمية والتوفير.
10. السلاسل الزمنية لتطور الأرقام القياسية للأسعار.
11. بقية المعطيات الإحصائية الأخرى اللازمة لتقدير قيم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج والناتج والدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وبالتالي جدول التشابكات القطاعية (المدخلات – المخرجات).

4) العلاقة بين الإحصاءات الاقتصادية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

يعتبر موضوع الإحصاء والتنمية الاقتصادية من أهم المواضيع الجديرة بالبحث والاهتمام، وذلك من خلال الدور المتعاظم الذي تلعبه البيانات الإحصائية،

---

(1) د. عبد الرحيم بوادقجي، الحسابات الاقتصادية القومية، مطبوعات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1988-1989م، ص4-6.

(2) د. مجيد مسعود، نظام الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1989، ص20.

والمعلومات بشكل عام في تحديد مسار التخطيط للتنمية، ورسم السياسات العامة للدولة. وعلمياً لقد أصبح من المسلم به في الوقت الحاضر أن التخطيط الاقتصادي هو المنهج الرئيسي لتحقيق التنمية ولكن التخطيط الاقتصادي لا يمكن أن يكون وفقاً لمنهجية علمية إلا إذا اعتمد على ما يقدمه علم الإحصاء كما ذكرنا من قواعد البيانات وإجراء التنبؤات المستقبلية الممكنة لأهم المؤشرات، أيضاً وبشكل أساسي الحسابات القومية لازمة وهي ضرورة موضوعية لإنشاء خطط اقتصادية تلبي أهداف التنمية بشكل متوازن ومدروس[1].

1-4 مفهوم التخطيط:

ظهرت تعاريف متعددة للتخطيط الاقتصادي وهي بمجملها تعبر عن وجهات نظر كتابها ومنطلقاتهم الفكرية ولكن بالإجمال لا يوجد اختلاف على اعتبار التخطيط الاقتصادي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونستعرض فيما يلي مجموعة من التعاريف للتخطيط الاقتصادي:

- بأنه "النشاط الواعي الهادف إلى استغلال الطاقات والموارد بالكيفية التي يمكن بواسطتها تلبية الحاجات المتزايدة لجميع أفراد المجتمع وبما يتفق مع عمل القوانين الاقتصادية"[2].
- ومنهم من عرفه بأنه "جهد واعي يرمي إلى توجيه الفاعليات البشرية نحو تحقيق أهداف محددة بصورة عقلانية". أي أن التخطيط أداة أو وسيلة أو طريقة عمل علمية عملية حيادية يمكن استعمالها في جميع النشاطات الإنسانية ولتحقيق مختلف الأهداف"[3].
- (ماري نايلز Mary Niles) تقول أنه العملية الواعية التي يتم بموجبها اختيار أفضل طريق أو مسار للتصرف بما يكفل تحقيق هدف معين.

(1) د. نور الدين هرمز، الحسابات الاقتصادية القومية، مطبوعات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2004-2005، ص18.
(2) د. خالد الحامض، مبادئ التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية،1976، ص13.
(3) د. محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، جامعة دمشق،1968.

- (هايمان Haimann) يؤكد على انه تحديد مسبق لما سيتم عمله. انه تحديد لخط سير العمل في المستقبل والذي يضم مجموعة منسجمة ومتناسقة من العمليات بغرض تحقيق أهداف معينة.
- (فايول Fayol) يعرف هذا الكاتب الفرنسي التخطيط كما يلي: إن التخطيط في الواقع يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل.

ومن هذه التعاريف يمكن أن نستنتج بعض الصفات الأساسية للتخطيط[1]:

1. التخطيط عبارة عن وسيلة أو أداة. أي أنه ليس هدفاً بحد ذاته بل أداة للوصول إلى الهدف وأسلوب عمل لتحقيقه بأقل كلفة وأقصر وقت.
2. التخطيط العلمي يستند على أسس ومبادئ علمية مقررة.
3. التخطيط جهد عقلاني يتطلب معرفة وخبرة ودراية.
4. التخطيط وسيلة حيادية يمكن استعمالها لتحقيق الأهداف في مختلف المجتمعات.
5. التخطيط بهذا المعنى يختلف عن التنظيم باعتبار أن التنظيم هو ترتيب لأشياء موجودة فعلاً. أما التخطيط فهو عملية خلق وابتكار تربط الحاضر بالمستقبل.

2-4 التخطيط والتنمية:

يستمد التخطيط الاقتصادي شرعيته من شرعية أهداف التنمية الشاملة كحق ومطلب لجميع الشعوب والبلدان في تحقيق مستوى أفضل من الرفاه وتحسين المستوى المعاشي، أو بكلام آخر السعي إلى مستقبل يتحقق فيه الأمان والرفاه.

التخطيط الاقتصادي هو الأسلوب العلمي الهادف إلى تحقيق أهداف التنمية المعلنة بأقل تكلفة وبأقصر وقت وبأفضل شكل ممكن. وبالتالي إلى حد ما يمكن اعتبار التخطيط الاقتصادي تابع لمنهجيات فكر التنمية وتوجهاته.

(1) د. نور الدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة تشرين، 2004ص14.

تبرز مشكلة التخطيط الاقتصادي عندما تتغير أهداف التنمية وتوجهاتها كما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيث كان عدد من الدول التي تضم أكثر من ثلث سكان العالم قد تحولت إلى اقتصاد السوق بعد أن كانت تتبع نهجاً يعتمد على التحكم المركزي في الإنتاج وتخصيص الموارد من خلال التخطيط المركزي.

أيضاً في النصف الثاني من القرن العشرين حدثت تبدلات في الأسس النظرية لاقتصاديات التنمية كما هو واضح في الجدول (1):

	في عقد الخمسينات والستينات	في الثمانينات والتسعينات
.1	الهدف هو تعظيم الناتج المحلي الإجمالي.	تعدد وترابط أهداف التنمية.
.2	التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات.	التصدير هو محرك النمو Engine of Growth.
.3	القطاع العام يقود التنمية.	الخصخصة هي القاعدة لزيادة دور القطاع الخاص.
.4	الاستثمار المادي هو العنصر الأساسي للنمو.	الاستثمار البشري هو في مقدمة الأولويات.
.5	التخطيط الشامل (المركزي).	آلية السوق.

الشكل (1): تبدل الأسس النظرية لاقتصاديات التنمية[2]

من ذلك نستنتج أن للتخطيط الاقتصادي دور كبير وهام في قيادة وتوجيه خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المسارين الداخلي المتمثل في زيادة وتطوير الإنتاج والخارجي المتمثل في إيجاد صيغة استراتيجية للتعامل الخارجي تضمن تحقيق أكبر تراكم ممكن للقيم المضافة.

(2) د. عثمان محمد عثمان في محاضرة بعنوان "التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية"، دمشق 3-2001/5/4 برعاية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

3-4 طبيعة العملية التخطيطية ومراحلها:

ويمكن لنا أن نحدد مراحل العملية التخطيطية بالنقاط الرئيسية التالية[1]:

أ) تحديد الأهداف والاستراتيجيات العامة:

من المعروف أن الاستراتيجيات والأهداف العامة تختلف نسبياً من مجتمع لآخر، بمعنى أنه ترتبط بطبيعة الدولة وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، وبآفاق تطلعاتها.

ومع ذلك يمكن أن نقول إن هناك مجموعة من الغايات والاستراتيجيات التي تطمح إليها جميع المجتمعات، تتلخص بما يلي:

- تحقيق معدلات واسعة وسريعة من النمو الاقتصادي.
- إعادة بناء أو تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة.
- تحقيق توزيع عادل للثروة القومية والدخل القومي.
- التغلب على المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، وإيجاد حلول لها.
- ضمان الاستقرار في المستوى العام للدخل والعمالة والأسعار.
- ضمان الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد العامة للدولة.

ب) تحديد الوسائل والموارد اللازمة:

بعد أن يتم تحديد الأهداف العامة للدولة، من الضروري البحث عن الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وهذا بالطبع يتطلب سبر جميع الموارد والإمكانات الملائمة لواقع الدولة وظروفها السياسية والمالية والاقتصادية الحالية والمتوقعة مستقبلاً.

(1) د. عبد المالك الأخرس، الحسابات القومية، طلاس، دمشق ط1988،1، ص27-28

ج) إعداد الخطة[1]:

هي مجموعة متماسكة من الأهداف والوسائل التي تخص تطور وحدة اقتصادية معينة ووفقاً لأفضليات معينة ومثبتة من قبل السلطات المسؤولة عن اعتماد الخطة بعد الأخذ بعين الاعتبار المحددات والقيود الفنية والاجتماعية المتواجدة.

د) محددات الخطة:

وهي مجموعة القيود التي يجب أخذها بالحسبان عند وضع الخطة وتحديد أهدافها. من هذه المحددات نذكر:

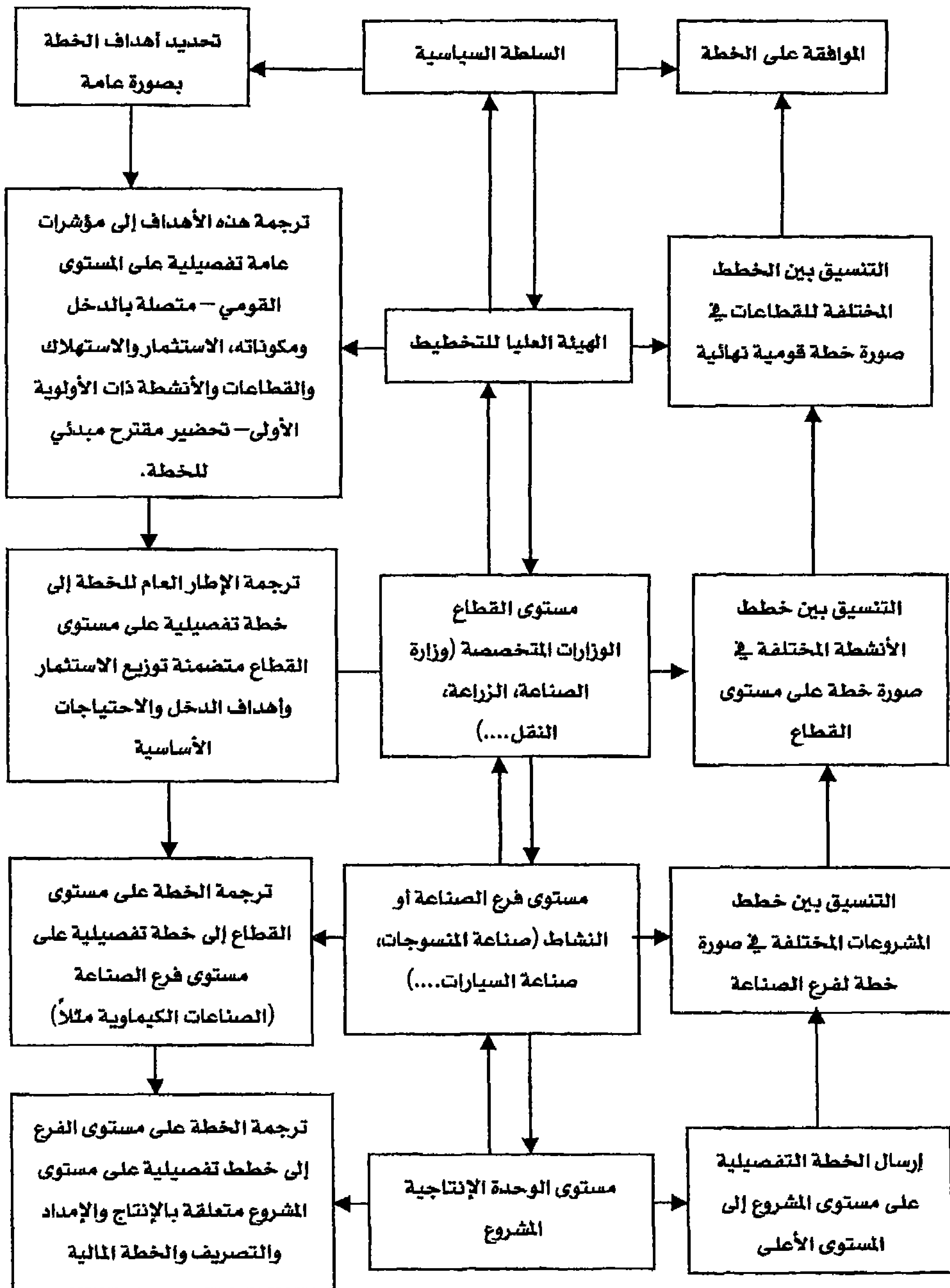
1. المتغيرات الخارجية والداخلية التي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على أحجام الإنتاج وأهدافه.
2. الالتزامات الداخلية أو الخارجية التي لها علاقة بخطة التنمية.
3. التشريعات والقوانين النافذة التي تحدد وتوجه النشاط الاقتصادي في البلاد.
4. المحددات الاقتصادية الأخرى بكافة أشكالها (أحجام الاستثمار، الاستهلاك، الطاقة الإنتاجية المتاحة، الإنتاجية..... إلخ).
5. نقاط الضعف أو الاختناق التي تعاني منها خطط التنمية.

هـ) متابعة الخطة:

متابعة تنفيذ الخطة من قبل أجهزة التخطيط المختصة يضمن سلامة تطبيق الخطة وتحقيق أهدافها الرئيسية. من خلال المتابعة يمكن ملاحظة الحالات الطارئة التي تخرج عن مسار الخطة ولم يكن متنبأ لها أو أنه لم يكن هناك دقة كافية في التنبؤ لها.

(1) د.نور الدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص70.

وهكذا فإن جوهر العلاقة بين الإحصاءات الاقتصادية والتخطيط والتنمية يكمن في أنه لا يمكن إعداد أية خطة علمية واقعية مرنة وتنفيذها، دون وجود بيانات إحصائية شاملة ومعبرة. وبالتالي فإن التخطيط الاقتصادي قد تطور ليصبح في الوقت الحاضر معبراً عن إمكانية الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية، ومدى مسؤوليتها عن تعبئة مواردها وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية.



الشكل (2): مراحل بناء الخطة

المصدر: د. عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1975، ص70

5) العلاقة بين الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الاقتصادية القومية:

تعتمد بدورها على ما يقدمه علم الإحصاء حول الكليات الاقتصادية لأن الحسابات القومية تتعامل مع مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتقوم بمعالجة المعلومات الإحصائية بأسلوب تحليل توازني خاص يظهر مصادر واستخدامات الدخل القومي بالإضافة إلى قياس الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرأ عليها وأيضاً قياس كمية التدفقات المالية في المجتمع ومصدرها وتطورها بالمقارنة مع التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات.

6) مفهوم الحسابات القومية؟

المحاسبة القومية هي المحاسبة التي تعد على المستوى الكلي أو التجميعي والتي تهدف إلى توفير إحصائيات عن الناتج القومي والدخل القومي وغيرها من المقاييس. فهي ترتبط بالتبويب الإحصائي لأنشطة الأفراد والمنظمات بطريقة تساعد في تفهم عمليات الاقتصاد القومي ككل.

هذا وقبل أن يتمكن الاقتصادي من اتخاذ إجراءات بصدد الأنشطة الاقتصادية لدولة معينة، عليه أن يحصل على وصف كاف أو صورة لهذه الأنشطة. وهو يحتاج لذلك سواء كان المطلوب منه تقديم المشورة للسياسيين، أو نصح رجال الأعمال بصدد أثر التغيرات في أحد القطاعات بالاقتصاد القومي على القطاعات الأخرى.

ويمكن أن يتم وصف النشاط الاقتصادي في شكل مذكرة توضيحية للقطاعات المستقلة بالنظام الاقتصادي، أو بدراسة هذه القطاعات بطريقة مجردة. وتتمثل دراسة الدخل القومي أو المحاسبة القومية – وهما مصطلحان لنفس المضمون – أحد أساليب الاقتصاد التطبيقي في تفهم شبكة العلاقات التي تحكم الاقتصاد ككل.

7) تعريف المحاسبة القومية:

- المحاسبة القومية بأنها مجموعة من المبادئ والأسس الاقتصادية، والأدوات والوسائل المحاسبية والرياضية والإحصائية التي تهدف إلى تجميع البيانات ذات الدلالة الاقتصادية عن النشاط الاقتصادي التجميعي لمجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة.(د.عبد الحي مرعي).
- لقد عرّفت المؤسسة البلجيكية للمالية العامة المحاسبة القومية، على أنها "التكتيك الذي يسمح بإعطاء نظرة كلية وتركيبية على الفعالية الاقتصادية لأمة من الأمم، خلال فترة معينة سنة، وذلك بواسطة لوحات حسابية ومعطيات كمية".
- ويعرف ريمون بار المحاسبة القومية على أنها" الوصف الكمي والتركيب الحسابي للوقائع التي تميز الفعالية الاقتصادية والمالية للأمة".
- المحاسبة القومية هي فرع من العلم الاقتصادي تختص بالدراسة الكمية للشبكات الاقتصادية المتكاملة (مارشوفسكي j. Macrzewski).
- المحاسبة القومية تحاول حصر البنية الاقتصادية عن طريق العمليات والصفقات حيث توجد فائدة كبيرة من تقديم شبكة العمليات الاقتصادية الجارية ضمن إطار ونظام محاسبي (الأمم المتحدة O.N.U).
- المحاسبة القومية هي عبارة عن إعداد تقرير إحصائي شامل عن النشاط الاقتصادي لأي بلد ويهدف التقرير إلى قياس الإنتاج الكلي من جميع القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي[1].
- المحاسبة القومية وسيلة وإطار منهجي صمم خصيصاً لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي في مجتمع معين وعرض المعلومات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح أساساً لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة وترشيد عملية رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لتعرجات المسار الاقتصادي[2].

(1) د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص333.

(2) د. محمود عبد الفضيل، مقدمة في المحاسبة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص12.

- المحاسبة القومية وسيلة لجمع وترتيب وعرض البيانات الإحصائية التي تتعلق بشروط ونتائج عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة وحتى تظهر على شكل منظومة متناسقة في الدلائل الاقتصادية والجداول، وعليه فهي تعتبر وسيلة لا غنى عنها في التخطيط والتحليل الاقتصادي[1].
- المحاسبة القومية هي" نموذج وصفي، تتم بمساعدة المنطق المحاسبي، لبعض العلاقات بين مجموعات متجانسة في الاقتصاد"(برو CH.Prou).
- المحاسبة القومية هي لغة اقتصادية، متكاملة وهامة، ولا يمكن استبدالها حالياً". (فانست Vincent).
- المحاسبة القومية هي العرض بشكل مبسط لمجموعة الاقتصاد لبلد ما وبشكل أدق، العرض المبسط لعمليات هذا الاقتصاد". (جان بينارد J.Benard).
- المحاسبة القومية هي"وسيلة عملية لوصف الوجه الاقتصادي للحياة الاجتماعية، والذي يتمثل في صورة عمليات، أو صفقات فعلية أو مجازية خلال فترة محددة من الزمن".(ريتشارد ستون R. Stone).
- المحاسبة القومية هي وسيلة فنية تصويرية قائمة على أساس دراسة منهجية تحليلية تستهدف وصف مجريات النشاط الاقتصادي وتترجم تدفقاته في صورة صفقات حقيقية أو مجازية تجريها وحدات تابعة لقطاعات الاقتصاد القومي ويجري تسجيلها على أساس مبدأ القيد المزدوج، وذلك كله بغرض ترشيد السياسة الاقتصادية " (مبارك حجير).

ولقد تم تطوير هذا الفرع من المحاسبة وممارسته لدرجة كبيرة بواسطة الاقتصاديين والإحصائيين. ومن المطلوب أن يوجه المحاسبين اهتماماً أكبر بهذا الميدان وأن تعد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان استخداماتها في الحسابات القومية. ويتطلب ذلك درجة كبيرة من التوحيد أو التنميط في قواعد المحاسبة المطبقة في الوحدات الاقتصادية المختلفة، واستخدام

(1) د. مراد لعبيدي، المحاسبة القومية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

القيم الجارية بدلاً من القيم التاريخية نظراً لأن النظرية الاقتصادية التي تقوم عليها أنظمة الحسابات القومية تتطلب استخدام القيم الجارية بطريقة مستمرة من فترة لأخرى. ولا يتضمن مجال دراسة المحاسبة القومية تبويب النشاط الاقتصادي فقط وإنما يشتمل أيضاً على استخدام المعلومات التي تم تجميعها لفحص وتحليل عمليات النظام الاقتصادي.

والحسابات القومية هي:

1. الصورة الرقمية التي تبين نشاط القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي.
2. تبين العلاقات التي تربطها ببعض.
3. تقيس تدفق السلع والخدمات بين بعضها البعض وداخل القطاع الواحد.

يتبين لنا من التعاريف السابقة أن المحاسبة القومية:

1. ليست علماً قائماً بذاته وإنما هي فن أو طريقة بواسطتها يمكن تصوير النشاط الاقتصادي بأسلوب محاسبي معين.
2. ليست متفرعة عن المحاسبة التجارية على الرغم من أنها تستعين ببعض مبادئها وطرقها.
3. تمثل نشاطاً أو حركةً لا وضعاً ثابتاً من الأوضاع أو مركزاً مالياً معيناً.
4. تتناول نشاط دولة لا أمة.
5. تعود إلى فترة زمنية محددة هي السنة غالباً.
6. تتناول الكليات لا الجزئيات.

8) مضمون المحاسبة القومية وشموليتها[1]:

تهتم المحاسبة القومية كما ذكرنا سابقاً بإظهار الفعاليات الاقتصادية المختلفة للدولة ضمن فترة معينة، من خلال القيام بعمليات جمع الإحصاءات

(1) د. عبد المالك الأخرس، الحسابات القومية، دمشق:دار طلاس،1988،ص40-41.

الاقتصادية المختلفة وتسجيلها وتبويبها وتحليلها، وفق أسلوب يعتمد على القواعد والأسس المحاسبية المنظمة.

وانطلاقاً من ذلك فإن المحاسبة القومية تسعى إلى توضيح الخطوط العريضة لواقع الدولة الاقتصادي وسياستها بشكل رقمي. ولذا عمد الإحصائيون الاقتصاديون إلى اتخاذ أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة، يمكن من خلالها جمع بعض الأنشطة الاقتصادية، حسب طبيعتها ونوعية فعاليتها.. وعملياً فقد جرى التعارف على وجود خمسة أنواع من الحسابات القومية الأساسية وهي:

أ) حسابات الإنتاج القومي والدخل:

إن هذه الحسابات تهتم بإظهار القومي الفعاليات الاقتصادية للدولة بمختلف أشكالها من إنتاج جارٍ، واستثمار، واستهلاك، وادخار. وهذه الحسابات مصممة على أساس إظهار إنتاجية الدولة الحالية، معبراً عنها بقيم مالية. ولذا فهي عبارة عن جدول ملخص لحسابات الأرباح والخسائر لقطاعات كل من المنتجين والمستهلكين والحكومة.

ب) جدول المدخلات والمخرجات (جدول المستخدم – المنتج):

إن الهدف من إعداد هذا الجدول إظهار العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات والصناعات المتعددة المشكلة للاقتصاد القومي. ولذا فهو يهتم بالإنتاج القومي، ويبحث في علاقاته التبادل الموجودة بين مصادر السلع واستخداماتها، بشكل يظهر نوعية الترابط القائم بين مختلف القطاعات المشكلة للاقتصاد القومي.

ج) بيان تدفقات الأموال:

والهدف منه إظهار العمليات المالية والنقدية للدولة وديونها والتزاماتها المالية، من وإلى العالم الخارجي. ويسعى هذا البيان إلى إظهار سير النقد

والالتزامات المالية من قطاع اقتصادي (كالصناعة)، إلى قطاع اقتصادي آخر (كالنقل والمواصلات)، ومن ثم بيان آثار تدفق الأموال من القطاع الذي يتدفق منه واليه.

د) الميزانية القومية:

وهي تهدف إلى إظهار موجودات الدولة ومطاليبها ككل، خلال فترة زمنية معينة، وهي تتمركز حول الثروة القومية، ولذا فهي أشبه ما تكون بملخص لميزانيات القطاعات المختلفة.

ه) ميزان المدفوعات:

إن الهدف من الحسابات الموجودة ضمن ميزان المدفوعات، هو إظهار علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم، أي مواردها من العالم الخارجي، وموارد الخارج من الدولة في فترة محددة. وبهذا فهو يتضمن بشكل عام خلاصة التجارة الدولية، وخلاصة العمليات المالية الخارجية.

9) أهمية واستخدامات الحسابات القومية:

يتضح من تعريف حسابات الدخل أنها تقوم بتصوير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وتطوره على مر الزمن بغرض تحقيق عديد من الأهداف يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

1. قياس معدلات التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن تستخدم الزيادة في الإنتاج كمؤشر للقياس وإن كان الرأي قد استقر على أن أفضل المؤشرات في قياس معدلات التنمية هو الدخل القومي وذلك نظراً لما قد يكون من تفاوت كبير بين معدلات نمو الإنتاج في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة أو لغياب الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها في تقديرات بعض المنتجات الهامة مثل

منتجات الثروة الحيوانية وبسبب التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد القومي في المدى الطويل مما يجعل مفهوم الإنتاج ذاته غير محدد أو واضح ومن ثم يجعل تقديراته غير دقيقة.

2. قياس الكفاية الإنتاجية للمواد والعمل فمن المعروف أن زيادة الإنتاج في المدى الطويل تنشأ عن التقدم العلمي والتقني الذي يتمثل في استخدام المعدات والطرق الحديثة، ويترتب على هذا التقدم وفر في استخدام الخامات أو القوى العاملة ومن ثم زيادة إنتاجية المواد أو العمل ويمكن استخدام حسابات الدخل القومي إذا ما أعدت في إطار معين ولسلسلة زمنية طويلة نسبياً – لقياس آثار هذا التقدم في الإنتاجية.

3. قياس مستوى المعيشة ومعدلات ارتفاعه، فمن المعروف أن مستوى المعيشة يرتبط بعدد السكان وكمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك النهائي بمعنى أن متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع والخدمات إنما يعبر عن مستوى معيشة ومن ثم فإن معدل الارتفاع في مستوى المعيشة يمكن قياسه بمقارنة الزيادة في الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات بالزيادة في عدد السكان.

وبالتالي يمكن حساب متوسط استهلاك الفرد في سنة ما وفق الآتي:

$$\text{متوسط استهلاك الفرد} = \frac{\text{مبيعات في سنة ما}}{\text{عدد السكان في تلك السنة}}$$

4. قياس المعامل الفني لرأس المال ويعرف هذا المعامل بأنه العلاقة بين قيمة رأس المال في بداية السنة وقيمة الإنتاج النهائي الذي تحقق خلال هذه السنة، ويستخدم هذا المعامل إما في تقدير حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق هدف معين للإنتاج أو بالعكس في تقدير حجم الإنتاج الذي يتحقق من الهدف المرسوم للاستثمارات.

5. تعتبر حسابات الدخل أداة لوضع البرامج الاقتصادية من حيث تحديد أهداف الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد ورسم السياسات التي تساعد على الوصول إلى تلك الأهداف.
6. وأخيراً فإن حسابات الدخل تعتبر وسيلة لإجراء المقارنات سواء في مجالات الإنتاج أو الدخل أو الإنفاق القومي أو التكوين الرأسمالي أو نصيب الفرد من الدخل أو العبء الضريبي الواقع عليه.

10) الوظائف الأساسية للحسابات القومية:

تقوم الحسابات القومية بإعطائنا أرقام إجمالية تقيس كل منها ظاهرة معينة من مظاهر النشاط الاقتصادي بحيث يتكون من مجموع تلك الإجماليات صورة متكاملة، تقيس الأبعاد المختلفة لذلك النشاط في نهاية سنة معينة، كما أن ترابط هذه الإجماليات يمكننا من قياس التدفقات المالية التي انسابت من قطاع إلى آخر نتيجة الصفقات أو المعاملات المالية التي تمت خلال السنة التي عملت عنها تلك الحسابات وتسمى تلك الوظيفة بوظيفة القياس وإلى جانب تلك الوظيفة توجد وظيفتان هامتان:

1. تحليل النشاط الاقتصادي.
2. التنبؤ وإعداد الميزانية القومية.

أولا: وظيفة التحليل:

تقوم وظيفة التحليل على دراسة الجزئيات التي تتكون منها إجماليات الحسابات القومية دراسة تفصيلية والوسيلة إلى ذلك هي تبويب تلك الجزئيات على أسس مختلفة يرمي كل منها إلى إبراز ناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادي ثم مقارنتها ببعضها واستنتاج العلاقات التي تربطها ببعضها ودراسة التغيرات التي تطرأ عليها وتحديد الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات.

ويستخدم تحليل بيانات الحسابات القومية لإجراء ثلاث دراسات رئيسية هي:

- دراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي.
- دراسة التغير في ذلك التركيب في فترات زمنية مختلفة.
- المقارنة الإقليمية لمكونات الناتج والدخل القومي.

وفي كل من تلك الدراسات يبدأ التبويب على أسس عامة ثم يندرج إلى أسس أكثر تفصيلا.

استخدام إجماليات الحسابات القومية لدراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي. يبدأ تبويب إجماليات الناتج القومي على ثلاث أسس عامة هي:

أ) أنواع الإنفاق.
ب) مقادير الأنصبة الموزعة.
ج) القطاعات التي يتولد فيها الدخل القومي.

ويظهر الناتج القومي مبوباً على اساس أنواع الإنفاق إلى خمسة إجماليات فرعية هي:

أ) إجمالي إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات.
ب) إجمالي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
ج) إجمالي إنفاق المستثمرين على السلع الإنتاجية.
د) إجمالي التغير في المخزون السلعي.
ه) إجمالي المعاملات مع العالم الخارجي.

وعندما نتدرج خطوة أخرى في التحليل يمكن تجزئة كل من تلك الإجماليات الفرعية إلى مكوناتها على أسس ثانوية.

فإجمالي إنفاق المستهلكين يمكن تبويبه على أساس طبيعة الإنفاق إلى:

أ) مواد غذائية.
ب) ملابس.
ج) نفقات أخرى.

كما يمكن تحليل هذا الرقم الإجمالي نفسه على أساس العمر الإنتاجي للسلع التي يحتويها هذا الإنفاق إلى:

أ) سلع معمرة.
ب) سلع استهلاكية.
ج) خدمات.

وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي إنفاق المستثمرين إذ يمكن تبويبه بحسب طبيعة النفقة إلى:

أ) تشييدات.
ب) معدات إنتاجية.
ج) مخزون سلعي.

وهكذا ....

ثانياً: وظيفة التنبؤ وإعداد الميزانية القومية:

تقوم وظيفة التنبؤ على دراسة المنهج الذي تسلكه كل من الإجماليات الرئيسية المستخرجة من حسابات الناتج القومي والدخل القومي، ومدى تأثرها بغيرها من الإجماليات المرتبطة وأثر المتغيرات الاقتصادية على تلك الإجماليات بحيث تؤدي تلك الدراسة إلى إمكان التنبؤ بالصورة التي سوف تتخذها الحسابات القومية في سنة مقبلة على ضوء عوامل اقتصادية.

ويعتبر إعداد الميزانية القومية من أهم استخدامات الحسابات القومية والخطوات الرئيسية لإعداد الميزانية القومية لسنة مقبلة هي:

1. اتخاذ نتائج الحسابات القومية للسنة الماضية كأساس، وتحليل الإجماليات المستخرجة من تلك الحسابات على ضوء العوامل الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك السنة.
2. استعراض ملامح الموقف الاقتصادي الذي ينتظر أن يسود خلال الفترة التالية مثل حجم الطاقة الإنتاجية، وحجم الإنتاج المحلي واحتياجات الاستهلاك، إمكانيات التصدير والاستيراد وحجم القوى العاملة.
3. الأهداف الاقتصادية للدولة والسياسة المرسومة لتحقيق تلك الأهداف.
4. ما تم تنفيذه من البرامج الاستثمارية التي تشتمل عليها خطة التنمية والأجزاء المقرر تنفيذها في السنة المقبلة وتقدير أثر كل منها على مقدار الناتج في كل فرع من فروع النشاط الإنتاجي.

11) الأسس العلمية والعملية لتصميم وإعداد نظام الحسابات القومية:

1. تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات متجانسة.
2. تقسيم النشاط الاقتصادي القطاعي وتحديد هيكل الحسابات.
3. تصميم النظام المحاسبي.

12) القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد الحسابات القومية:

- احتمال ازدواجية الحسابات.
- عدم احتساب القطاعات غير الاقتصادية.
- التقديرات الخاطئة.
- السهو والخطأ في الحسابات.
- عدم تقدير قيمة الخدمات الشخصية غير المتبادلة في السوق قد يؤدي إلى مقارنة مظللة.

- صافي الإنتاج، القيمة المضافة
- المعيار القانوني لتحديد الإنتاج (لعب القمار، البيع والشراء في السوق السوداء).

"لا يدخل في الإنتاج النشاطات التي تكون فيه الإيرادات قد حصلت من دافعها بمحض إرادته وبدون إكراه له" حسب اقتراح الأمم المتحدة.

- المنتجين الأولين، المنتجين الآخرين (الإنتاج غير الأولي، الإنتاج الأولي).

وكقاعدة عامة لا يتم تعديل أرقام الإنتاج بنقل سلع نهائية إلى وسيطة أو بالعكس إلا في الحالات التي يمكن اعتبارها مهمة وواضحة وذات تأثير كبير على الحسابات النهائية للدخل القومي وتعود بالفوائد على العامل من ناحية الأجور أو في الحالات التي يترتب فيها اقتطاع جزء من دخل العامل لشراء حاجات ليست لها منفعة مباشرة له.

أما في الحالات الأخرى كقيام رب العمل بالإنفاق على تحسين المستوى الصحي لعماله أو عند تحمل العامل نفقات تنقله من المسكن إلى المعمل، فلا يتم تعديل أرقام الإنتاج أو الدخل، لأننا لو أخذنا بذلك لعمدنا الإنفاق تعقيد العمليات الحسابية للدخل القومي بشكل يضيع الفائدة المتوخاة من الحسابات نفسها لاحتمال وقوع الباحث في أخطاء حسابية كثيرة يكون ضررها أكثر بكثير مما لو ترك الأمر على حاله.

بعد كل ما تقدم نجد انه لا يمكن المقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة بالاعتماد على الحسابات القومية (الدخل القومي)، وذلك للأسباب التالية:

1. اختلاف التقاليد الاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة يؤدي إلى اختلاف احتساب/ تضمين بنود ضمن الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة لا تعتمدها الدول النامية.

2. كذلك تتصف الدول النامية بمستوى معيشي منخفض متمثل في دخل منخفض لأغلبية أفراد المجتمع.
3. انعدام العدالة الاجتماعية (عدم العدالة في توزيع الدخل).
4. نسبة اعتماد عالية.
5. مستوى عالي من البطالة بوجوهها المختلفة.
6. حجم الفقر (فجوة الفقر كبيرة) فرق متوسط الدخل بين الأغنياء والفقراء كبير.

بذلك نستنتج انه لا علاقة واضحة بين مستوى الدخل والعدالة في توزيع الدخل، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا دولة مثل الكويت نجد إن نسبة الدخل الموزع على أفقر 40٪ أقل من نسبة الدخل الموزعة على أفقر 40٪ في بلجيكيا ولكل منها نفس المستوى من الدخل الإجمالي، وكذلك نجد إن كينيا لديها نفس متوسط دخل الفرد للهند ولكن النسبة الموزعة على أفقر 40٪ نجدها أقل في الهند عنها في كينيا وهذا يدل على إن مستوى التنمية لا يمكن أن يقاس بمتوسط دخل الفرد ولكن يجب أن ننظر إلى كيفية توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع (منحنى لورانس).

13) أهداف الحسابات القومية:

1. قياس قيمة الدخل القومي وتحليل مصادره وكيفية توزيعه.
2. قياس وتحليل ومقارنة كل من التدفقات السلعية والمالية وتحديد مصادرها وأوجه استخداماتها.
3. قياس الطاقة الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع والتطورات التي تطرأ عليها.
كل ذلك يساعد في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد وفي إعداد خطط التنمية.

14) العلاقة بين المحاسبة القومية والمحاسبة التجارية:

أولاً: أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كلٍ منهما[1]:

1. أوجه الشبه: كنظام كلاهما يقوم على أساس القيد المزدوج الذي يهدف إلى إعداد بيانات متناسقة ومنظمة ولهما ارتباط ببعضهما بعضاً، كما تعتمد النقود كوحدة قياس تعبيراً عن القيمة.
2. أوجه الاختلاف:

أوجه الاختلاف من حيث	المحاسبة التجارية	المحاسبة القومية
1. الوحدة المحاسبية	مقصورة على وحدة اقتصادية واحدة، محاسبة تحليلية جزئية من حيث تمركزها على الوحدات الاقتصادية.	مقصورة على مجموعات من الوحدات، وتعد المحاسبة القومية محاسبة تجميعية كلية لأنها تهتم بمجموعات من الوحدات الاقتصادية.
2. الوحدة الزمنية	قد تكون أكثر أو أقل من سنة أو قد تكون سنة	هي السنة عادة
3. الأسعار	تعتمد في تنظيم بياناتها على الأسعار الجارية في السوق	تعتمد في تنظيم بياناتها على الأسعار الجارية والثابتة مما يجعل لها دلالة اقتصادية واضحة عند إجراء المقارنات.
4. تقويم المخزون	على التكلفة التاريخية	على السعر الجاري في السوق.

(1) أنظر: د.بكري الناصر "حسابات قومية" جامعة حلب 1978.

أوجه الاختلاف من حيث	المحاسبة التجارية	المحاسبة القومية
5. تحقيق الدخل	تتمثل في الدخل الذي يتحقق عندما يتم بيع السلع والخدمات التي ينتجها المشروع	يتحقق الدخل في إتمام إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها المشروع.
6. الربح	يتحقق الربح بعد خصم كافة النفقات من القيمة الإجمالية للإيرادات	تعتبر إجمالي عوائد عوامل الإنتاج ومن ضمنها الأرباح الموزعة على أصحاب المشروع هي عبارة عن دخل يشكل إضافة حقيقية لثروة المجتمع.
7. تكوين راس المال	تعتبر كل إضافة جديدة إلى رأس المال الثابت أو الدائر في المشروع هي بمثابة تكوين رأسمالي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع ويشكل إضافة مادية جديدة	تستثني من حسابات التكوين الرأسمالي جميع أنواع الاستثمار الوهمي من المنظور القومي وهي تشمل الاستثمار في شراء معدات وتجهيزات وإنشاءات قديمة أو شراء أسهم لمشروعات قائمة

ثانياً: من حسابات المؤسسة إلى الحسابات القومية[1]:

يوجد للمؤسسة أو الشركة حسابات أهمها:

- حسابات التشغيل والإنتاج.
- حساب المتاجرة.
- حساب الأرباح والخسائر.
- حساب التوزيع.
- الميزانية الختامية.

وبالمقابل يوجد للاقتصاد حسابات قومية مثل:

- حسابات الناتج القومي.
- حسابات الدخل والإنفاق.
- حسابات الادخار والاستثمار.
- وغيرها تؤدي دوراً مشابهاً لما تقوم به حسابات الأفراد والمؤسسات.

1. البيانات الموحدة:

إن حسابات الفرد أو المؤسسة تزود صاحبها بالمعلومات التي تتعلق بالمؤسسة ولكن الإجابة على أسئلة أعم وأشمل من مستوى المؤسسة الفردية أو الشركة الواحدة لابد من عمل بيانات موحدة جامعة ذات مستوى أوسع شمولاً، وكلما اتسع أفق الأسئلة الموضوعة وجب أن تكون البيانات أشمل وأعم فالإجابة مثلاً على أسئلة الاقتصاديين حول الاستهلاك لابد من بيان مفصل عن النشاط الاقتصادي كله.

والبيانات الموحدة تعد خاصة لتلبية حاجات الاقتصاديين والمحللين للنشاط الاقتصادي القومي فتدمج في هذه البيانات الحسابات الكثيرة بعد إزالة المتكرر في

(1) د. محمد عادل عاقل، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة دمشق، كلية التجارة.مطابع فتى العرب،1968.

كل منها، وهذه البيانات الموحدة يمكن أن تكون بيانات الدخل أو بيانات الميزانية العامة أو بيانات محاسبية أخرى، وهكذا يمكننا أن ننتقل من الصعيد الفردي أو الخاص إلى الصعيد القومي.

2. الفرق بين حساب الأرباح والخسائر للمؤسسة وللاقتصاد:

إن الفرق بين بيان الأرباح والخسائر للمؤسسة بمفردها وللاقتصاد بمجمله يعود في الواقع إلى الأهداف التي يحاول كل من البيانين أن يحققها. فلما كان المحاسب في شركة أو مؤسسة يريد إظهار الربح الصافي النهائي فإن ترتيبه لبيان الأرباح والخسائر كذلك يجب أن يؤدي إلى إظهار صافي الربح في النهاية على أنه البند النهائي الذي تقوم على أساسه العمليات كلها، وبالطبع فإن المفاهيم المتعددة للربح (كالربح الإجمالي المترتب على المبيعات، والربح الكائن بعد نفقات التشغيل، وبعد النفقات المالية، وقبل الضرائب) ذات أهمية بالغة لتحليل الأرباح والخسائر ولهذا فهي تبدو جلية في تسلسل حساب الأرباح والخسائر.

أما المحاسب القومي فهو يريد أن يظهر إنتاج المجتمع ومن هنا يظهر الفرق في المفهوم، فإن العمليات التي يعدها محاسب الشركة نقصاً في ربح المؤسسة (كالأجور والرواتب والضرائب) تعد لدى المحاسب القومي خلقاً للقيم الإنتاجية.

إن بيان الأرباح والخسائر للمؤسسة يظهر حركة صافي التملك بوساطة الربح وهو يبدأ ببيان الواردات ثم يطرح منها النفقات المتوالية لإظهار مفاهيم الربح المختلفة إلى أن ينتهي بالربح الصافي الذي ليس بعده اقتطاع.

أما بيان الأرباح والخسائر القومي أو ما يسمى بيان الدخل والإنتاج فهو مبني على مفهوم خلق القيمة وكيفية التصرف بها، ولذا فهو في المدين يظهر عوائد عوامل الإنتاج والقيم الأخرى المتحصلة للمؤسسة، أما في الطرف الدائن فهو

يظهر الكيفية التي تم بها التصرف بهذا الإنتاج من خلال المبيعات (الاستهلاكية والإنتاجية) والتغير في المخزون.

3. توحيد بيانات الدخل والإنتاج:

إذا قمنا بإعداد بيانات الدخل والإنتاج بالاعتماد على بيانات الأرباح والخسائر وعمدنا إلى توحيد هذه البيانات مع بعضها فإننا نحصل على بيان عام يظهر الدخل والإنتاج القومي.

حيث يمكن تجميع الحسابات السابقة الأربعة في حساب موحد هو حساب أو بيان الدخل للمؤسسة على الشكل التالي:

حساب أو بيان الدخل للمؤسسة:

الاستخدامات	الموارد
– مخزون أول المدة ناقصاً مخزون آخر المدة – نفقات الإنتاج (أجور، ماء، كهرباء، اهتلاكات....) – نفقات المتاجرة (نقل، تغليف، وما شابه حتى وصول البضاعة إلى المستودعات) – نفقات مختلفة (بيع، إدارية، مالية) – رصيد صافي الأرباح قبل اقتطاع الضرائب	– مبيعات إجمالية – مختلف الدخول الأخرى (عمولات، فوائد، أرباح أسهم، إعانات....)
– ضرائب بأنواعها – رصيد صافي الربح القابل للتوزيع	– رصيد صافي الأرباح قبل اقتطاع الضرائب
– أتعاب مجلس الإدارة – الأرباح الموزعة على المساهمين – الأرباح المحتجزة	– رصيد صافي الربح القابل للتوزيع

ومن حساب أو بيان الدخل للمؤسسة ننتقل إلى حساب آخر هو حساب مساهمة المؤسسة في تكوين الدخل القومي كما هو مبين لاحقاً.

أما مبادئ توحيد هذه الحسابات فتستند إلى ضرورة حذف كل العمليات المتكررة للحصول على القيم النهائية للإنتاج، ففي حالة توحيد حساب الأرباح والخسائر للمؤسسات نحاول إبعاد الأرباح الداخلية والاستثمارات المشتركة والديون الداخلية. أما في حالة توحيد الحسابات بالنسبة إلى الاقتصاد فإن الاهتمام ينصب على أبعاد التبادلات غير النهائية.

4. عناصر بيان الدخل والإنتاج القومي ومقوماتها:

إذا نظرنا إلى حساب الدخل والإنتاج القومي من جهة المنتج لمعرفة المصدر الذي يأتي منه الدخل، وكيف يستعمله للحصول على الإنتاج أمكننا أن نقسم هذا الحساب على الشكل التالي:

أ) **الجانب الدائن:** إن موارد المنتج تأتي من مبيعاته أو تتمثل في تغير مخزونه.

ب) **الجانب المدين:** يستعمل المنتج موارده من بيع الإنتاج في تسديد الأنصبة المستحقة لعوامل الإنتاج نظير قيامها ومشاركتها في العملية الإنتاجية.

ويكون حساب الدخل والناتج القومي في اقتصاد مغلق على الشكل التالي:

مدين	حساب الدخل والناتج القومي دائن
<u>المدفوع إلى الأفراد:</u> 1. الأجور والرواتب ومتمماتها. 2. الفوائد الناتجة من رأس المال. 3. إيجارات الأراضي والعقارات. 4. الأرباح المدفوعة. <u>المدفوعات إلى الحكومة:</u> 1. ضرائب مترتبة على دخل الشركات المساهمة. 2. ضرائب مترتبة على الأملاك. 3. صافي الضرائب غير المباشرة. (ضرائب غير مباشرة – ناقصاً إعانات الإنتاج). <u>المحتجز لدى المنتجين:</u> 1. اهتلاك رأس المال. 2. الأرباح غير الموزعة.	– المبيعات استهلاكية: 1. الاستهلاك الخاص. 2. الاستهلاك العام. – المبيعات الرأسمالية: 3. استثمار خاص. 4. استثمار عام. 5. تغير المخزون. – (-) ناقصاً المشتريات من مستلزمات الإنتاج الوسيطة.
المجموع: مجمل الدخل القومي	المجموع: مجمل الناتج القومي

الفصل الثاني



ميزانية الثروة القومية



ميزانية الثروة القومية

1) مفهوم ميزانية الثروة القومية:

يمكن تعريف ميزانية الثروة على أنها "بيان محاسبي يظهر موجودات الوطن ومطاليبه في فترة زمنية محددة". فهي أشبه ما يكون بميزانية موحدة لجميع المؤسسات وبما في ذلك المؤسسات الحكومية على اختلاف أنواعها في قطاع الأعمال ولجميع الأسر، بما في ذلك المنظمات التي لا تستهدف الربح في القطاع العائلي. وهي تختلف عن الحسابات القومية الأخرى بأنها ليست وصفاً لتدفق معين وإنما هي تصوير حالة معينة أو تركيب معين في وقت محدد.

لا يزال مفهوم الميزانية القومية ، مفهوماً مدرسياً لم يتناوله التطبيق العملي الفعلي بشكل ظاهر وملموس ولذلك فإن معالم هذا الحساب لا تزال مجالاً واسعاً للنقاش والبحث بين الاقتصاديين والإحصائيين من حيث تنظيم هذه الميزانية ومن حيث البنود والمواد التي تدخل فيها أو تبعد عنها ولا يوجد حتى الآن شكل متفق عليه حول تنظيم ميزانية الثروة القومية.

كثير من الناس في أحاديثهم العادية يقرنون" الثروة" برأس مال على أنهما شيئان متماثلان. غير أننا في عالم الاقتصاد نميز بين رأس المال وبين الثروة.

2) رأس المال القومي:

رأس المال القومي هو جزء من الثروة القومية يشمل إجمالي التجهيزات والآلات والمعدات والمنشآت والسلع المعدة للاستخدام في الإنتاج بالإضافة إلى دور السكن بغض النظر عن طبيعة استخدامها ويضاف حديثاً إلى ذلك حقوق الملكية الفكرية.

أما الثروة فهي أعم وأشمل من رأس وتتألف من البنود التالية:

1. الموجودات المادية المعدة للاستعمال في سبيل الإنتاج (رأس المال القومي بالمفهوم الاقتصادي).
2. الموجودات المادية التي لا تستعمل في أي إنتاج كاللوحات الفنية وموجودات المتاحف.
3. الموارد الطبيعية على ظاهر الأرض وفي باطنها كالأنهار والسدود والأراضي وآبار البترول ومناجم المعادن ولو لم تكن مستغلة أبداً.
4. الموارد البشرية وترتيبها العمري والجنسي والثقافي.
5. الخبرات والمهارات العملية والعلمية المتوفرة.

وفي الحقيقة نجد أن إعداد ميزانية الثروة القومية يتطلب مسحاً شاملاً لمختلف طاقات البلاد ومواردها وتقويمها بشكل أو بآخر. وهذا في الواقع أمر شاق وطويل ويتطلب جهوداً جبارة وكفاءات علمية وإحصائية كثيرة مما يجعل إعداد هذه الميزانية كلها فوق قدرة أو إمكانية الكثير في الدولة.

3) نظام مقترح لتنظيم ميزانية الثروة القومية:

نظراً لأنه لم يتحدد حتى الآن شكل معين لعرض ميزانية الثروة القومية فقد اقترح الدكتور محمد عادل عاقل[1] الشكل التالي لهذه الميزانية :

(1) د. محمد عادل عاقل، الحسابات الاقتصادية القومية، مطابع فتى العرب، دمشق، 1986.

الهيكل العام لميزانية الثروة القومية لبلد ما:

الموجودات	المطاليب
1. القطاع الإنتاجي:	1. ممتلكات غير المقيمين:
أ. الموارد المادية المعدة للإنتاج	أ. في القطاع الإنتاجي
- رأسمال ثابت	ب. في القطاع العائلي
- رأسمال مؤقت	2. صافي الثروة القومية:
2. الموارد الطبيعية:	أ. في القطاع الإنتاجي
- الظاهرة على سطح الأرض	ب. في القطاع العائلي
- الموجودة في باطن الأرض	
3. القطاع العائلي (بما فيه المنظمات الخيرية):	
أ. الموارد المادية غير المعدة للإنتاج	
ب. الموارد البشرية	
ج. الخبرات والمهارات	
4. ممتلكات المقيمين في العالم الخارجي:	
أ. في القطاع الإنتاجي الخارجي	
ب. في القطاع العائلي الخارجي	
مجموع الموجودات تحت تصرف الوطن	مجموع المطاليب والثروة القومية

4) موجبات استخدام ميزانية الثروة القومية:

من دراسة الهيكل العام المقترح لميزانية الثروة القومية نلاحظ أن إعداد ميزانية الثروة القومية سيكون مفيداً لاستعماله في أمور عديدة أهمها:

1. تصوير التركيب الهيكلي للقوى الإنتاجية الفعلية والمقبلة.

2. إظهار مواطن الضعف والقوة في استغلال وتشغيل القوى الاقتصادية والطاقات الإنتاجية في الوطن.
3. توجيه التنمية الاقتصادية وإعداد الخطط اللازمة للاستفادة من كافة الإمكانات والطاقات التي تشير إليها ميزانية الثروة القومية.
4. دراسة إنتاجية الخطط الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي على ضوء اتجاهات ميزانية الثروة القومية.

الفصل الثالث

المفاهيم الخاصة بالإنتاج، والدخل، والناتج

المفاهيم الخاصة بالإنتاج، والدخل، والناتج

1. ماذا تعني الإنتاج؟

لكل فرد عامل في المجتمع نشاط اقتصادي يقوم به. وحصيلة هذا النشاط هي خلق سلعة أو بضاعة أو تأدية خدمة يحتاج إليها الآخرون. مثل خدمات المحامي أو الطبيب أو أي خدمات أخرى يحتاج إليها المجتمع، أو أن يكون النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الفرد ينتج سلعاً مادية كالمزارع الذي ينتج القمح أو القطن أو العامل الذي يعمل في صنع المنسوجات أو أي إنتاج آخر بهذا يمكن تعريف مفهوم الإنتاج الاجتماعي.

2. الإنتاج الاجتماعي الإجمالي:

مجموع ما ينتجه أبناء المجتمع الواحد خلال فترة زمنية محددة بشكل ما.

3. الإنتاج القومي:

- إنه القيمة النقدية في السوق لكافة المنتجات من سلع وخدمات التي أنتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة معينة هي في الغالب عام واحد.
- كما يعرف بأنه "حصيلة النشاط المبذول في المجتمع من قبل جميع الأفراد والمؤسسات العامة أو الخاصة ومن قبل الوحدات الإنتاجية الأخرى، ومن الهيئات التي تقدم خدماتها للمجتمع كالأجهزة الحكومية والهيئات الأخرى التي لا تهدف إلى الربح كالجمعيات الثقافية والخيرية وجمعيات الرعاية الاجتماعية وغيرها، وذلك بهدف خلق سلع ومنافع اقتصادية أو خدمات تشبع رغبات الناس وتلبي احتياجاتهم ويكون لها قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها خلال فترة زمنية محددة[1].

(1) د. عبد المالك الأخرس، الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1988، ص50.

4. الإنتاج الاقتصادي:

يعرف الإنتاج من الناحية الاقتصادية على أنه ذلك الفعل أو النشاط الإنساني الهادف إلى إنتاج سلع وخدمات اقتصادية.

إذاً يشترط في الإنتاج الاقتصادي شرطان هما:

1) الفعل أو النشاط الإنساني الهادف.
2) إنتاج سلع وخدمات اقتصادية.

وبالتالي فإن أي فعل أو نشاط إنساني غير هادف لإنتاج السلع والخدمات فهو عمل غير منتج ولا يؤدي إلى أية إضافة إلى حجم الإنتاج، ومثال ذلك من يمارس هواية لعبة الشطرنج أو أية هواية أخرى أو يقوم بترتيب وتنظيف منزله، هذه النشاطات هادفة بكل الأحوال ولكنها لا تنتج سلعاً وخدمات اقتصادية، لماذا؟.

لأن السلع والخدمات الاقتصادية لها شروط سنتعرف عليها لاحقاً، ومن ناحية أخرى قد يكون الفعل أو النشاط الإنساني هادفاً فعلاً لإنتاج سلع وخدمات اقتصادية ولكن لسبب ما يفشل بذلك، فمثلاً تلف محصول زراعي ما بسبب سوء الأحوال الطبيعية ففي هذه الحالة لا توجد سلع اقتصادية (سلع زراعية) ولا يوجد إنتاج.

الشرط الثاني للإنتاج الاقتصادي هو إنتاج سلع وخدمات اقتصادية فما هي الشروط التي يجب توفرها بالسلعة أو الخدمة لكي تكون اقتصادية؟... الشروط هي كالتالي:

1. أن يكون للسلع المنتجة قيمة تبادلية في السوق ولذلك يجب توفر عنصر الندرة أي أن لا تكون السلعة متوفرة دون حدود وأن لا يستحيل أيضاً الحصول عليها، أي أن يتحدد عند سعر معين سوق البيع والشراء لتلك السلعة.
2. أن يكون لها قيمة استعماليه أي أنها تشبع حاجة إنسانية ما مادية أو معنوية.
3. أن تكون قابلة لإعادة الإنتاج بكميات كبيرة.

5. الإنتاج غير الاقتصادي:

إلى جانب الإنتاج الاقتصادي يوجد ما يسمى بالإنتاج غير الاقتصادي أي هو النشاط الإنساني الهادف الذي ينتج سلعاً وخدمات غير اقتصادية أي سلع وخدمات ليس لها قيمة تبادلية في السوق ولكنها تؤدي منافع وتشبع حاجات خاصة لأصحابها أي لمنتجي تلك الخدمات غير الاقتصادية، ويدخل ضمن هذا الإنتاج (الهوايات التي يمارسها الأفراد والخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه كالحلاقة وغسل الملابس والطبخ ...الخ).

ولكن يجب أن نلاحظ أن الفصل بين إنتاج اقتصادي وآخر غير اقتصادي هو أمر متغير وليس ثابتاً، وتتحول الكثير من الأعمال غير المنتجة إلى أعمال اقتصادية منتجة مثلاً استخدام صالونات الحلاقة بدلاً من الخدمات الذاتية أو إلى غسل الملابس بالأجرة....الخ.

وبالتالي يتوسع نطاق الإنتاج الاقتصادي مع الزمن على حساب الإنتاج غير الاقتصادي وبالتالي يجب ملاحظة ذلك عند إجراء المقارنات الزمنية لتطور الإنتاج ومعرفة نسبة الإنتاج غير الاقتصادي إلى الإنتاج الاقتصادي.

6. عوامل الإنتاج:

يتحقق الإنتاج من تفاعل أربعة عوامل أو عناصر وفقاً لتوليفة ما يصعب الفصل بينها في كثير من الأحيان، وهذه العوامل هي:

1. الأرض: بكل ما تحتويه من مواردها الطبيعية.
2. العمل: وهو الجهد الإنساني الواعي والهادف الذي يشارك في العملية الإنتاجية.
3. رأس المال: وهو ما يوظفه المنتج من رأس المال لشراء الأدوات والآلات والأجهزة وما يخصصه من رأسمال متداول لتأمين احتياجات العملية الإنتاجية من مستلزمات وغيرها.

4. الاستحداث: وهو الفكر المنظم والمبدع في تكوين العملية الإنتاجية وإدارتها وفي استغلال العناصر الثلاث المذكورة سابقاً وتوجيهها بهدف الوصول إلى عمل إنتاجي مفيد يشبع رغبات المجتمع واحتياجاته الاستهلاكية.

ونتيجة لاشتراك وتفاعل تلك العوامل نحصل على الإنتاج الذي يوزع على هذه العوامل نظير اشتراكها فيه ويطلق على ما يدفع لعناصر الإنتاج المسميات التالية:

ما يدفع للأرض ———— إيجاراً أو ريعاً

ما يدفع للعمل ———— أجوراً

ما يدفع لرأس المال ———— فائدة

ما يدفع للاستحداث ———— ربحاً

هذا من الناحية النظرية ولكن من الناحية العملية من الصعب بل من المستحيل تحديد المساهمة الدقيقة لكل عنصر من تلك العناصر في الإنتاج.

7. **مفهوم الإنتاج حسب توصيات الدائرة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة:**

ويمكن تبسيط القاعدة العامة لحسابات الإنتاج كما جاءت في توصية خبراء الأمم المتحدة على الشكل الوارد في الجدول التالي:

<table>
<tr><th colspan="2">منتجين أولين</th><th>منتجين غير أولين</th></tr>
<tr><td colspan="2">في الزراعة، الغابات، الصيد، المناجم، والمقالع</td><td>في بقية الفروع الأخرى التحويلية</td></tr>
<tr><td colspan="2">يحسب صافي إنتاجهم الأولي المتبادل وغير المتبادل المتحقق في القطاع الأولي</td><td>يحسب صافي إنتاجهم التحويلي (غير الأولي) المتبادل وغير المتبادل في حقل عملهم الخاص بهم</td></tr>
<tr><td colspan="2">وإذا كان للمنتج الأولي شيء إضافي تحويلي فيحسب منه:</td><td>أما صافي إنتاجهم التحويلي غير الأولي في غير حقلهم الخاص بهم، فيحسب منه القسم المتبادل فقط ويهمل القسم المستهلك ذاتياً</td></tr>
<tr><td>الجزء المتبادل فقط من هذا الإنتاج التحويلي غير الأولي</td><td>ويهمل الجزء المستهلك ذاتياً من هذا الإنتاج التحويلي غير الأولي</td><td>وإذا كان هذا المنتج غير الأولي ينتج شيئاً إضافياً كإنتاج أولي فيحسب منه صافي هذا الإنتاج الأولي سواء أتم عرضه للتبادل أو لم يتم تبادله</td></tr>
</table>

المصدر: د. مجيد مسعود، نظام الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1989، ص29.

المثال التالي يوضح كيفية حساب مساهمة المنتجين الأوليين، والمنتجين غير الوليين في الإنتاج القومي.

الإنتاج / المهنة	منتجات زراعية متنوعة	أدوات ومعاول زراعية	خدمات وصيانة متنوعة	تصنيع أجبان ومشتقاتها
مزارع	200	12	20	40
حرفي (حداد)	32	240	44	16

مع افتراض أن قيمة استهلاك كلا المنتجين من الإنتاج الذي يشكل اختصاصاً لهم قد بلغ 20٪ ومن بقية أنواع الإنتاج الأخرى قد بلغ /50٪/.

الحل:

1. منتجين اولين:

يحسب كامل إنتاجه الأولي المتبادل وغير المتبادل. أما إنتاجه التحويلي غير الأولي فيحسب الجزء المتبادل فقط.

المزارع= الإنتاج الأولي (منتجات زراعية متنوعة).

استهلاك المزارع من الإنتاج الأولي(ذاتي)= 200 ×20٪=40

الإنتاج المتبادل= 200×80٪= 160

استهلاك المزارع من الإنتاج غير الأولي= (12+20+40)×50٪= 36

فيكون مساهمة المنتج الأولي (المزارع) من الإنتاج القومي= (40+160)+ 36= 136.

2. منتجين غير الأوليين:

حرفي (حداد) منتج غير أولي:إنتاجه التحويلي الأساسي هو حداده أي أدوات زراعية ومعاول.

استهلاك الحرفي من إنتاجه التحويلي الأساسي له= 240×20٪= 48

الإنتاج المتبادل في السوق= 192

ومن المنتجات التحويلية غير الأولية الأخرى= (44+16)×50٪= 30

ومن المنتجات الزراعية للمنتج غير الأولي يحسب المتبادل وغير المتبادل= 32

فيكون مساهمة المنتج غير الأولي في الإنتاج القومي= (192+48)+30+32= 178

8. أنواع السلع الاقتصادية:

1) السلع الوسيطة والسلع النهائية:

ولا بدّ من التمييز بين نوعين من السلع والخدمات عند احتسابنا لقيمة الناتج (أو الدخل) القومي:

أ) السلع والخدمات الوسيطة: وهي السلع والخدمات التي تتم عليها وبواسطتها عمليات الإنتاج من أجل الحصول على البضائع النهائية. فمثلاً القطن هو سلعة وسيطة للحصول على غزل القطن وغزل القطن هو سلعة وسيطة لإنتاج القماش. والقماش هو سلعة وسيطة لصناعة الملابس وهكذا..

ب) السلع والخدمات النهائية: وهي السلع والخدمات التي تستعمل لأغراض الاستهلاك النهائي والاستثمار. فمثلاً القطن الذي تشتريه الأسرة لاستعماله في حشو الفراش والوسادات هو سلعة نهائية حيث لم يعد هناك عمل يتم عليه وإنما تم استعماله النهائي. ولكن نفس القطن لو بيع إلى شركة للغزل والنسيج لأصبح القطن مادة وسيطة.

ونحن بالطبع نهتم بالسلع والخدمات النهائية فقط وذلك كي لا يقع تكرار في حساب قيم السلع والخدمات الوسيطة. ذلك لأن الأخير قد أدخلت ضمن قيمة السلع والخدمات النهائية.

وعند حساب الناتج (الدخل) القومي نطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج الإجمالي.

2) السلع الاستثمارية:

بأنها تلك الإضافات المادية إلى رأس المال التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

3) سلع الاستهلاك النهائي (الشعبي):

هي جميع أنواع السلع المعمرة وغير المعمرة الجاهزة (أي أنها لا تحتاج إلى أي عملية إنتاجية إضافية) والمخصصة لإشباع حاجة أو رغبة استهلاكية محددة لدى المستهلكين، وهي تصنف وفق أحد الأشكال التالية:

أ. بحسب طبيعتها:

- ☒ سلع مادية كالسلع المنزلية والغذائية والألبسة ...الخ.
- ☒ سلع غير مادية كخدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والصحة.... الخ.

ب. بحسب أهميتها:

- ☒ سلع ضرورية: كالسلع الغذائية والخدمات الصحية والتعليم.
- ☒ سلع غير ضرورية: وتسمى سلع الرفاهية كالعطور بأنواعها والمفروشات المنزلية الفاخرة.... الخ.

إن هذا التقسيم نسبي ويجب أن نلاحظ أن التلفزيون والبراد والهاتف منذ وقت قريب كانت تعتبر من سلع الرفاه ولكن في الوقت الحاضر أصبحت من السلع الضرورية للحياة العصرية.

ج. بحسب الحاجة إليها:

- سلع تشبع حاجة مادية لدى المستهلك كالسلع الغذائية للحفاظ على الصحة والأدوية للعلاج من المرض وخدمات وسائط النقل للتواصل ...الخ.
- سلع تشبع حاجة معنوية كاقتناء اللوحات الفنية لإشباع حاجة معنوية فردية وكذلك التحف والآثار.

د. بحسب العمر الزمني:

- سلع معمرة كالأدوات المنزلية (البراد، الغسالة، المفروشات...الخ) وهي تستمر في خدمة المستهلك لأكثر من عام واحد وقيمتها مرتفعة.
- سلع شبه معمرة (الألبسة، الأحذية، أواني المطبخ) ويفترض أنها تستهلك خلال عام واحد أو أكثر ولكن قيمتها منخفضة نسبياً.
- سلع غير معمرة وهي قصيرة العمر وتستهلك في وقت قصير نسبياً كالمواد الغذائية مثلاً.

9. أسعار تقويم الإنتاج:

لتحديد قيمة الإنتاج القومي لابد من تحديد طبيعة الأسعار التي يجب اعتمادها حيث يوجد أكثر من نوع للأسعار نستعرضها ونناقشها فيما يلي(1):

1. مجموع تكلفة المواد الأولية أو الوسيطة (زائداً) عوائد عوامل الإنتاج الضرورية لخلق السلعة (يساوي) سعر الإنتاج.
2. سعر الإنتاج (زائداً) الضرائب غير المباشرة (ناقصاً) الإعانات (يساوي) سعر باب المصنع.
3. سعر باب المصنع، أي مكان الإنتاج (زائداً) تكاليف النقل والهامش التجاري (يساوي) سعر السوق بالنسبة للمشتري ويسمى أيضاً بسعر الحيازة.

(1) د. مجيد مسعود، مصدر سابق، ص36.

4. سعر السوق بالنسبة للمشتري المخصص للتصدير يعتبر ميناء التصدير لبلد المنشأ هو السعر فوب FOB.
5. سعر السوق للسلع المستوردة يتضمن سعر مكان الإنتاج أي باب المصنع للمنتج الأجنبي (زائداً تكاليف النقل والتأمين والهامش التجاري حتى حدود البلد المستورد) فيسمى بسعر سيف CIF لهذه السلعة المستوردة.

وعند إضافة (زيادة) الرسوم الجمركية وتكاليف النقل والتوزيع الداخلية مع الهامش التجاري يتكون سعر الحيازة أي السعر الذي يدفعه المشتري للسلع المستوردة.

والنتيجة النهائية هي أن يقيم الدخل القومي بمجمله ، إما:

1. بسعر السوق الإجمالي وهو يساوي سعر السوق الصافي (زائد) الضرائب غير المباشرة (ناقصاً) إعانات الإنتاج (زائد) اهتلاكات رأس المال.
2. بسعر السوق الصافي وهو يساوي سعر السوق الإجمالي (ناقصاً) اهتلاكات رأس المال.
3. بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وهو يساوي سعر السوق الصافي (ناقصاً) الضرائب غير المباشرة (زائداً) إعانات الإنتاج.

والسعر يختلف أيضاً من زمن إلى آخر ضمن الفترات المشمولة بحساباتها القومية وهذا ما يثير مشكلة أخرى وهي أي سعر نختار؟ هل السعر الوسطي لأسعار الفترة الزمنية المدروسة بأجمعها أم سعر السوق السائد في موسم إنتاج البضاعة التي يجري تقييمها؟ في الواقع تختلف الدول في اختياراتها وقد أخذت دائرة الإحصاءات القومية في بعض الأقطار العربية في بعض حساباتها السعر الوسطي الذي ساد خلال فترة التقويم[1].

(1) د. خالد علوش، المحاسبة القومية، مطبوعات معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1982، ص13.

إن خبراء الأمم المتحدة ينصحون باعتماد القواعد التالية في التسعير:

1. أن يطبق سعر السوق الذي يدفعه المشترون إذا كان متوفراً ومعروفاً هذا السعر وهذا ينطبق بشكل عام على كافة البضائع والخدمات المعروضة في السوق.
2. إذا لم يكن للبضاعة سعر في السوق فيطبق سعر البضائع والخدمات المماثلة أو القريبة ويلجأ المحاسب القومي إلى هذه الوسيلة في حالة تقويم الاستهلاك الذاتي وكذلك في حالة تقدير القيمة الإيجارية للعقار الذي يشغله المالك وفي حالة تقدير الميزات العينية التي يحصل عليها بعض العاملين كجزء من أجورهم ومرتباتهم.
3. تطبق كلفة الإنتاج إذا كانت معلومة وهذا ما يطبق في الغالب على الخدمات الحكومية والخدمات الشخصية في القطاع العائلي فتقدر قيمتها على أساس كلفة الإنتاج.

10. المقيمون:

1) الأفراد المقيمون وغير المقيمون:

المقيم في دولة ما هو الشخص الذي يعيش في تلك الدولة بشكل دائم. ويدخل ضمن تعريف المقيم أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة في الخارج وأفراد القوات المسلحة بالخارج وطلبة البعثات والمرضى والمسافرين على اختلاف أنواعهم.

أما المواطنون الآخرون الذين يعيشون في الخارج فإن اعتبارهم مقيمين أو غير مقيمين يتوقف على عوامل كثيرة، منها:

- مدة الإقامة في الخارج.
- مركز نشاطهم الاقتصادي.
- موردهم المالي.

2) المؤسسات:

تعتبر من المؤسسات المقيمة في البلد المعين حكومتها المركزية وهيئاتها العامة وكذلك المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والجمعيات الموجودة فيه شريطة أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد القومي لذلك البلد.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجوب التمييز بين:

- ☒ الوكالات.
- ☒ والفروع والشركات التابعة.

فالوكالات تعتبر جزءاً لصيقاً بالمؤسسة الأصلية. أي أن الوكالة تعتبر مقيمة في الدولة التي تقيم فيها المؤسسة الأصلية.

أما الفروع والشركات التابعة فتعتبر مقيمة في موطن أعمالها، أي مقيمة في البلد الذي تمارس هذه الفروع والشركات التابعة نشاطها فيه.

3) الوحدات الحكومية المقيمة:

وتشمل هيئات الحكومة المركزية والمحلية الموجودة داخل حدود الدولة والسفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية الموجودة في الخارج، وتعد المنظمات الدولية الموجودة داخل حدود الدولة وحدات غير مقيمة.

4) الحكومة:

لا نقصد هنا قطعاً الحكومة بالمعنى التقليدي السياسي أي بمعنى الوزارة والوزراء، وإنما في الحسابات القومية. يستخدم مصطلح الحكومة العامة للدلالة على القطاع الحكومي الذي يشمل ما يلي:

1. المصالح الحكومية ووحدات الإدارة والدفاع والأمن والعدالة والوحدات الخاصة بتخطيط التنمية الاقتصادية، وتخطيط الرفاهية الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة، والخدمات الاجتماعية التي تقدم مجاناً أو بسعر رمزي لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج.
2. الوحدات التي تستهدف الربح وتخدم قطاع الأعمال أو القطاع العائلي وتدار وتمول عن طريق السلطات العامة.
3. هيئات التأمين الإجتماعي التي تديرها وتمولها الحكومة.
4. وحدات الادخار والإقراض العامة التي تعتبر ملحقة مالياً مع الحكومة والتي ليس لديها السلطة في الحصول على أموال أو تحقيق التزامات في السوق المالية.

بعد هذا التوضيح وتحديد المفاهيم فنقول بأن موارد الاقتصاد القومي تتألف من عمل ورأسمال (جميع أنواع دخول الملكية) المقيمين في بلد ما سواء أكان هؤلاء "المقيمون" متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجه وهذا يتطلب مراعاة بعض القواعد العامة عند احتساب الدخل القومي لبلد معين (وليكن سورية) والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. القاعدة الأولى:

تعتبر جزءاً من الدخل القومي السوري عوائد العمل التي يحصل عليها السوريون في دولة أخرى شريطة أن يكون هؤلاء مقيمين في سورية قانوناً وفق تعريف المقيم.

ففي هذه الحالة يعتبر دخل العمل ثمناً لصادرات سورية من الخدمات تماماً كما هو الحال لثمن الصادرات السورية إلى الخارج.

2. القاعدة الثانية:

يعتبر دخل العمل الذي يحصل عليه المقيمون في الخارج (الأجانب) من عملهم في سورية جزءاً من الاقتصاد القومي لبلد هؤلاء الأجانب الذين يقيمون فيه وفقاً

لتعريف المقيمين، وفي هذه الحالة يعتبر العمل استيراداً إلى سورية ودخل العمل ثمناً لذلك الاستيراد.

3. القاعدة الثالثة:

يعتبر جزءاً من الدخل القومي السوري دخل رأس المال – كالأرباح والفوائد والإيجارات – التي يحصل عليها السوريون المقيمون في سورية عن أصولهم المختلفة الموجودة في الخارج كالأسهم والسندات والعقارات، وفي هذه الحالة يعتبر دخل رأس المال ثمناً لصادرات سورية من خدمات عوامل الإنتاج السورية.

4. القاعدة الرابعة:

يعتبر دخل رأس المال الذي يحصل عليه غير المقيم (الأجنبي) من أصوله الموجودة في سورية جزءاً من اقتصاد البلد الذي يقيم فيه الأجنبي مالك الأصول.

وفي هذه الحالة يعتبر دخل رأس المال ثمناً لواردات سورية من خدمات عوامل الإنتاج الأجنبية.

وعموماً فإن دخل الأصول الدولية يعتبر ثمناً لخدمات صدرت أو لخدمات استوردت.

11. مفهوم الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي:

أ. مفهوم الناتج القومي:

هو مجموع الناتج الذي يعزى إلى عناصر الإنتاج المقدمة إلى الرعايا المقيمين في البلد.

- كما ويعرف الناتج القومي بأنه: الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المقيمة سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها.

- أو هو عبارة عن مجموع القيمة الإجمالية بسعر السوق لإنتاج السلع من البضائع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصلة لعوامل الإنتاج من المقيمين في الوطن خلال فترة من الزمن عادة سنة.

ومن تعريف مجمل الناتج القومي مع المفهوم العام نجد أننا قد أضفنا شيئين جديدين: الأول كلمة (الإجمالية) والثانية تعبير (سعر السوق).

أما بالنسبة لوصف القيم بكلمة الإجمالية فهو يهدف إلى الدلالة على أن هذا المقياس يشمل الإنتاج بكامله بما فيه ذلك القسم من الإنتاج حل محل رأس المال الذي اهتلك أثناء العملية الإنتاجية.

أما بالنسبة لسعر السوق فهو للدلالة على أن الإنتاج مقوم بالسعر السائد في السوق الذي تدخل فيه الضرائب غير المباشرة وتطرح منه إعانات الإنتاج

والسؤال المطروح الآن لماذا يوصف الناتج والدخل القومي بالمجمل؟.

لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار إهتلاك الأموال الرأسمالية خلال عملية الإنتاج، وبالتالي لا تخفض منه قيمة الإنتاج المذكور بمقدار المبلغ الضروري لتعويض ذلك الاهتلاك.

والسؤال المطروح الآن أيضاً لماذا يوصف الناتج والدخل القوميين؟.

لأن كليهما لا يقتصر على مساهمة المقيمين في الدولة في الإنتاج الواقع فيها فقط وإنما يتناولان أيضاً الإنتاج المتحقق، بما يملكه المقيمون المذكورون في الخارج من أراضي، ورؤوس أموال، ومؤسسات تشكل عوائدها دخلاً لهم، كما يهمل الإنتاج المتحقق في البلاد بممتلكات الأجانب (غير المقيمين) فيها، وبذلك يختلف الناتج والدخل القوميين عن الناتج والدخل الجغرافيين.

ب. الناتج القومي الصافي:

هو مجموع القيمة الصافية بسعر السوق لإنتاج السلع الاقتصادية النهائية المتحصلة لعوامل الإنتاج للمقيمين في الوطن، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، أي بعد طرح قيمة اهتلاك رأس المال الثابت (الجزء المندثر من المباني والمكائن والآلات في عملية الإنتاج خلال تلك الفترة).

ج. مفهوم الناتج المحلي (الجغرافي):

- هو الناتج الذي يعزى إلى عناصر الإنتاج المقدمة إلى المنتجين المقيمين في البلد، بما في ذلك المؤسسات المقيمة التي تزاول أعمالها خارج البلد.
- أو بشكل آخر هو الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية (الإقليمية) لبلد ما".

وبشكل عام فإن الناتج يمثل مجموع القيم المنتجة خلال سنة .واستناداً لذلك يمكن تحديد:

☒ خصائص الناتج المحلي الإجمالي[1]:

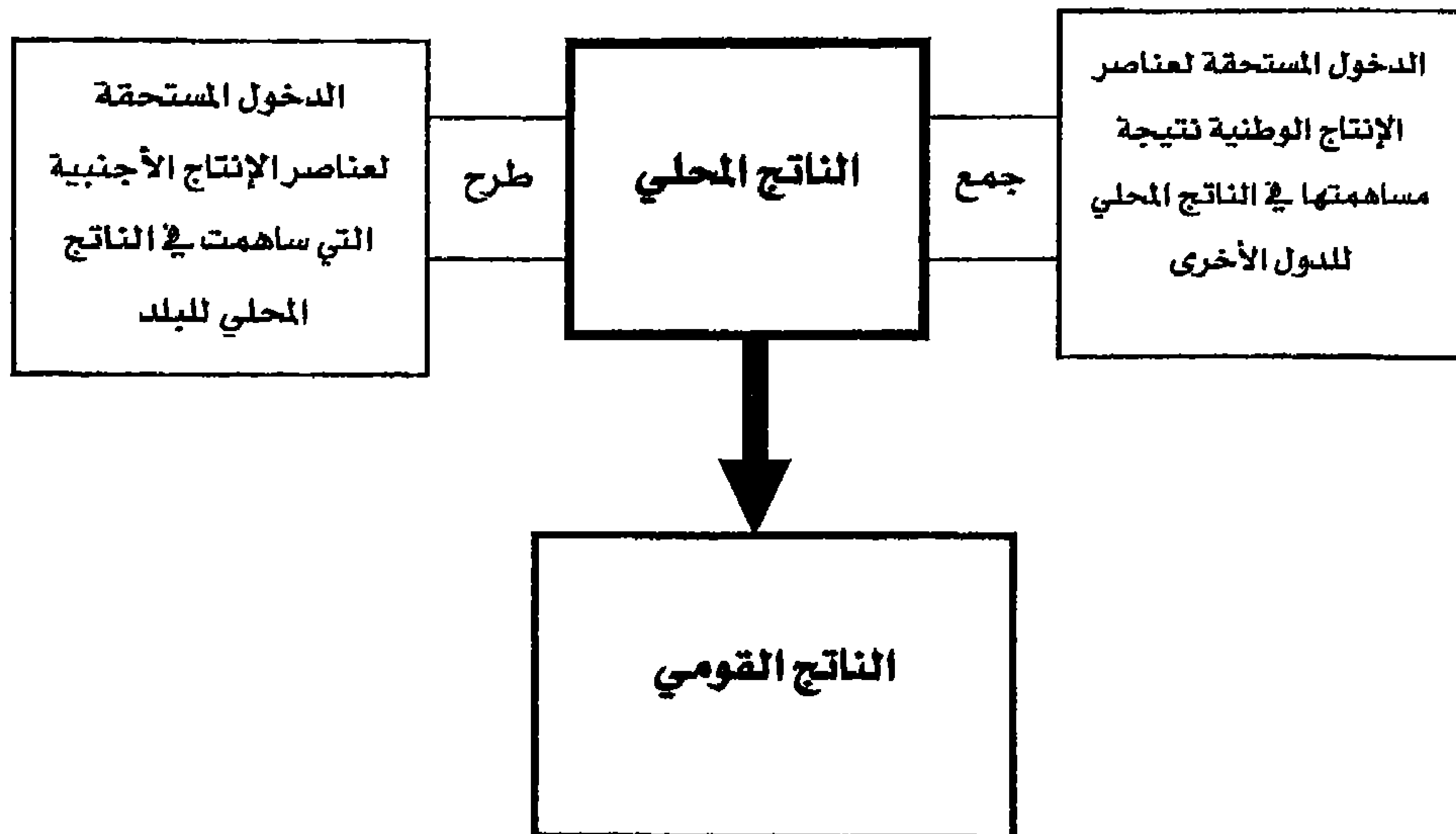
1. يمثل الناتج قيم مجموع السلع المنتجة من الأغذية والألبسة ومواد البناء وغيرها وجميع الخدمات محددة بأسعارها كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة.
2. تهمل قيم السلع الوسطية التي تدخل في الإنتاج وذلك تلافياً للازدواجية.
3. يحسب الناتج بالقيم السوقية.
4. يحسب الناتج فقط في إطار المساحة الجغرافية ويدخل ضمنه ما ينتجه المقيمون وغير المقيمين أي كل ما ينتج في هذا الإقليم سواء كان مملوكاً محلياً أو خارجياً.

(1) د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008-2009، ص36.

5. لا تظهر في حسابات الناتج النشاطات الممنوعة أو الاقتصاد الخفي أو حتى الخدمات المنزلية غير المقومة بالنقد ولا تظهر في السوق بشكل نظامي.

إن هذه الخصائص توضح بأن الناتج المحلي الإجمالي يقوّم بسعر السوق للسلع والخدمات المنتجة والمباعة في السوق وبذلك لا تظهر الخدمات المنزلية أو اقتصاد الظل وغيره من اقتصاد الفساد.

الشكل رقم (3) يبين كيفية الحصول على الناتج القومي من الناتج المحلي:



شكل (3) الناتج القومي بدلالة الناتج المحلي

الفرق بين الإنتاج المحلي والإنتاج القومي بالمعادلتين الآتيتين:

الناتج المحلي =

إجمالي الإنتاج داخل الحدود الإقليمية – الواردات المحلية + الصادرات المحلية،

مع الأخذ في الحسبان أن الواردات المحلية تمثل إنتاج المنتجين غير المقيمين الذين يباشرون نشاطهم داخل الحدود الإقليمية والصادرات المحلية تمثل إنتاج المنتجين المقيمين ولكنهم يباشرون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية.

الناتج القومي = قيمة الناتج المحلي + عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها المقيمين من العالم الخارجي أثناء وجودهم بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها غير المقيمين.

في الدول المتقدمة يكون الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي (بسبب كبر عوائد عوامل الانتاج للمقيمين، الاستثمارات الخارجية، وكبر صافي التحويلات من الخارج (للقطاعين العام والخاص).

بينما في الدول النامية فالناتج القومي بها اقل من الناتج المحلي (بسسب كبر عوائد الانتاج لغير المقيمين).

وبشكل عام ويكون الناتج القومي الإجمالي أصغر من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان مجموع عوامل الدخل المدفوعة إلى الخارج تزيد عن مجموع عوامل الدخل المقبوضه منه.

يلاحظ من خلال دراسة الحسابات القومية وجود عدة تصنيفات للناتج المحلي الإجمالي:

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.
- الناتج القومي الصافي.

وإذا كان الناتج القومي الصافي إنما يحسب بسعر السوق، أي على أساس الأثمان التي تباع بها المنتجات النهائية التي يتكون منها هذا الناتج في السوق، فإن الدخل القومي هو هذا الناتج القومي الصافي نفسه ولكن محسوباً بسعر التكلفة، أي على أساس أثمان عوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي التي اشتركت في تحقيق هذا الناتج، وذلك طالما أن تلك الأثمان بذاتها هي الدخول التي دفعت إلى هذه العوامل نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي.

ويوجد فرق، في الواقع، بين حساب الناتج القومي بسعر السوق وحسابه بسعر التكلفة يتمثل بصفة خاصة في أمرين: الضرائب غير المباشرة أولاً، والإعانات الحكومية ثانياً. ومن شأن الضرائب غير المباشرة أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أكبر من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الضرائب نفسها، ومن ثم يتعين طرح هذا المقدار من الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أي الدخل القومي بعبارة أخرى. أما الإعانات الحكومية فإن من شأنها "على العكس" أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أقل من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الإعانات ذاتها، وبالتالي يجب إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أو الدخل القومي بتعبير آخر.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، أولا، فأنه يقصد بها تلك التي تفرض على وقائع أو تصرفات معينة باعتبارها دالة على وجود مال لدى الشخص الذي يقوم بها، ومثالها الواضح ضرائب الاستهلاك التي تفرضها الدولة بمناسبة استهلاك كثير من السلع والخدمات مثل البنزين والسكر والسجاير ... وغيرها. ويقوم المنتج أو التاجر

أو المستورد لمثل هذه السلع والخدمات بدفع مبلغ الضريبة المقررة على استهلاك السلعة أو الخدمة، ثم يضيفه إلى نفقة إنتاج السلعة أو الخدمة أو نفقة تسويقها، وبذلك يرتفع ثمنها بمقدار هذه الضريبة مما يؤدي إلى تحمل الشخص الذي يستهلكها بعبئها في النهاية عند استهلاكها، وهذا هو المقصود في النهاية من الضرائب غير المباشرة. ويرجع السبب في وجوب استبعاد مقدار هذه الضرائب من القيمة السوقية للمنتجات النهائية، أي من الناتج القومي بسعر السوق، إلى أن الضرائب غير المباشرة تضاف إلى نفقة إنتاج السلع أو الخدمات المفروضة عليها كما رأينا بحيث يتضمن الثمن الذي تباع به هذه السلع والخدمات في السوق مقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها. لكنه من الواضح أن إضافة الضرائب غير المباشر على هذا النحو إلى نفقة الإنتاج لا يمكن أن يؤثر بأية حال على مقدار الدخول أو الأثمان التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل إنتاج السلع والخدمات المذكورة، أي على تكلفة الإنتاج بعبارة أخرى. وهكذا يتعين عدم حساب مقدار الضرائب غير المباشرة إذا أردنا التوصل إلى قيمة الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة. ولما كان الناتج القومي مقدرا بأثمان السوق إنما يزيد عن هذا الناتج نفسه مقدارا بأثمان عوامل الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه، وذلك بمقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذا الناتج، فانه يتعين بالتالي طرح مقدار هذه الضرائب من الناتج القومي بسعر السوق، وذلك حتى نصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر التكلفة، أي إلى قيمة مجموع الدخول التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل تحقيق الناتج القومي أو قيمة الدخل القومي باختصار.

أما بالنسبة إلى الإعانات الحكومية، ثانيا، فأنه يقصد بها المبالغ التي تمنحها الحكومة إلى بعض المشروعات الخاصة الزراعية أو الصناعية، وذلك بقصد حملها على تخفيض أسعار بيع منتجاتها من سلع وخدمات تستهلكها أساسا الطبقات محدودة الدخل. وتمثل هذه الإعانات في واقع الأمر إسهامها في تكاليف تلك المشروعات حتى تخفض من أسعار منتجاتها مع تمكينها في الوقت نفسه من تحقيق قدر مناسب من الربح لها. ويترتب على منح الحكومة إعانات للمشروعات المنتجة أن تباع السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المذكورة بأسعار أقل من مقدار تكلفة عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، ما دام أنه لا حاجة بالمشروع لأن يحصل من المستهلك على ذلك

المبلغ الذي تمنحه له الحكومة في شكل إعانة. لكن المبلغ الإعانة هذا إنما يدفعه المشروع إلى عوامل الإنتاج المشار إليها كثمن لإسهامها في إنتاج السلع والخدمات المعانة، وذلك بالطبع بالإضافة إلى الثمن الذي تباع به هذه المنتجات في السوق. وإذن يكون الثمن الذي تباع به المنتجات المعانة أقل من مقدار الدخول أو الأثمان التي دفعت إلى العوامل التي أسهمت في إنتاجها، إي من تكلفة الإنتاج بعبارة أخرى، وذلك بمقدار الإعانات الممنوحة. وهكذا يتعين حساب مقدار الإعانات إذا ما أردنا الوصول إلى الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة. ولما كان الناتج القومي مقدارا بأثمان السوق إنما يقل عن هذا الناتج نفسه مقدرا بأثمان عوامل الإنتاج التي اشتركت في إنتاجه، وذلك بمقدار الإعانات الحكومية الممنوحة للمشروعات، فأنه يتعين بالتالي إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر التكلفة، أي إلى قيمة مجموع الدخول التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي أسهمت في تحقيق الناتج القومي أو قيمة الدخل القومي اختصاراً.

وهكذا نجد في نهاية الأمر أن استخلاص الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة من هذا الناتج نفسه بسعر السوق، إنما يتحقق بطرح الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات الحكومية إليه. وبعبارة أخرى بطرح صافي الزيادة في الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الحكومية من الناتج القومي بسعر السوق. ولما كان الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة هو بذاته الدخل القومي، فانه يترتب على هذا أن:

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات الحكومية.

الفصل الرابع

مفهوم الدخل القومي وأهم مقاييسه وأهميته

مفهوم الدخل القومي وأهم مقاييسه وأهميته

يكتسب الدخل أهميته الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني من خلال مستواه مقارنة بين الدول فقد يقال إن متوسط الدخل في ألمانيا 3000 يورو بينما يصل في البرازيل إلى 1500 دولار ويصل في نيجيريا إلى 800 دولار وهكذا يمكن إجراء المقارنة بين الدول لوسطي الدخول.

كذلك يمكن إجراء المقارنة بين ما يشبعه هذا الدخل في هذه الدولة وما يشبعه دخل آخر في دولة ثانية وهنا نصل إلى حقيقة الدخل، كما أن الضرائب عندما تفرض على الدخل تفرض على الفائض الذي يزيد على الحاجات الأساسية، لذلك نلاحظ أن الدول ذات الدخول المرتفعة تفرض ضرائب مرتفعة على الدخل، في حين تفرض الدول الفقيرة ضرائب منخفضة على الدخل كونه منخفضاً.

إذاً يلعب الدخل دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من حيث عناصر الإنتاج وتركز السياسة الضريبية بشكل كبير على الدخل كونه المطرح الأساسي للضرائب واستناداً لذلك يمكن تصنيف الدخل كما يلي:

1) الدخل القومي.
2) الدخل المحلي.
3) الدخل الشخصي.

1. الدخل القومي National Income(NAI):

توجد عدة تعريفات للدخل القومي وهي:

- عرف الفريد مارشال الدخل القومي أنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

- الدخل القومي هو مجموعة من السلع والخدمات ردت إلى أساس عام فقيست بالنقود. (هيكس)
- الدخل القومي في أي مدة من الزمن يتألف من صافي كمية السلع والخدمات سواء أكانت ضرورية للحياة أم كانت تحقق الرفاه المطلوب في خلال تلك المدة. (بيجو).
- الدخل القومي: على أنه المجموع الإجمالي لقيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة سنة.
- ويعرفه ساموليسون: أنه مجموع دخل عوامل الإنتاج التي تم تلقيها من العمالة ورأس المال والأرض وتجمع بشكل أساسي بعد استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات....[1]

إن تعريف ساموليسون يركز على عوائد عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية واستناداً لذلك يكون:

الناتج القومي الصافي= الناتج القومي الإجمالي – الاهتلاكات .

الدخل القومي= الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة.

الدخل القومي= الناتج القومي الإجمالي– الاهتلاكات– الضرائب غير المباشرة

الدخل القومي = أجور العمال + ريع الأرض + فائدة رأس المال + أرباح المنظمين.

(1) ساموليسون، نوردهاوس: الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية ، عمان، 1995، ص 449.

ولكن مهما تعددت تعريفات الدخل القومي فإنها بالأساس تتمحور حول ما يلي[1]:

1) التعريف الأول:

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل (عناصر) الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة.

ومن المعروف أن عوامل الإنتاج هي العمل ورأس المال والأرض والاستحداثات يتولد عنها دخول هي الأجور والفوائد والريوع والأرباح، ولكن هذا التقسيم يحتاج إلى بعض التوضيح وهذا ما قدمه خبراء هيئة الأمم المتحدة وفقاً لما يلي:

أ. مكافآت المستخدمين (دخل العمل)

- الأجور والرواتب والمكافآت بما في ذلك المدفوعات العينية.
- رواتب ومكافآت أفراد القوات المسلحة.
- مساهمة رب العمل في التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات.

ب. الدخل الخاص من المزارع والمهن والمشاريع الفردية الأخرى.

ج. الدخل من الملكية:

- الإيجار الصافي.
- الفوائد.
- أرباح الأسهم والسندات.
- التحويلات من الشركات إلى الأفراد والمؤسسات الخيرية.

د. مدخرات الشركات:

ه. الضرائب المباشرة على دخول الشركات.

و. دخل الحكومة من الملكية والمشاريع.

(1) د.نور الدين هرمز، الحسابات الاقتصادية القومية،مرجع سبق ذكره،ص:

ز. (ناقصاً) فوائد الدين العام.

ح. (ناقصاً) فوائد الدين الاستهلاكي.

2) التعريف الثاني:

هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة على شراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة.

إن الدخول المتحصلة للأفراد سينفقونها بالمحصلة على شراء السلع والخدمات وبالتالي مجموع الدخول سيتساوى مع مجموع قيم الإنفاق، وبالتالي يمكن تعريف الدخل القومي من جهة الدخول كما هو الحال في التعريف الأول أو من جهة الإنفاق كما في التعريف الثاني، وبحسب توصيات خبراء هيئة الأمم المتحدة أيضاً يقسم هذا الإنفاق إلى البنود الرئيسية التالية:

أ. الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية:

- من قبل الأفراد (الإنفاق الخاص الاستهلاكي).
- من قبل الحكومة (الإنفاق الحكومي الاستهلاكي).

ب. الإنفاق على شراء السلع والخدمات الإنتاجية: (الإنفاق على الاستثمار أو ما يسمى تكوين رأس المال الثابت).

- من قبل القطاع الخاص (الاستثمار الخاص).
- من قبل القطاع الحكومي (الاستثمار الحكومي).
- التغير في المخزون.

ج. صافي التعامل مع العالم الخارجي.

من الناحية العملية التطبيقية قد يظهر اختلاف في قيم الدخل القومي المقاسة بحسب الدخول وتلك المقاسة بحسب الإنفاق لأسباب منها:

أ. صعوبة حصر جميع أنواع الدخول في القطاع العائلي وتكتم وتستر البعض عن التصريح بالدخل الحقيقي تهرباً من دفع الضرائب.

ب. وجود مشكلة الاستهلاك الذاتي وصعوبة تقدير قيم الكميات المستهلكة لأنها لا تدخل السوق أصلاً.

ج. إن سلع الاستهلاك الجاري يحتوي على الخدمات التي تؤديها سلع الاستهلاك المعمرة التي تم شراؤها في فترات سابقة.

د. إن الاستهلاك الجاري لا يحتوي على مجموع الخدمة الكلية لسلع الاستهلاك الدائم التي تم شراؤها حديثاً، فمثلاً عند شراء ثلاجة خلال سنة معينة فإن قيمتها الكلية تدخل ضمن الإنفاق الاستهلاكي الخاص لنفس السنة التي تم الشراء فيها في حين أن خدمة الثلاجة تمدد عبر عدد من السنين.

3) التعريف الثالث:

هو مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة زمنية معينة محددة (سنة عادة).

ويعتمد هذا التعريف على مبدأ القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد القومي وهي تساوي الإنتاج القومي بعد أن يطرح منه قيمة الاستهلاك الوسيط لنحصل على قيمة السلع والخدمات النهائية فقط .

القيمة المضافة تتولد في كل نشاط اقتصادي يقوم به الأفراد أو الجماعات وبالتالي يمكن حساب تلك القيم وتجميعها لنحصل أيضاً على القيمة المضافة المتولدة في اقتصاد البلد ككل وهي من جهة أخرى تساوي قيمة الناتج والدخل القومي.

والسؤال المطروح الآن ما هي دلالات الدخل القومي في الاقتصاد؟[1]

1) حجم الدخل وطريقة توزيعه بين الفئات والشرائح الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، بين المالكين وغير المالكين، فإذا كانت الأجور منخفضة هذا يعني أن حصة الأغنياء من الدخل القومي تكون أكبر من حصة الفقراء وبالمقابل إذا كانت الأجور مرتفعة هذا يعني أن المجتمع يحقق العدالة الاجتماعية.
2) إن زيادة حجم الدخل وارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي توضح نوعية الاقتصاد هل هو اقتصاد صناعي أم اقتصاد زراعي؟ هل هو اقتصاد ريعي أم اقتصاد إنتاجي؟ أي أن الدخل القومي يرتفع أكثر عندما يكون الاقتصاد صناعياً وينخفض في حالة الاقتصاد الريعي ولذلك نجد أن الدخل في الدول الأوربية هو أكثر بكثير من الدخل في الدول النامية أو حتى الدول ذات النمط الإنتاجي الزراعي.
3) حجم الضرائب للدخل: حيث كلما ازداد حجم الضرائب للدخل يعني ذلك أن الدخل يكون بطبيعته مرتفعاً وأن الدول تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقدم خدمات متعددة وعادة ما تكون هذه الحالة في الدول المتقدمة أما إذا انخفض حجم الضرائب للدخل فيكون العبء الضريبي منخفضاً ويكون توزيع الدخل لصالح الأغنياء وأن الدول تعتمد في تمويل إنفاقها العام على القروض أو الإصدار النقدي وعادة ما يكون ذلك في الدول النامية.
4) حالة الاقتصاد الوطني: يعبر الدخل القومي بشكل واضح عن حالة الاقتصاد ففي حالات الرواج والازدهار يزداد مستوى الدخل ويظهر التحسن الاقتصادي وفي حالات الركود والكساد ينخفض مستوى الدخل ويزداد العوز الاقتصادي ويزداد عدد الفقراء وبالطبع يزداد حجم البطالة.
5) كما تتجلى أهمية دراسة الدخل القومي من خلال مؤشرين هما[2]:

1. تحديد قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال.
2. تحديد قيمة مؤشر إنتاجية العمل.

(1) د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008-2009 ص39-40.
(2) د. نور الدين هرمز، الحسابات الاقتصادية القومية، مرجع سبق ذكره

1. **تحديد قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال:**

أ. على المستوى الاقتصادي الكلي تتحدد قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال بقسمة الدخل (الناتج) القومي في سنة من السنوات على رأس المال القومي أو بشكل أبسط بقسمة الإضافات الجديدة المحققة في الدخل القومي (ΔY) في سنة من السنوات على الإضافات الجديدة إلى رأس المال القومي (I) من أموال الاستثمار في تلك السنة.

$$\text{قيمة مؤشر إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{الدخل(الناتج) القومي في سنة ما}}{\text{رأس المال القومي}}$$

إن هذا المؤشر له أهمية خاصة لمراقبة كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتحديد مدى الاستفادة من الموارد الرأسمالية المتاحة خصوصاً في الدول النامية حيث تعاني بالإجمال من نقص في توفير رؤوس الأموال وبالتالي المطلوب هو الاستفادة القصوى منها وذلك بالحرص على الإبقاء على قيمة مرتفعة لمؤشر إنتاجية (كفاءة) رأس المال.

ب. لكن الأهم من ذلك هو مراقبة إنتاجية رأس المال الموظف في كل قطاع على حدة لتحديد أماكن القوة والضعف على الصعيد القطاعي، وبالتالي التركيز بدقة أكبر على معالجة الخلل أولاً والمهم ثانياً هو في بعض الحالات عندما يكون الحرص شديداً بهدف الاستفادة القصوى من الاستثمارات الجديدة بكفاءة عالية عند ذلك يتم توجيه التوظيفات الاستثمارية الجديدة نحو تلك القطاعات التي يكون فيها قيمة مرتفعة لمؤشر إنتاجية رأس المال.

ج. يستخدم عادة إلى جانب مؤشر إنتاجية رأس المال القومي أو القطاعي مؤشر آخر هو معامل رأس المال والعلاقة بينهما عكسية:

$$\text{معامل رأس المال} \times \text{إنتاجية رأس المال} = 1$$

2. تحديد قيمة مؤشر إنتاجية العمل:

وتحسب قيمة هذا المؤشر أيضاً على الصعيد الكلي والقطاعي.

أ. قيمة مؤشر إنتاجية العمل على المستوى الكلي وتسمى إنتاجية العمل العامة وهي تساوي حاصل قسمة الدخل القومي في سنة على عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية، وبالتالي لتحديد قيمة هذا المؤشر لابد إذاً من حساب قيمة الدخل القومي أولاً.

$$\text{قيمة مؤشر إنتاجية العمل العامة} = \frac{\text{الدخل(الناتج) القومي في سنة ما}}{\text{عدد العمال المشاركين في العملية الإنتاجية}}$$

كما أن مؤشر إنتاجية العمل مهم في العملية التخطيطية لإدارة وتوجيه موارد قوة العمل من حيث الكفاءة والتأهيل والتدريب ومن حيث تقييم أساليب الإدارة والتنظيم...الخ.

ومؤشر إنتاجية العمل أيضاً يعطينا صورة أولية عن تكنولوجيا الإنتاج من حيث درجة تطورها وعن أسلوب الإنتاج هل هو تقليدي متخلف أم منظم ومتطور.

ب. وعلى الصعيد القطاعي أيضاً يحسب مؤشر إنتاجية العمل القطاعية بقسمة القيمة المضافة المحققة في قطاع من القطاعات خلال سنة على عدد العاملين في ذلك القطاع.

$$\text{قيمة مؤشر إنتاجية العمل القطاعية} = \frac{\text{القيمة المضافة المحققة في قطاع ما}}{\text{عدد العمال في ذلك القطاع نفسه}}$$

ويفيد هذا المؤشر في توزيع أو إعادة توزيع قوة العمل بين القطاعات أو بالتركيز على تطوير إنتاجية تلك القطاعات التي تعاني من ضعف إنتاجية العمل فيها.

يعتبر مؤشر الدخل القومي من المؤشرات الاقتصادية الهامة في أي اقتصاد، ويعبر عن حالة هذا الاقتصاد وعن توجهاته المستقبلية لذلك تضع الدول في خططها أهدافاً محددة بزيادة الدخل إلى كذا... وكذا.

6) تحديد مقدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة[1]:

تستخدم تقديرات الدخل القومي لأغراض أخرى كقياس مقدرة الأفراد على دفع الضرائب ومدى تحمل المجتمع للقروض العامة. ولا شك في أن الحكومات لا تستطيع التمادي في فرض الضرائب والاقتراض من الأفراد دون أن تراعي مستوى الدخل.

ولقياس مقدرة الأفراد على تحمل الضرائب يلجأ الاقتصاديون إلى تقدير ما يسمى بالضغط الضريبي وهو مجموع الضرائب التي يتحملها الفرد إلى مجموع دخله فيتمثل في هذا الجزء من الدخل الذي تقتطعه الضرائب.

ولقياس مقدرة المجتمع على تحمل أعباء القروض العامة يلجا الاقتصاديون أحيانا إلى تقدير نسبة القروض العامة إلى مقدار الدخل كما في الحالة السابقة ويلجأ في أحيان أخرى إلى نسبة فوائد الدين والأقساط الاستهلاكية في سنة معينة إلى مجموع مصروفات الدولة في السنة نفسها.

وتصلح الطريقة الأولى ولا سيما في حالة استدانة الدولة من الخارج إذ أن الديون الخارجية تؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل القومي فمن المفروض أن يتناسب عبؤها مع هذا الدخل.

---

(1) د. احمد منير نجار، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص89.

أما الطريقة الثانية فمعضلة عندما تكون معظم الديون العامة من الديون الداخلية ما دامت لا تؤثر في الدخل القومي بل في طريقة توزيعه بين الأفراد، ولكن ينبغي ألا تزيد أعباؤها على ميزانية الدولة بحيث تقتطع جزءً كبيراً من مواردها فتقيد حرية الحكومة في توجيه إنفاقها.

- وفيما يتعلق بالضغط (العبء) الضريبي[1] والذي يقصد به حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة منسوبة إلى الدخل القومي ويعبر عنه بنسبة مئوية.

كما تهدف دراسة العبء الضريبي إلى التعرف على المبالغ التي يمكن اقتطاعها من الدخل القومي وتحديد قدرة المكلف التقريبية للمساهمة في تحمل الأعباء العامة، فكلما زادت النفقات العامة كلما تطلب الأمر زيادة الاقتطاعات من الدخل القومي. فالدولة النامية تكون أحوج من الدولة المتقدمة في زيادة الاقتطاعات الضريبية، بينما نلاحظ في الواقع العكس، حيث وصلت الاقتطاعات الضريبية في بعض الدول الاسكندنافية إلى 35٪ من الدخل القومي إضافة إلى ذلك تهدف دراسة العبء الضريبي إلى كشف التناقضات الحاصلة عند تطبيق النظام الضريبي والعمل على تصحيح العيوب أو القصور في النظام الضريبي، لأن مثل هذه العيوب تؤدي للوصول إلى نتائج معاكسة للأهداف التي رسمتها الدولة من خلال سياستها الضريبية.

- **كيفية قياس الضغط الضريبي:**

هناك معايير عديدة لقياس وطأة العبء على المواطنين أو المؤسسات الإنتاجية لكن كل معيار له من العيوب والمساوئ ما يجعله بعيداً عن الحقيقة، إلا أن الآراء أجمعت على استخدام المعيارين التاليين:

1. نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي: وهي مجموع الاقتطاعات الضريبية من الدخل القومي.

$$\text{العبء الضريبي العام} = \frac{\text{مجموع العائدات الضريبية}}{\text{الناتج القومي}}$$

(1) د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، ص،70 -73.

تعرضُ هذا المعيار إلى انتقادات عديدة منها:

أ. كيف يمكن تحديد الناتج القومي في كل دولة فبعض الدول تعتمد على حسابات الأمم المتحدة والبعض الآخر يعتمد على حسابات خاصة به.

ب. كيف يمكن تحديد العائدات الضريبية وفق معايير متشابهة في حين تختلف الاقتطاعات الضريبية من دول إلى أخرى؟.

لذلك حاول سليجمان Selligman عام 1925 حساب العبء الضريبي لكل مواطن على حدة، وإن واجهت محاولته هذه الصعوبات السابقة نفسها واقترح ديسيريه Dessirier عام 1935معياراً قائماً على أساس معدل استقطاع الضريبي إلى الدخل الحدي وهو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يفوق مستوى الكفاف، أو الحد الأدنى لنفقات المعيشة[1].

2. نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع الاستقطاعات العامة:

ويقصد بهذا المعيار النسبة بين الاقتطاعات الضريبية والاقتطاعات العامة، التي تقتطعها الدولة بشكل عام من الدخل القومي والتي تشكل الإيرادات العامة.

ويظهر هذا المعيار مدى اعتماد الدولة على مصدر واحد للإيرادات العامة أو تنوع الإيرادات ومدى ثقل كل إيراد على المواطنين أو الشركات العامة او الخاصة.

1) العبء الضريبي الصافي:

يعرف العبء الضريبي بأن مجموع الاقتطاعات الضريبية مخصوماً منها الإعانات والمساعدات الاجتماعية بحيث يتبن المقدار الفعلي أو الصافي للضرائب".

العبء الضريبي الصافي= مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة – الإعانات والمساعدات.

(1) د. يونس أحمد البطريق، اقتصاديات العامة، الدار الجامعية، جامعة بيروت العربية، 1985، ص198.

فإذا فرضنا أننا حصلنا على بعض الإحصاءات حول الناتج والضرائب والمساعدات من بعض الدول وكانت كما يلي:

- الدخل القومي 20520 م.و.ن
- الضرائب المباشرة 1195 م.و.ن
- الضرائب غير المباشرة 3498 م.و.ن
- إسهامات الضمان الاجتماعي 1471 م.و.ن.
- المساعدات 510م.و.ن.
- الإعانات 1045 م.و.ن.

المطلوب: احسب العبء الضريبي الإجمالي والعبء الضريبي الصافي؟.

1. العبء الضريبي الإجمالي = $\frac{\text{مجموع الاقتطاعات}}{\text{الدخل القومي}} \times 100$

$$= \frac{1471 + 3498 + 1195}{20520} \times 100$$

$$= \frac{6164}{20520} \times 100$$

$$= 30\%$$

2. العبء الضريبي الصافي = $\frac{\text{مجموع الاقتطاعات} - \text{الإعانات والمساعدات}}{\text{الناتج القومي}} \times 100$

$$= \frac{(1045+510+1471)-6164}{20520}$$

$$= \frac{3138}{20520} \times 100$$

= 15،2٪

يلاحظ أن العبء الضريبي الصافي هو أقل من العبء الضريبي الإجمالي أي يصل إلى نصفه ومع ذلك لا يشعر المواطن أو دافع الضرائب بالعبء الضريبي الصافي لأنه يعد الاقتطاعات مهما كانت لا تعود إليه وقد لا يستفيد الجميع من الإعانات أو المساعدات التي تقدمها الدولة لذلك لا تأخذ الدول ومراكز الدراسات بالعبء الضريبي الصافي عند إجراء الدراسات والمقارنات بين الدول نظراً لعدم وجود إعانات أو مساعدات كبيرة في دول أخرى في حين توجد الضرائب في جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن دراسة العبء الضريبي الإجمالي توضح للحكومات حجم الاقتطاعات وهي مركز الدراسة وتوجّه الحكومة وتعد المؤشر الأساسي في كل الدول للتعرف على حجم العبء الضريبي.

7) بحث توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج:

إن حسابات الدخل القومي بحسب توزعه بين عوامل الإنتاج المختلفة على شكل أجور وأرباح وفوائد وريوع لها أهمية خاصة في إظهار الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج وأيضاً تساعد في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

مثلاً من المهم والمفيد أن تكون نسبة الأجور من إجمالي الدخل القومي معلومة أو نسبة الأجور إلى دخل الملكية من أرباح وفوائد وريوع وهذا يعتبر مؤشر على درجة حصول الطبقة العاملة على حقوقها.

أيضاً هذه النسب ليست ثابتة بل هي متغيرة ويمكن للحكومة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال السياسات الاقتصادية وتعدل أو تغير تلك النسب.

إن الاختلال الكبير في تلك النسب يعني وجود ضغوط تدفع بالمجتمع إلى عدم الاستقرار كالإضرابات العمالية وأحداث الشغب المختلفة.

8) قياس مستوى رفاهية الأفراد:

يعتمد الاقتصاديون على متوسط دخل الفرد السنوي في المجتمع لقياس مستوى رفاهية أفراد بطريقة تقريبية.

ويستخدم متوسط دخل الفرد السنوي في الدول المختلفة مقدراً بوحدات من العملة نفسها (كالدولار مثلاً) وذلك لتقسيم العالم إلى قسمين: قسم يضم الدول المتقدمة وقسم آخر يشمل الدول المتخلفة.

2. الدخل المحلي (Domestic Income (DOI:

الدخل المحلي: هو مجموع الدخول المكتسبة محلياً ، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركين في العمليات الإنتاجية المحلية سواءً أكانوا من المواطنين أم الأجانب[1].

أي يمكن تعريفه بأنه مجموع عوائد عناصر الإنتاج الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية خلال سنة وضمن أراضي الدولة بغض النظر عن الدخول القادمة من الدول الأجنبية.

السؤال المطروح الآن ما هو الفرق بين الدخل القومي والدخل المحلي؟.

وبشكل عام فإن الفرق بين الدخل القومي والدخل المحلي يتركز في التحويلات الخارجية التي تدخل البلاد لمن يعمل في الدول الأجنبية وتحويلات تذهب من الداخل للأجانب العاملين داخل البلاد إلى بلادهم فالتحويلات سواءً كانت من الداخل أم من الخارج فهي تخصم من الدخل القومي ليتحدد بعدها الدخل المحلي وقد يظهر في الحالات العملية تساوي الدخل القومي مع الدخل المحلي أو قد يكون أحدهما أكبر من الآخر. ويمكن أن نلحظ ثلاث حالات هي:

(1) يحي الخصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان الأردن، 2005ص31.

أ. الدخل القومي يساوي الدخل المحلي: إن حالة تساوي الدخل القومي مع الدخل المحلي توضح بأن هذا الاقتصاد مغلق ليس له علاقات اقتصادية خارجية ولا يعمل به الأجانب وهذه الحالة أصبحت شبه مستحيلة في الاقتصاديات الحالية لأنه كلما ازداد التطور الصناعي والتقدم كلما تشابكت الاقتصاديات الوطنية مع بعضها البعض.

ب. الدخل القومي أكبر من الدخل المحلي: إن هذه الحالة تفسر لنا وجود عناصر إنتاج وطنية (عمال – مستثمرين) يعملون في الخارج والعناصر الأجنبية العاملة في الاقتصاد الوطني هي قليلة وعادة ما تكون هذه الحالة لاقتصاد متقدم حيث يكون طارداً للعمالة ولرأس المال في حين يستقبل الاقتصاد المتخلف العمالة الماهرة والرساميل بهدف تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج الوطني.

ج. الدخل القومي أصغر من الدخل المحلي: إن هذه الحالة تفسر لنا وجود عناصر إنتاج أجنبية (عمالة – ومستثمرين) أكثر مما لهذا البلد في الخارج ومن ثمّ فإن هذا البلد يوصف أنه مستقبل للاستثمارات الأجنبية، وسوف يخرج في نهاية العام من التدفقات النقدية أكثر مما يدخل لذلك ينخفض الدخل القومي ويرتفع الدخل المحلي.

إن طبيعة العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلي توضح لنا حالة الاقتصاد وحالة العمالة والمستثمرين وجهة التدفقات النقدية وغيرها.

3. الدخل الشخصي: Personal Income (PI)

يعرف الدخل الشخصي على أنه "ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلونها فعلاً".

أو هو كل ما يحصل عليه الفرد نتيجة اشتراكه في العملية الإنتاجية ونتيجة الجهد الذي قام به سواءً عن طريق العمل أو رأس المال خلال فترة سنة".

أو هو ما يحصل عليه الأفراد من دخل نقدي إجمالي قبل دفعهم للضرائب الشخصية. فنظراً لوجود ضرائب على أرباح الشركات (Corporate Taxes) (CT) وضرائب الضمان الاجتماعي (SocialSecurity Taxes) – (SST) أي ما يستقطع من دخول الأفراد لقاء خدمات الضمان الاجتماعي. والأرباح المحتجزة (غير الموزعة)

(Retained Profits) (RP) فإن الدخل الشخصي الذي يبقى بحوزة الأفراد يكون أقل من الدخل القومي بهذا المقدار لأن هذه المبالغ تستقطع عادة قبل استلام الشخص لراتبه أو أجوره أو استلام المساهمين لأرباحهم.

ومن جهة أخرى ونتيجة لوجود دفعات تحويلية (TP) (Transfer Payment)، كرواتب التقاعد ورواتب الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومساعدات العائلات الفقيرة) فإن الدخل الشخصي للأفراد يزيد على الدخل القومي بهذا المقدار وعلى هذا الأساس فإن الدخل الشخصي يساوي:

الدخل الشخصي= الدخل القومي – (ضرائب أرباح الشركات+ استقطاعات الضمان+ أرباح محتجزة) + دفعات تحويلية من الحكومة ومن العالم الخارجي

PI =DOI-(CT+SST+RP)+TP

الدخل الشخصي= الدخل القومي – (ضرائب أرباح الشركات+ استقطاعات الضمان+ أرباح محتجزة) + دفعات تحويلية من الحكومة ومن العالم الخارجي

لذلك فالسؤال المطروح الآن هو قد يكون الدخل الشخصي أكبر من الدخل القومي أو أصغر منه؟. وهذا متوقفاً ذلك على الجزء من الدخل القومي الذي يقتطع قبل وصوله إلى الأفراد وعلى حجم التحويلات التي يحصل عليها الأفراد من الخارج ومن الحكومة.

4. الدخل المتاح (التصرف) Disposable Income (DI):

وهو الدخل المتاح لتصرف الأفراد وهو يختلف عن الدخل الشخصي نتيجة لوجود الضرائب الشخصية والتي تفرض عادة على الدخل الشخصي ولذلك فهو يساوي الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب الشخصية (PT) (Personal Taxes) بجميع أنواعها كضريبة الدخل الشخصي وضريبة النفايات والضرائب المقطوعة التي تفرض على الأفراد كضريبة التعليم وضريبة التلفزيون.

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب الشخصية.

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب الشخصية – تحويلات جارية من الأفراد إلى العالم الخارجي.

الدخل المتاح(التصرفي)= الدخل الشخصي – الضرائب الشخصية – تحويلات جارية من الأفراد إلى العالم الخارجي.

وهو أقرب ما يمكننا أن نحصل عليه كمقياس للقدرة الشرائية الفردية والتي ينحصر تصرف الأفراد بها بأمرين رئيسيين هما:

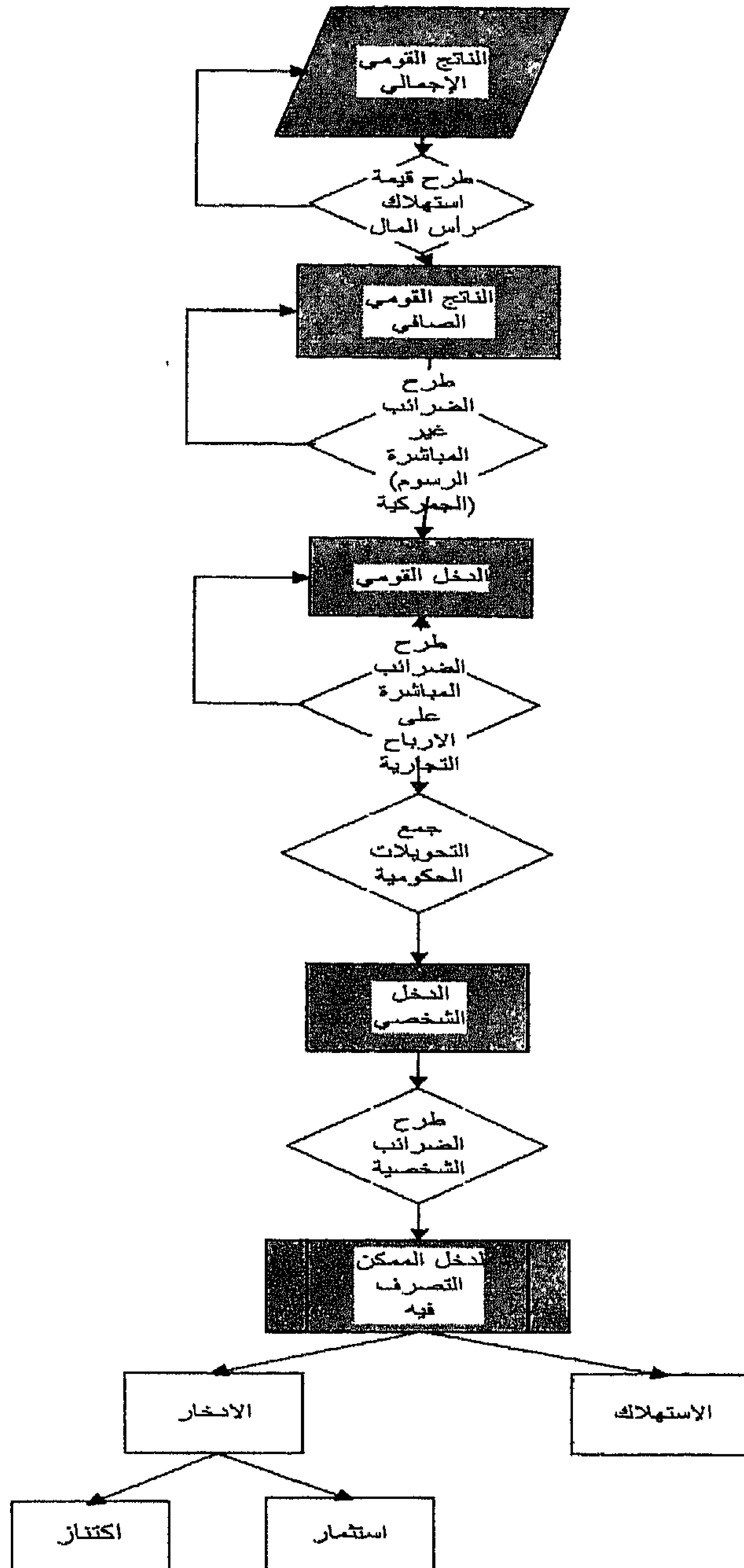
فإما أن يقوم الأفراد بإنفاقها على السلع الاستهلاكية وإما أن تدخر وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقسم الدخل المتاح إلى جزئيين هما الاستهلاك (C) (Conception) والادخار (S) – (Saving).

الدخل المتاح(التصرفي)= الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الادخار

DI= C+S

الدخل المتاح(التصرفي)= الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الادخار+ فوائد الديون الاستهلاكية.

شكل (1) يبين كيفية الحصول على الدخل الممكن التصرف فيه بداية من الناتج القومي الإجمالي:



وفي النظام المعدل عام 1968 للمحاسبة القومية صارت الأمم المتحدة تستخدم مفهومين جديدين بالمقارنة مع نظامها القديم الصادر عام 1953، وهما:

- الدخل القومي بسعر السوق: وهو نفس مفهوم صافي الناتج القومي الذي سبق ذكره.
- الدخل القومي التصرفي: وهو يتألف من الدخل القومي بسعر السوق، مضافاً غليه صافي عوائد المقيمين(أي عوائد المقيمين مطروحاً منها عوائد غير المقيمين)(1).

الضرائب Taxes:

وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، يجري التمييز بين نوعين أساسيين من الضرائب استناداً للقاعدة التالية:

- تعتبر ضريبة مباشرة إذا كانت تصيب عاملاً محدداً من عوامل الإنتاج المعروفة:
  - الأرض والعقار ودخلهما الريع أو الإيجار.
  - العمل ودخله الأجور والمرتبات.
  - الرأسمال ودخله الفائدة.
  - المنظم المستحدث ودخله الربح.

وبالتالي تكون هذه الضريبة المباشرة إما على الأفراد أو على الأعمال، ومثالها ضريبة الدخل، أو الضريبة على الأرباح.

- وتعتبر ضريبة غير مباشرة، عندما لا تصيب أحد هذه العوامل الإنتاجية بصورة مباشرة، ومثالها الضريبة على السلع المستوردة (الجمارك) والضريبة على السجائر المنتجة محلياً (المكوس).

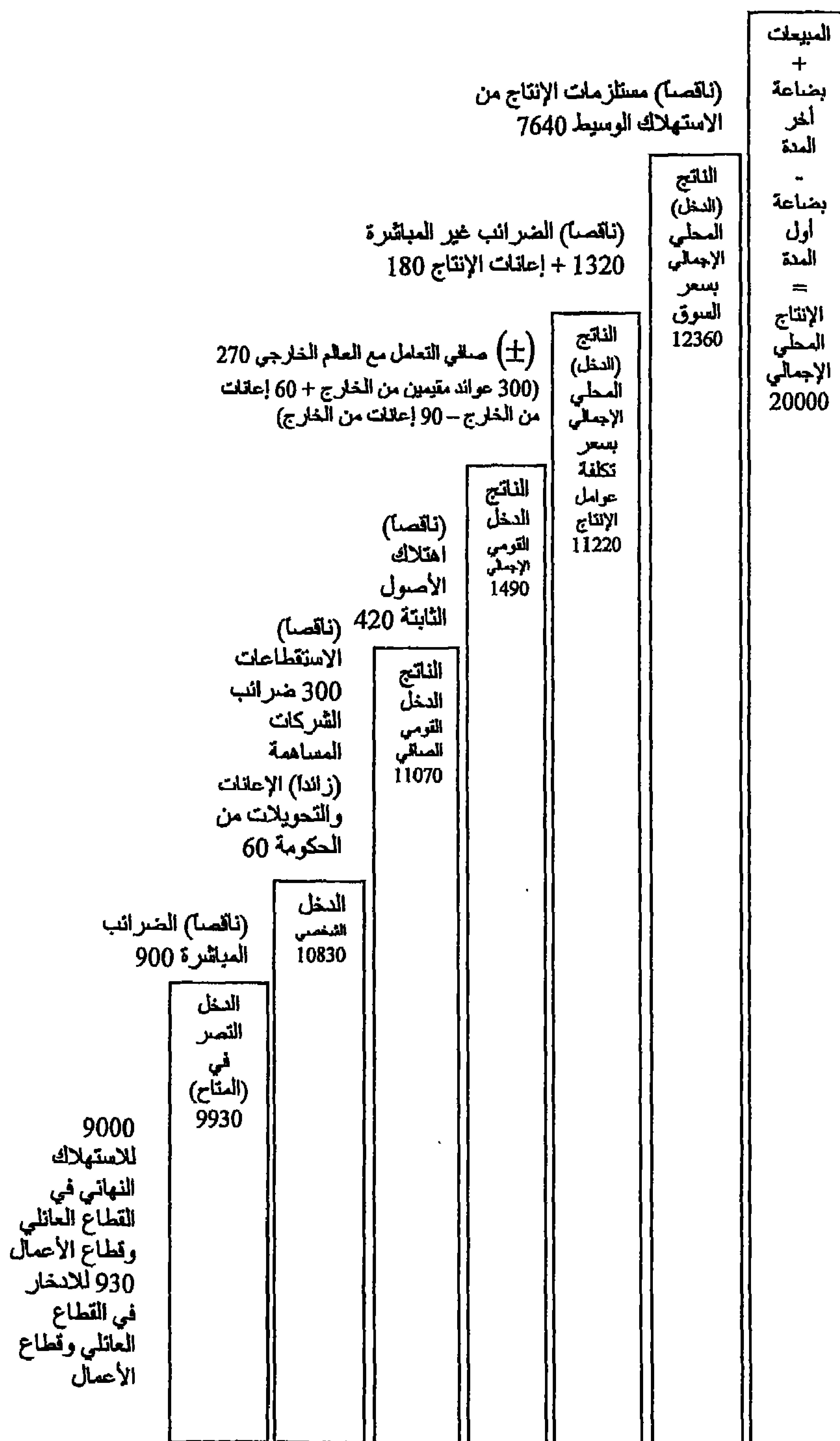
(1) د. عادل العاقل،الإحصاءات الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، بيروت 1978، ص25.

وفي حالة وجود أي نوع من أنواع الاحتكار الحكومي في إنتاج مشروع معين، يفضل بعض العاملين في الحسابات القومية، اعتبار الدخل الناشئ عن هذا المشروع ضريبة غير مباشرة، ويبررون ذلك بصعوبة تحديد الربح الحقيقي من الدخل الضريبي.

كما توجد وجهات نظر متعددة حول المعالجة المحاسبية القومية للضرائب غير المباشرة عندما يكون الاحتساب بسعر تكلفة عناصر الإنتاج، باعتبارها لا تمثل عائداً لأي واحد منها. وتحسب عندما يكون الهدف هو حساب الدخل القومي بسعر السوق. أما الضرائب المباشرة فتكون عادة مشتملة مع دخول عناصر الإنتاج، وبالتالي متضمنة في حساب الدخل القومي، وإذا حسبت دخول عناصر الإنتاج صافية، أي بعد استقطاع الضرائب المباشرة، فتضاف هذه الأخيرة إلى الدخل القومي.

الإعانات Subsidies:

وهي الدعم المقدم من ميزانية الدولة العامة للمنتجين المحليين لغرض تثبيت أسعار المنتجات من السلع والخدمات. وهي إما أن تكون نقدية، أو من خلال أسعار السلع والخدمات المدعمة للمستهلكين، أو كمنح للتصدير. وفي الواقع العملي توجد مشاكل محاسبية قومية في كيفية حصر هذه الإعانات وحسابها في تقديرات الدخل القومي. حيث يصعب معرفة تأثير الإعانات (ومثلها الضرائب غير المباشرة) على كل قطاع أو سلعة أو خدمة).



شكل يبين المفاهيم المحاسبية القومية الإنتاج – الناتج – الدخل – مثال توضيحي الأرقام بملايين الوحدات النقدية

تمرين: بفرض الأرقام التالية (بالملايين وحدة نقدية) توصف حالة اقتصاد معين:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص 1800م.و.ن، الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات 220م.و.ن، الإنفاق الاستثماري الإجمالي 300م.و.ن، بينما الاستهلاك الذاتي 10٪ من قيمة الاستهلاك الإجمالي الخاص، صافي الصادرات 300م.و.ن، شراء الأسهم والسندات للمشروعات القائمة 60م.و.ن، المدفوعات التحويلية الحكومية 100م.و.ن، ضرائب غير مباشرة 90م.و.ن، ضرائب أملاك 10م.و.ن، استقطاعات الضمان الاجتماعي 65م.و.ن، الادخار 20٪ من الدخل المتاح، أرباح محتجزة 150م.و.ن، ضريبة الدخل الشخصي 15٪ من الدخل الشخصي، اهتلاك رأس المال 90م.و.ن.

المطلوب:حساب ما يلي:

1. مجمل الناتج المحلي.
2. صافي الناتج المحلي.
3. الدخل المحلي.
4. الدخل الشخصي.
5. حجم الادخار.

الحل:

1. الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الاستهلاك الإجمالي+ الاستثمار الإجمالي+ صافي الصادرات

300+300+220+1980 =

2800 =

2. صافي الناتج المحلي= إجمالي الناتج المحلي – اهلاك رأس المال

= 2800 – 90

= 2710م.و.ن

3. الدخل المحلي = الناتج المحلي الصافي – ض.غ.م

= 2710 – 90

= 2620م.و.ن

4. الدخل الشخصي = الدخل المحلي – (أرباح محتجزة+ ضرائب أرباح الشركاتة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + المدفوعات التحويلية

= 2620 –(150+0+65)+100

= 2505م.و.ن

الدخل المتاح= الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة ت تحويلات الأفراد للخارج

= 2505– (2505 ×15٪)

= 2505– 375,75

= 2129,25م.و.ن

5. الادخار= 2129,25 × 20٪

= 425,85م.و.ن

6. تحويلات الدخل:

قد يحصل بعض الأفراد على دخل لا يمثل أي مساهمة منهم في الإنتاج القومي أي هو دخل دون مقابل وبالتالي لا يدخل في حسابات تكوين الدخل القومي ومثال ذلك ما يتقاضاه الطالب من ولي أمره كمصروف لمتابعة دراسته. إن هذا المبلغ بالنسبة للطالب نعم يعتبر دخلاً ولكن بالنسبة للوطن فهو لا يشكل أي إضافة جديدة وإنما مجرد تحويل لمبلغ من المال من شخص لآخر، وهذا المبلغ الذي تقاضاه الطالب ليس مقابل عمل منتج قام به ولا توظيف لرأسمال ولا استحداث لمشروع ما ولا عقار أو أرض يؤجرها.

وقياساً على ذلك لا تعتبر تكويناً للدخل القومي أشكال الدخول التالية:

1. السرقات، مهما كانت طبيعة الأموال المسروقة أو حجمها.
2. المساعدات الاجتماعية التي يتلقاها أفراد المجتمع من المؤسسات الخيرية أو من الحكومة أو من الخارج.
3. ضرائب الدخل المباشرة التي يدفعها أفراد المجتمع إلى الحكومة وبعض الرسوم الأخرى (راجع مفهوم الضرائب المباشرة وغير المباشرة).

ملاحظة:

يستثنى من مفهوم الدخل والإنتاج القومي العمل والاتجار بالسلع والخدمات المحرمة دولياً كتجارة المخدرات وجميع ما يتولد عنها من دخول وذلك بتوجيه من هيئة الأمم المتحدة.

5. الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي:

أ. مفهوم القوة الشرائية للنقود والعوامل المؤثرة فيها[1]:

إن القوة الشرائية للوحدة النقدية – كما هو معلوم – تتغير من زمن إلى آخر، مما يؤدي في حالة هبوطها إلى تضخيم قيمة الإنتاج نتيجة لارتفاع الأسعار دون وجود زيادة حقيقية في الإنتاج، وبالعكس ففي حالة ازدياد القوة الشرائية النقدية بسبب هبوط الأسعار فإن قيمة الإنتاج ستدل على هبوط في الإنتاج الذي لا وجود له. وعلاجاً لهذه المشكلة فإن الدول تلجأ بالإضافة إلى قياس الدخل القومي بالأسعار الجارية، إلى قياسه بأسعار ثابتة تسهيلاً لمقارنة نمو الإنتاج القومي من سنة إلى أخرى.

لكن التغير في القوة الشرائية للوحدة النقدية لا يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار، بل يتأثر بالضرائب المفروضة على السلع والخدمات، وبالإصدار النقدي الجديد، وبتوازن ميزان المدفوعات. كما يؤثر التغير في القوة الشرائية في سلوك أفراد القطاع العائلي فيما يتعلق بتخصيص دخلهم المتاح. والقوة الشرائية للنقود، وهذا عامل هام أيضاً في تحديد قرارات المشاريع الاقتصادية فيما يتعلق بالتمويل الذاتي، والاستدانة والاستثمار، ومعدلات الفائدة السائدة.

ومما سبق نستدل على أن هناك آثاراً انعكاسه بين الدخل والأسعار والنقود. وقد أخذت هذه الآثار تحتل مكانة في التحليل الاقتصادي المعاصر. والتأثير ليس وحيد الطرف، بل على العكس.

إن نمو تقلبات كل من هذه المفاهيم الاقتصادية يؤثر في التوازن الاقتصادي الجزئي أولاً (كتوازن المستهلك، وتوازن المشروع)، وفي التوازن الاقتصادي الكلي (كتوازن الادخار والاستثمار، وتوازن الإنتاج).

- يعرف الدخل النقدي بأنه تدفق النقود للعاملين وأصحاب الملكية خلال فترة زمنية معينة، في حين أن الدخل الحقيقي يساوي القوة الشرائية للدخل النقدي.

(1) د.بكري الناصر" الحسابات القومية"حلب 1978

- فالدخل القومي النقدي: هو عبارة عن مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة لمساهمتهم بعناصر الإنتاج التي يمتلكونها في عملية الإنتاج، والدخول هنا تكون في صورة نقدية Nominal Income.
- أما الدخل القومي الحقيقي: Real Income فهو عبارة عن إجمالي السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع عن طريق دخولهم النقدية، ومن هنا يرتبط كل من الدخل القومي الحقيقي والدخل القومي النقدي بالمستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

إن الذي يهمنا بالدرجة الأولى عند دراسة توزيع الدخل القومي، ليست الدخول النقدية، بل الدخول الحقيقية. ويتوقف تحديد الدخل الحقيقي لفرد ما أو لقطاع مؤسسي معين على ثلاثة عناصر وهي[1]:

- الدخل النقدي المتبقي للفرد: بعد دفع الضرائب المفروضة على الدخول والثروات.
- تقلبات المستوى العام للأسعار: أي القوة الشرائية للنقود.
- عبء الإصدار النقدي الجديد، أي — التضخم النقدي — أو ما يسميه بعض الاقتصاديين "التمويل بالعجز".

وفيما يتعلق بالفقرتين الأولى والثانية: أي الضرائب وتقلب الأسعار ما يلي:

1. في حالة زيادة الضرائب ⟵ تخفيض الدخول النقدية ⟵ انخفاض الإنفاق ⟵ انخفاض الطلب الحاصل على السلع الاستهلاكية ⇐ (نظرياً) انخفاض المستوى العام للأسعار ⟵ ارتفاع القوة الشرائية للنقود.
2. في حالة تخفيض الضرائب المفروضة على استهلاك السلع والخدمات أو الضرائب المباشرة ⟵ زيادة حجم الدخل المتاح لأفراد القطاع العائلي ⟵ زيادة الإنفاق ⟵ ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية ⟵ ارتفاع المستوى العام للأسعار ⇐ انخفاض القوة الشرائية للنقود.

(1) د. أحمد منير نجار، الحسابات الاقتصادية القومية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 1982-1983،107-108

- وفيما يتعلق بسياسة التضخم النقدي التي تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها بوساطة إصدار نقدي جديد وذلك يتم بالاقتراض من المصرف المركزي.

إن إتباع هذه السياسة قد يقود إلى حالة تضخم تضر بالاقتصاد أو إلى رفاه يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد الإنتاجية وتحقيق زيادات في الناتج القومي.

فالإصدار النقدي في حال كون الجهاز الإنتاجي غير مرن يؤدي إلى التضخم النقدي، أي إلى زيادة الطلب الحاصل على السلع الاستهلاكية بصورة تفوق عرضها، ولا سيما في الأجل القصير الذي يتصف بثبات كتلة رأس المال الإنتاجي ، وبمستوى معين من التقدم التقني والمهارات الإنسانية. والنتيجة الحتمية لذلك هي ارتفاع الأسعار، أي انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتحدد ارتفاع الأسعار بانخفاض الدخول النقدية.

أما إذا رافق الإصدار النقدي مرونة في الجهاز الإنتاجي واستعملت الكتلة النقدية المطروحة في الأسواق لأغراض إنتاجية فغن ذلك يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال والنتيجة هي زيادة الناتج القومي وارتفاع القوة الشرائية للنقود ولا سيما لمدة طويلة حيث تظهر نتائج كتلة رأس المال الإنتاجي.

خلاصة إذا أردنا تحديد الدخل الحقيقي فإنه يتوجب علينا أولاً تحديد القوة الشرائية لوحدة النقد كما يلي:

- الدخل الحقيقي لأحد الأعوام = قيمة وحدة النقد × الدخل النقدي للعام نفسه.
- قيمة وحدة النقد = (1/الرقم القياسي للأسعار)×100

الدخل الحقيقي = (الدخل النقدي / الرقم القياسي للأسعار)×100

- ومن المعادلة السابقة يمكن أن نخلص إلى العلاقات التالية:

1) إذا ارتفع الدخل القومي لبلد ما بنسبة 10٪ خلال أحد الأعوام وارتفع المستوى العام للأسعار خلال نفس العام وبنفس النسبة فإن الدخل القومي الحقيقي سيظل ثابتاً.
2) إذا انخفض كل من الدخل القومي النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل القومي الحقيقي سيظل ثابتاً أيضاً.
3) إذا ارتفع الدخل القومي النقدي وظل المستوى العام للأسعار ثابتاً فإن الدخل القومي الحقيقي سوف يزداد.
4) إذا انخفض الدخل القومي النقدي وظل المستوى العام للأسعار ثابتاً فإن الدخل القومي الحقيقي سوف ينخفض.
5) إذا ارتفع الدخل القومي النقدي بنسبة أكبر من ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن الدخل القومي الحقيقي سوف يزداد.
6) إذا ارتفع الدخل القومي الحقيقي بنسبة أقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن الدخل القومي سوف ينخفض.

وفي سياق الحديث عن الدخل النقدي والدخل الحقيقي، تشير إلى أنه يمكن أن تزداد أو تنخفض قدر الفرد في الحصول على السلع والخدمات دون أن يحدث تغير في الدخل النقدي. فإذا ارتفعت الأسعار السوقية دون أن يرافق ذلك ارتفاع في الدخل النقدي، فإن قدرة الدخل النقدي للفرد في الحصول على السلع والخدمات ستنخفض، أي ان الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض، أما إذا حدث العكس، بانخفاض الأسعار السوقية مع بقاء الدخل النقدي للفرد ثابتاً، فإن كمية السلع والخدمات التي بمقدور الفرد الحصول عليها سوف تزداد، أي أن دخله الحقيقي قد ارتفع.

وبطريقة مماثلة يمكننا أن نفهم الفرق بين الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي. فالدخل القومي النقدي ما هو إلا مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد خلال فترة زمنية معينة، والدخل القومي الحقيقي هو كمية

السلع والخدمات التي بمقدور هؤلاء الأفراد الحصول عليها بدخولهم النقدية تلك وللفترة الزمنية نفسها.

وبشكل عام لدى دراسة الزيادة في الدخل القومي من مدة زمنية إلى أخرى لاحقة يجب ألا نغفل العاملين الهامين التالين[1]:

- نسبة انخفاض قيمة النقد الوطني أو ارتفاعها.
- معدل زيادة عدد السكان في البلد.

وذلك لأن إغفال هذين العاملين يجعل الزيادة في أرقام الدخل القومي زيادة أسمية ظاهرية وليست زيادة حقيقية، ولذلك يلجأ بعض الكتاب في حسابات تزايد الدخل القومي إلى مفهوم القيمة الثابتة للنقد الوطني.

(1) د. أحمد منير نجار، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة حلب، 1983،ص75.

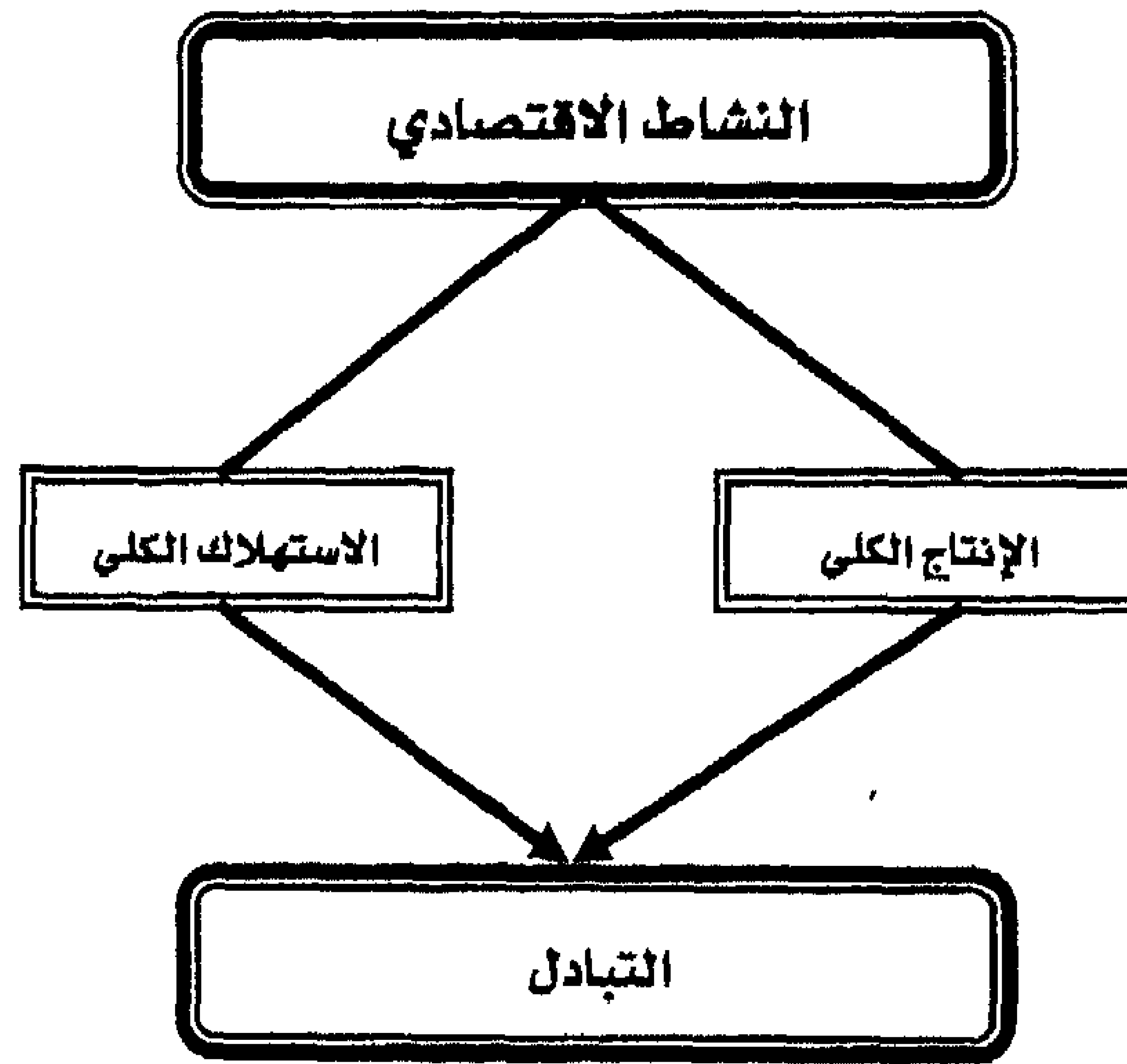
الفصل الخامس

النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي

النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي

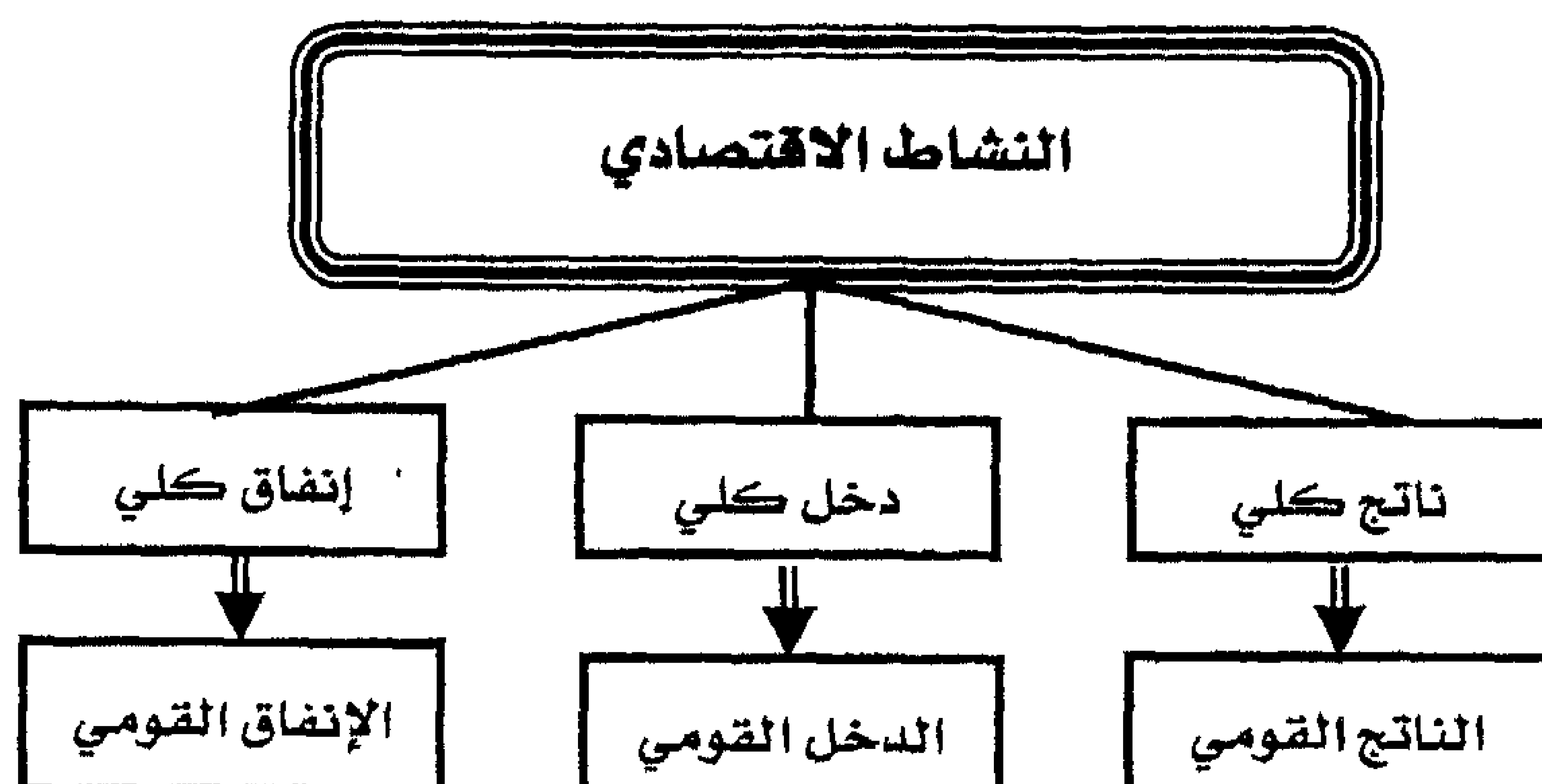
يمكن القول أن النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي هو المحصلة النهائية لتفاعل ثلاثة عناصر أساسية هي الإنتاج الكلي والتبادل والاستهلاك الكلي.

فالنشاط الاقتصادي يتبلور في إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات أفراد المجتمع وبالتالي لا إنتاج بلا استهلاك ويتم ذلك من خلال عملية التبادل بين كل من القائمين على الإنتاج والقائمين على الاستهلاك من خلال عمليات التبادل.



وبالتالي فإن النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد القومي لا يعد عن أن يكون أما عرضا كلياً لمجموع سلع وخدمات أو طلباً كلياً لتلك السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة وهي مسألة مستمرة طالما هناك مجتمع واقتصاد قومي يتطور وينمو. والعرض الكلي لا بد أن يسبقه إنتاج كلي والطلب الكلي لا بد أن يدعمه القائمين على الاستهلاك الذين لا بد أن يكون لديهم ما يقدموه من خدمات للقائمين على الإنتاج لكي يستطيعوا الحصول على السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم، والإنتاج هو الذي يولد الدخل، وإنفاق الدخل هو الذي يضمن تدفق الإنتاج.

وهكذا يلاحظ أن النشاط الاقتصادي يأخذ ثلاثة صور في منظومة ثلاثية والأصل أن هذه الأبعاد الثلاثة أو الصور لا بد أن تكون متساوية كما يظهر من الشكل رقم (2):



وقد أدى ذلك إلى وجود الحاجة إلى قياس النشاط الاقتصادي في مجال النظرية الاقتصادية حتى يسهل وضع السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة لكل مرحلة في أي اقتصاد إلى جانب العديد من الأغراض الأخرى.

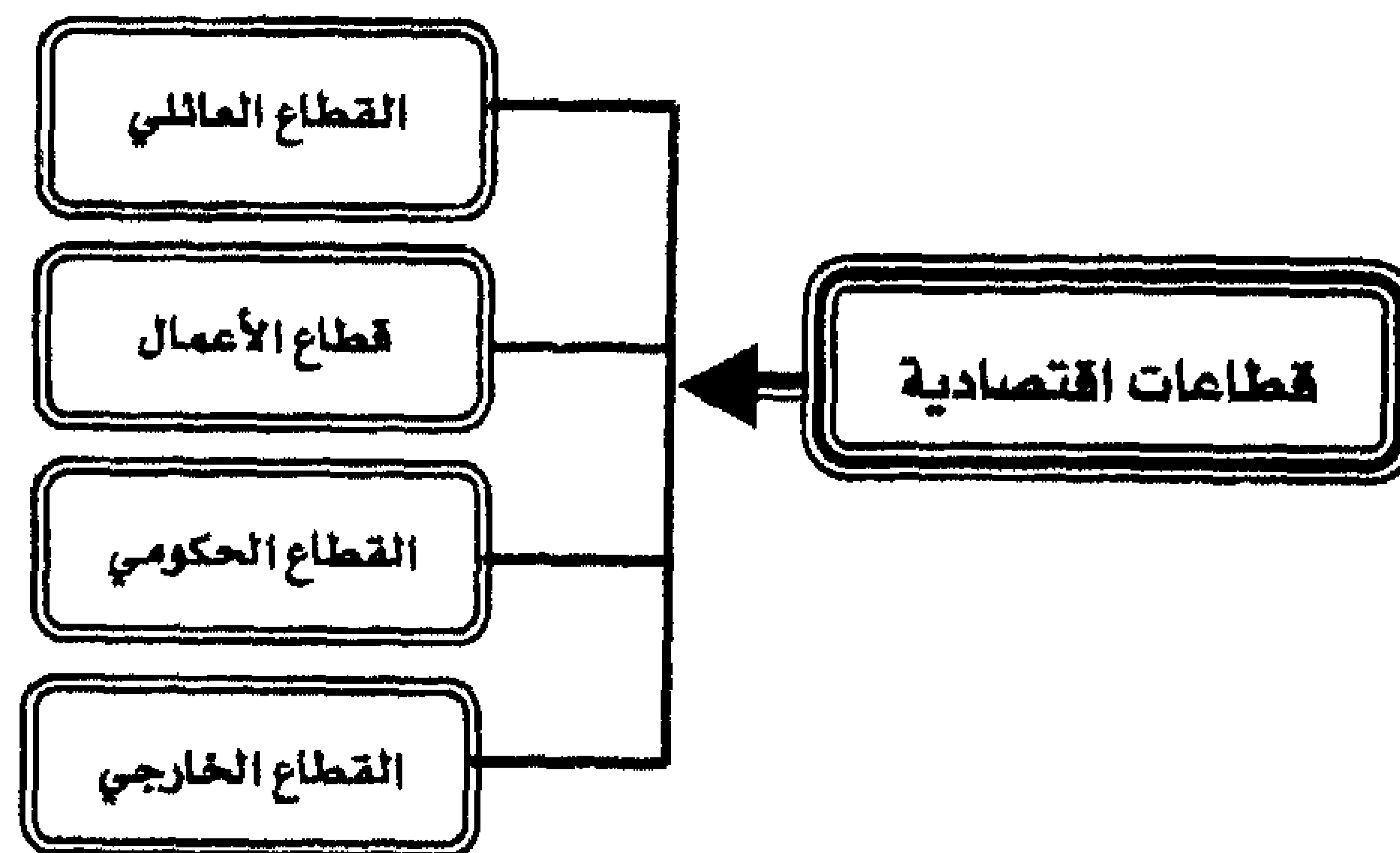
ولذلك اشتدت الحاجة إلى إيجاد أداة كمية أو قيمية أو كلاهما لقياس النشاط الاقتصادي ومن هنا ظهر مفهوم الناتج القومي والذي لا بد أن يساوي الدخل القومي والذي يساوي أيضاً الإنفاق القومي من منظور أنها صور ثلاث لشيء واحد هو النشاط الاقتصادي.

ولذلك فإن المتطابقة التالية لا بد أن تنطبق على أي اقتصاد قومي سواء كان اقتصاد مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجي أو اقتصاد مفتوح يتعامل مع العالم الخارجي، وكل العملية تحتاج لإجراء بعض التعديلات للوصول إلى هذه المتطابقة.

الناتج القومي = الدخل القومي = الإنفاق القومي.

لأنها متطابقة تقيس شيئاً واحداً هو النشاط الاقتصادي، وستتضح الصورة لاحقاً.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن النشاط الاقتصادي بصوره الثلاثة يتم من خلال قطاعات معينة تسمى قطاعات النشاط الاقتصادي وهي القطاعات الاقتصادية التي تحدد النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي أو المجتمع وبالتالي يمكن أن نجد أربعة قطاعات اقتصادية على الأقل تحدد النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وهذه القطاعات هي:

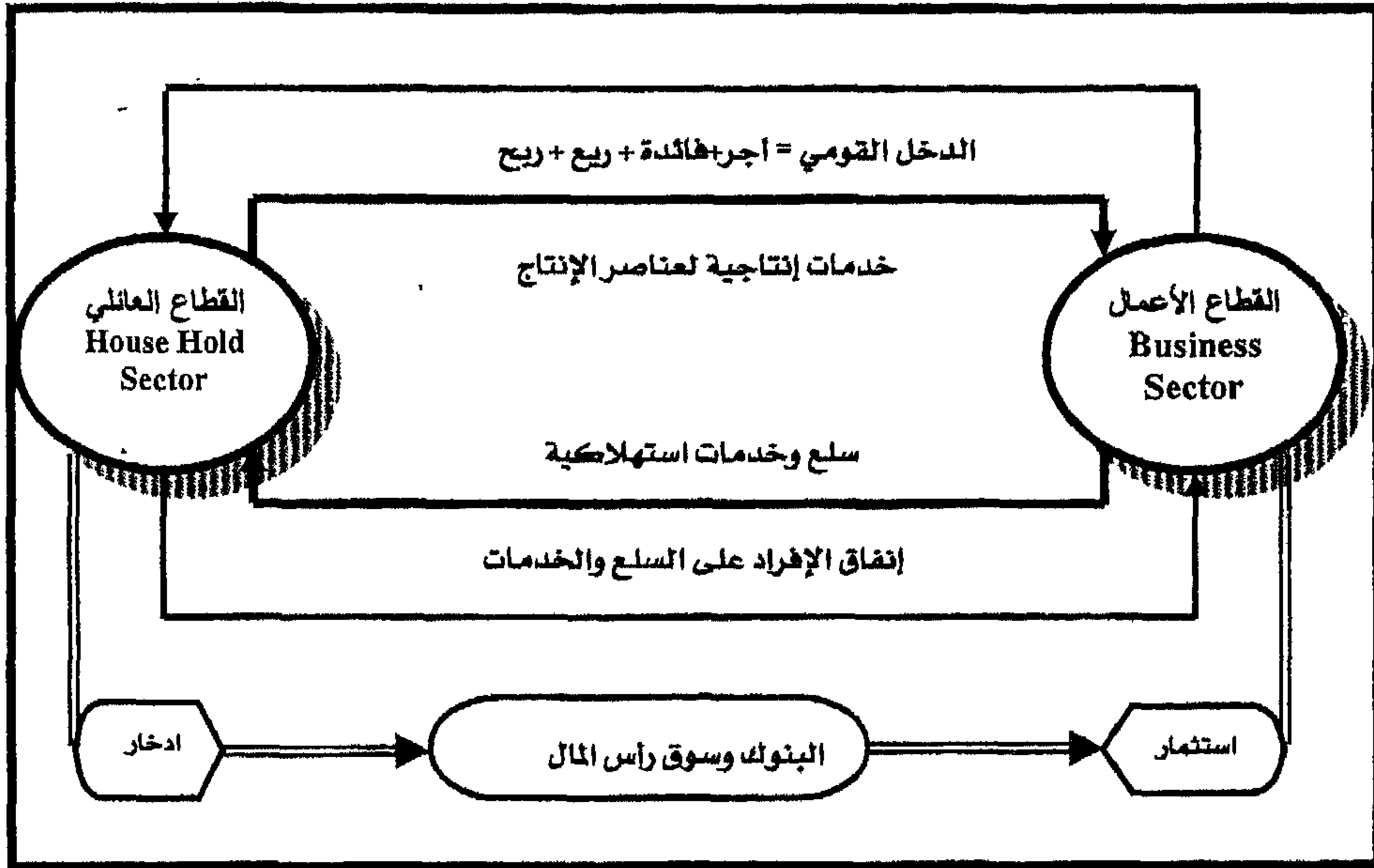


1. القطاع العائلي: ويسمى قطاع المستهلكين الذين يملكون عناصر الإنتاج ويقوم بتقديم خدمات عناصر الإنتاج ويحصلون على دخول يقومون بإنفاقها على السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال والمنتجين.
2. قطاع الأعمال: ويسمى أيضاً المنتجين الذي يتولى إنتاج السلع والخدمات لكي يقوم باستهلاكها قطاع المستهلكين لإشباع الحاجات من السلع والخدمات.
3. القطاع الحكومي: وهو يمثل مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فبشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والخدمات من خلال القطاع العام والهيئات الحكومية أو بشكل غير مباشر عن طريق تحصيل الإيرادات العامة ثم القيام بالإنفاق العام.

القطاع الخارجي: ويسمى قطاع التجارة الدولية أو الخارجية، وهو يقوم بالنشاط الاقتصادي على مستوى معاملات الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات.

دورة النشاط الاقتصادي(التدفق الدائري للدخل) للاقتصاد القومي:

وتسمى أيضاً التدفق الدائري للدخل، وللتعرف على دورة النشاط الاقتصادي يمكننا أن نتصور ذلك بالنظر إلى الشكل الآتي رقم (3):



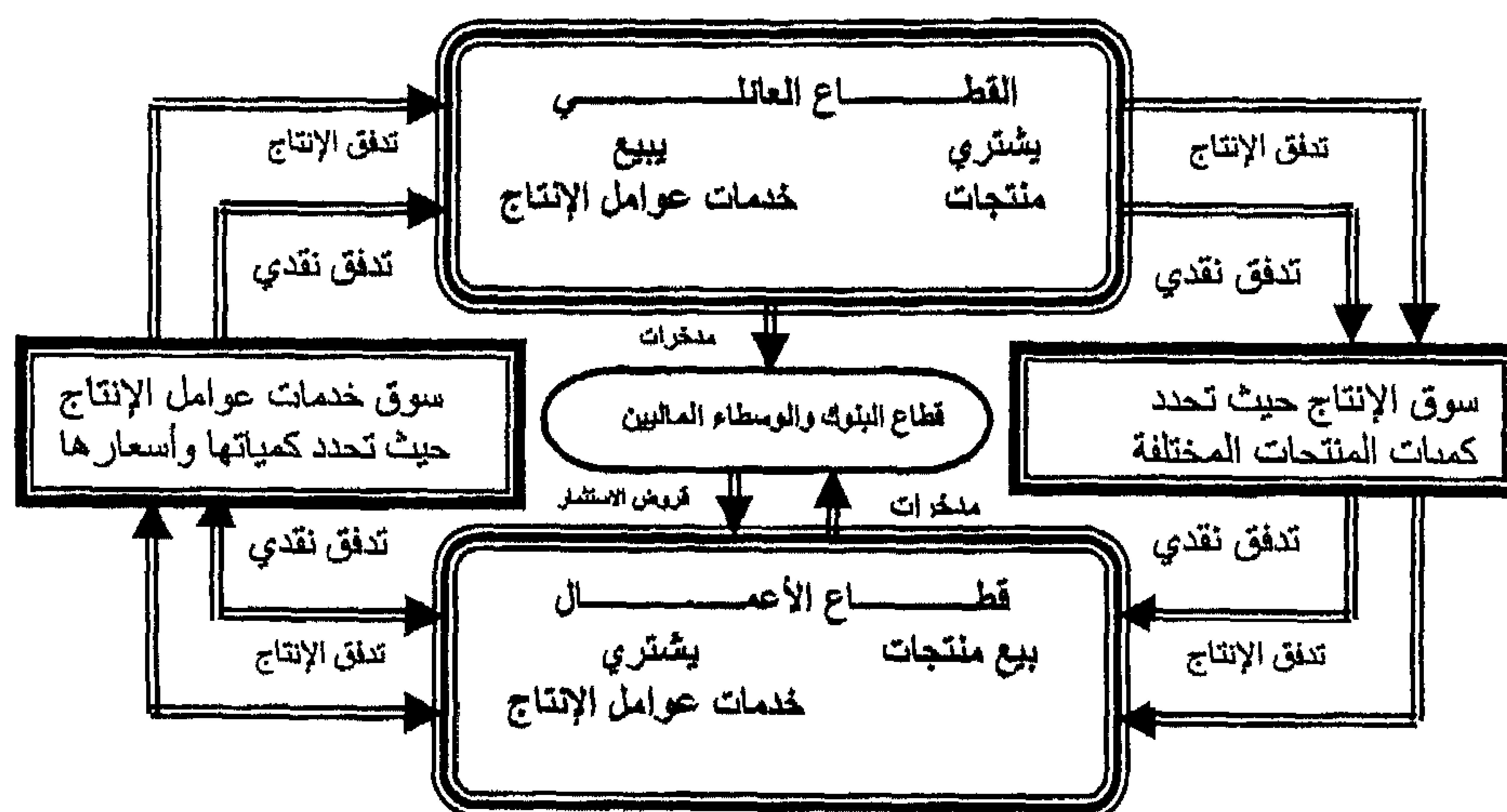
1. تحليل الدورة:

إن تدفقات الإنتاج وما يترتب عليها من دخول تكون دائرة مستمرة من السلع المنتجة والمبالغ المكتسبة، حيث تبدأ دورة النشاط الاقتصادي بأن القطاع العائلي أي الأفراد يقدموا إلى منشآت الأعمال (قطاع الأعمال) خدمات عناصر الإنتاج ويدوره قطاع الأعمال يقدم السلع والخدمات الاستهلاكية، وتمثل الدائرة الداخلية هذه التدفقات العينية من السلع والخدمات في الاقتصاد القومي.

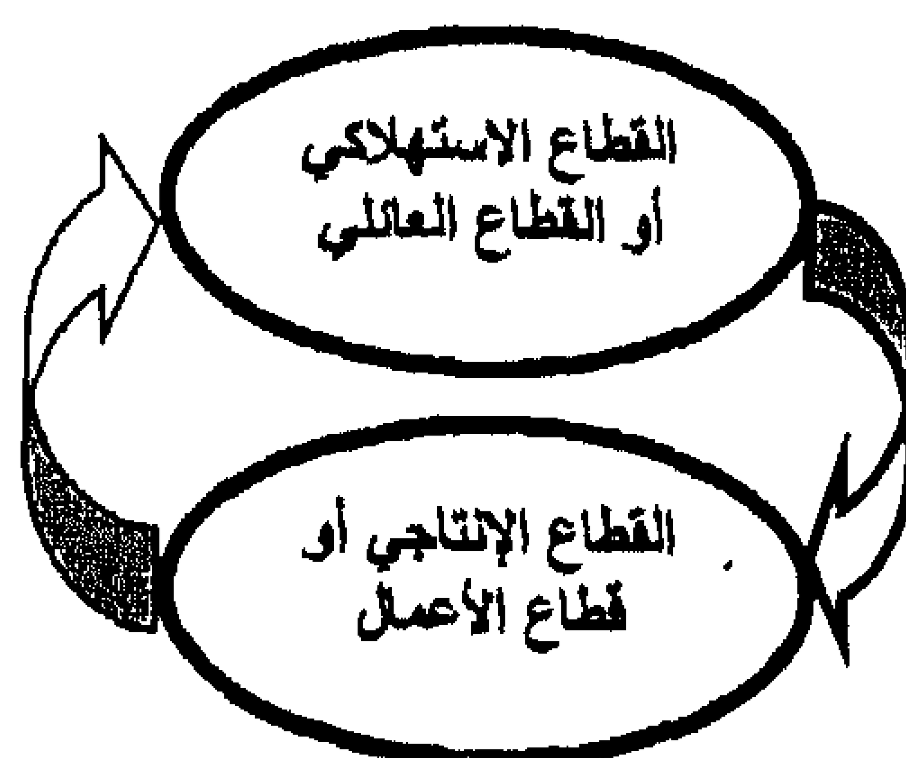
أما الدائرة الخارجية فتشير إلى أن الأفراد يحصلون على دخول (دخل قومي = {أجر+ فائدة + ريع+ ربح}) لقاء ما قدموا من خدمات ويعيدون دفعها لقطاع الأعمال نظير ما يحصلون عليه من سلع وخدمات، ويتم ذلك من خلال إنفاق الدخل على

السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم المختلفة. وتمثل الدائرة الخارجية هذه التدفقات النقدية الدائرية في الاقتصاد القومي.

ومن ناحية أخرى يمكن إيضاح هذا التوازن أو التساوي بين الدخل و الناتج بعد إدخال التدفق النقدي للناتج أو الدخل من خلال قطاع البنوك والوسطاء الماليين. كما يتضح من الشكل رقم (4):



وفي هذه الحالة يعرف التدفق بأنه في حالة توازن دائم، ويمكن اختصار الشكل السابق إلى قطاعين رئيستين فقط:

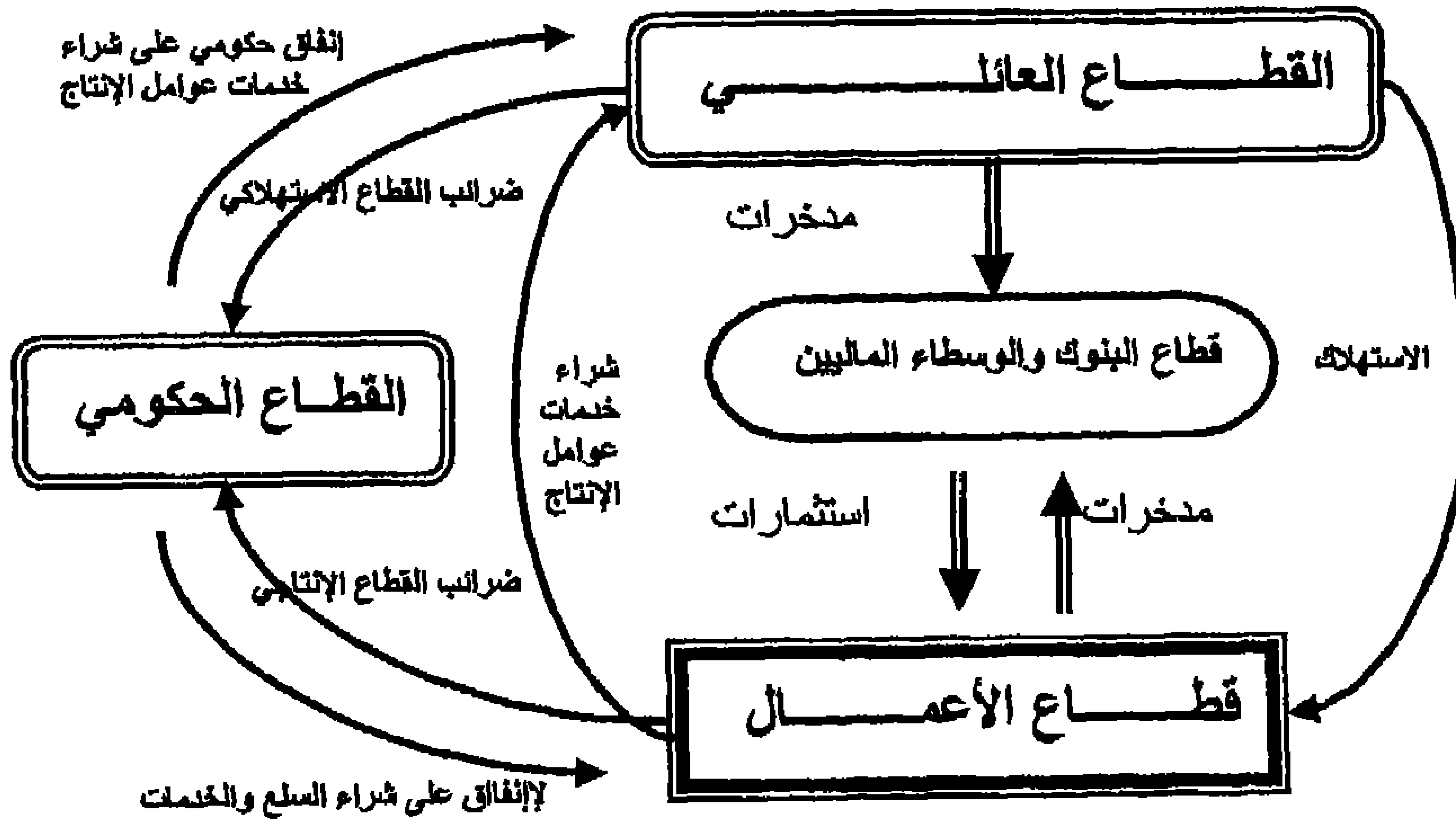


ويتم تمويل العمليات الاستثمارية في المجتمع عن طريق مدخرات الأفراد والمؤسسات، ولكن لا بد من وجود قنوات تتم من خلالها الصلة بين المدخرين والمستثمرين، وتتمثل هذه القنوات في قطاع جديد نضيفه إلى نموذج التدفق الدائري،

يقوم بدور الوسيط المالي بينهما، ويتمثل هذا القطاع في البنوك التي تتجمع لديها مدخرات الأفراد.

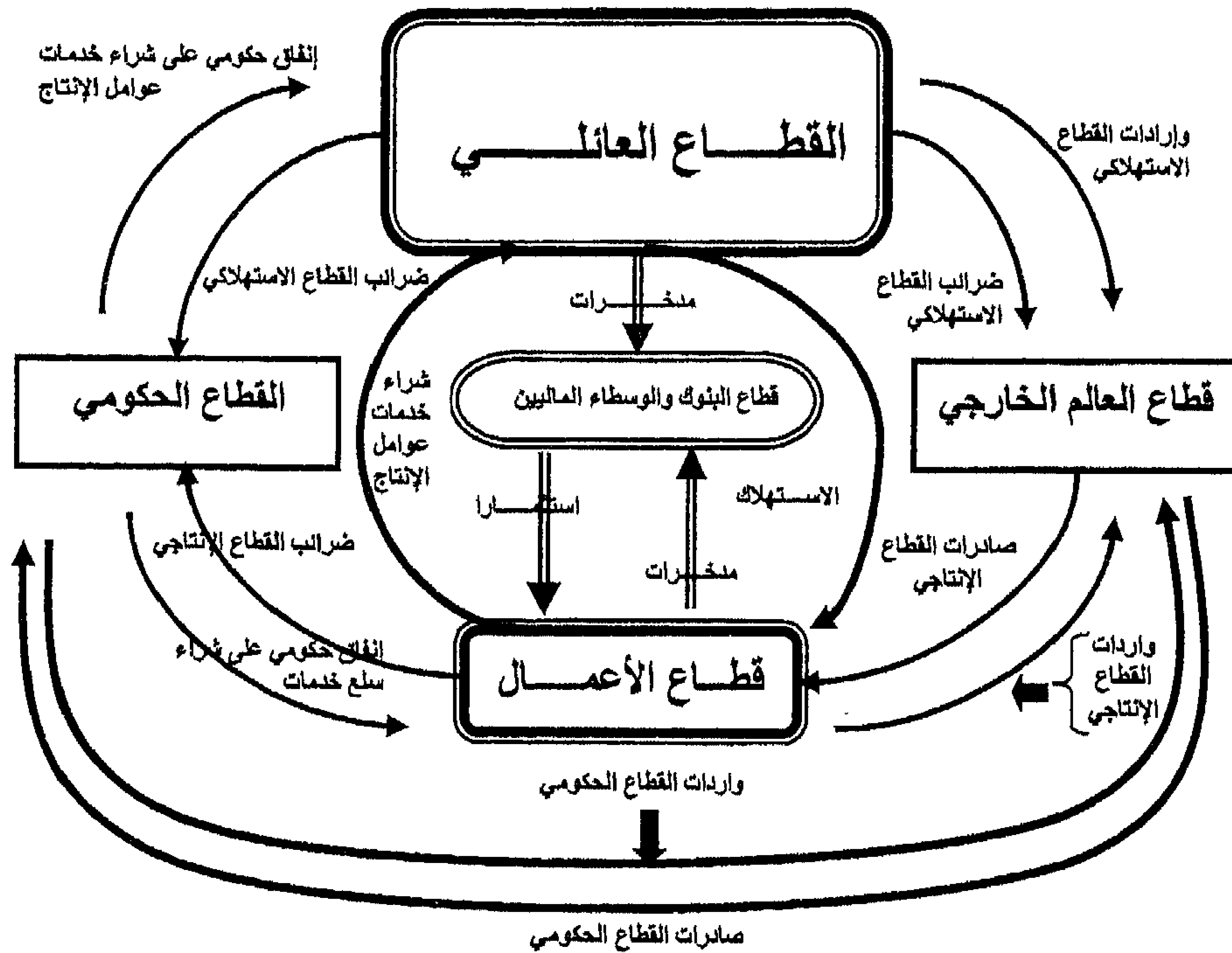
2. هل يمكن إضافة قطاعات أخرى تساهم في النشاط الاقتصادي، وما هي مقدار مساهمتها؟

- يمكن أن تؤثر الحكومة بدرجة ملحوظة على نموذج التدفق الدائري، وذلك عن طريق سحب بعض المبالغ خارج هذا النموذج في صورة الضرائب Taxes التي تفرضها على الوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع إنتاجية كانت أم استهلاكية، ثم أن النشاط الحكومي يمكن أن يحقق إضافات إلى داخل نطاق التدفق الدائري عن طريق الإنفاق الحكومي Government Expenditures على شراء سلع وخدمات في القطاع الإنتاجي أو على شراء خدمات عوامل الإنتاج من القطاع الاستهلاكي، ويعتبر الإنفاق الحكومي بمثابة إضافات إلى داخل نطاق التدفق الدائري حيث يترتب عليه خلق دخولاً جديدة في كل من القطاعين الإنتاجي والاستهلاكي. كما يتضح ذلك في الشكل الآتي رقم (5).



وهذا النموذج للدخل القومي يعرف بالنموذج المغلق، نظراً لاقتصاره على القطاعات الاقتصادية المحلية فقط.

- وهناك نموذج للتدفق الدائري في الاقتصاد المفتوح، وذلك بإدخال التعامل مع قطاع العالم الخارجي، وتقوم الدولة بحساب القيمة الإجمالية لوارداتها وصادراتها Imports and Exports، ويسمى الحساب الناتج بميزان المدفوعات وهو يبين دائنية ومديونية الدولة نتيجة معاملاتها مع الدول الأخرى. ويمكن إظهار القطاع الخارجي أو قطاع التجارة الدولية من خلال الشكل الآتي رقم (6):



ويتحدد التوازن في النموذج التدفقي الدائري عندما تتساوي إجمالي المسحوبات (الادخار – الضرائب – الواردات) مع إجمالي الإنفاق (استثمار – إنفاق حكومي – صادرات).

الفصل السادس

دراسة المتغيرات الاقتصادية في المحاسبة القومية

دراسة المتغيرات الاقتصادية في المحاسبة القومية

1) الاستهلاك والإدخار والاستثمار:

- **تعريف الاستهلاك:**

هو إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات في شكلها النهائي لإشباع الحاجات والرغبات والأغراض المختلفة سواء أكانت مادية أو معنوية، عضوية أم فكرية أم ثقافية، ضرورية أم ترفيهية، وذلك كشراء المواد الغذائية والحاجات المنزلية أو الشخصية، وخدمات أصحاب المهن الحرة أو المؤسسات كخدمات الأطباء والمهندسين والمحاسبين وشركات النقل والسفر والتأمين والفنادق والمطاعم والمستشفيات والمدارس والملاهي وغيرها..الخ.

والاستهلاك غير الإنفاق إذ أن الاصطلاح الأخير يشمل كلا من الاستهلاك والاستثمار.

- **تعريف الادخار:**

هو الامتناع عن استعمال جزء من الدخل في الاستهلاك مدة زمنية معينة كالسنة وذلك بقصد تثميره فوراً أو في وقت لاحق قصير نسبياً. وهناك الادخار الاستهلاكي الذي يستعمل في عمليات استهلاكية لاحقة، والادخار المنتج الذي يستعمل فعلاً في عمليات استثمارية.

- **الاكتناز:**

ولا بد من التمييز بين الادخار والاكتناز، فالاكتناز هو ادخار عقيم طويل الأجل أو تجميد للمال النقدي، يخرج من حلقة التداول مدة زمنية طويلة عادة تزيد على السنة.

- تعريف الاستثمار:

هو استخدام المدخرات النقدية في شراء الأموال الإنتاجية أو الرأسمالية أي رؤوس الأموال المنتجة، لاستعمالها في مشروع معين، أو لتوسيع مشروع قائم حالياً، أو لتكوين المخزون السلعي ويشمل هذا الاصطلاح: الأرض والمباني والتشييدات المختلفة والتجهيزات والمعدات والآلات والمواد الأولية ومصادر الطاقة ووسائل النقل، وما شابه ذلك مما يمكن استخدامه في عمليات الإنتاج.

فالتوظيف المالي للمدخرات لتحقيق دخل فردي سريع لا يدخل في التعريف المتقدم لأنه لا يزيد شيئاً في مجموع الثروة القومية، بل ينقل الأموال أو المنافع من يد إلى أخرى دون إدخال أية زيادة حقيقية عليها.

2) دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل:

أولاً: الاستهلاك كمتغير اقتصادي:

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية ثم التعرف على دور العادات والتقاليد في تنمية أو تخفيض الاستهلاك، وهل يمكن الاستفادة من هذه العادات لخدمة الاستهلاك، والتنمية معاً.

فالادخار هو الجزء الثاني من الدخل وهو معاكس للاستهلاك أي إذا ازداد الاستهلاك ينقص الادخار وإذا زاد الادخار يزداد الاستثمار ثم يزداد استهلاك المستقل.

وثمة من يتسأل هل يوجد معدلات عالمية لحجم الاستهلاك من الدخل القومي؟

يطلق على الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك، أما الجزء الذي لا يستخدم فيطلق عليه الادخار.

فالادخار: هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكية[1].

وقد يكون الإنفاق أكبر من الدخل نفسه وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي أي ننفق من المدخرات السابقة أو الممتلكات.

الدخل الممكن التصرف به = الاستهلاك + الادخار

$$Y = c + s$$

ولكن ما الذي يحدد القدر من الدخل الذي ينفق للاستهلاك؟.

لقد أكدت نظرية كينز في الاستهلاك هذا الأمر حين وضحت (القانون النفسي الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط، إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في الدخل).

- دالة الاستهلاك: وهي توضح العلاقة الطردية بين الاستهلاك الكلي كمتغير تابع والدخل الممكن التصرف به كمتغير مستقبل. وتكون دالة الاستهلاك في أبسط صورها وهي الصورة الخطية على الصورة العامة التالية:

$$C=\alpha+\beta Y$$

حيث أن:

C= تشير إلى الاستهلاك الكلي في المجتمع وهي تمثل المتغير التابع في دالة الاستهلاك

Y= تشير إلى الدخل الممكن التصرف به وهو يمثل المتغير المستقل في دالة الاستهلاك.

(1) جيمس جوارتيني رجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الحمن، دار المريخ، الرياض، 1988، ص:237.

α= تشير إلى الاستهلاك التلقائي أو المستقل عن الدخل، ويسمى بحد الكفاف و هو قيمة موجبة تمثل الحد الأدنى من الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر.

β= تمثل ميل دالة الاستهلاك ويعرف بالميل الحدي للاستهلاك.

أ. **الميل المتوسط للاستهلاك: هو النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الجاري والدخل الممكن التصرف به.**

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك الجاري}}{\text{الدخل الممكن التصرف به}}$$

ب. **الممكن التصرف به الذي ينفق على الاستهلاك.**

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك الإضافي}}{\text{الدخل الممكن التصرف به الإضافي}}$$

- **دالة الادخار:**

وهي توضح العلاقة الطردية بين الادخار الكلي كمتغير تابع والدخل الممكن التصرف به كمتغير مستقل. ونظراً لأن الادخار هو عبارة عن الجزء المتبقي من الدخل المتاح الذي لا يوجه للإنفاق على شراء السلع والخدمات، ولذا يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$Y= C+S$$

$$S=Y-(C)$$

وبالتعويض عن دالة الاستهلاك سالفة الذكر، حيث أن:

$C=\alpha+\beta Y$

$S=Y-[\alpha+\beta Y]$

$S=Y-\alpha \ -\beta Y$

$S=-\alpha+(1-\beta)Y \rightarrow$ دالة الادخار

حيث إن:

S= تشير إلى الادخار الكلي في المجتمع وهي تمثل المتغير التابع في دالة الادخار.

Y= تشير إلى الدخل المتاح وهو يمثل المتغير المستقل في دالة الادخار.

$-\alpha$ = تمثل الادخار السالب الذي يعادل الاستهلاكي الموجب عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر. أي أنها تمثل قيمة السحب من المدخرات السابقة عندما يكون الدخل المتاح = صفر.

$(1-\beta)$= تمثل ميل دالة الادخار، وتعرف بالميل الحدي للادخار.

- **الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Saving (MPS):**

وهو يوضح مقدار التغير في الادخار نتيجة للتغير في الدخل المتاح، أي أنه يقيس مقدار التغير في الادخار نتيجة للتغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة.

$$MPS=\frac{\Delta S}{\Delta Y}=(1-\beta)$$

وتكون قيمة صفر<MPS<1

وأن قيمة MPS> صفر، أي أنه موجب دلالة على العلاقة الطردية بين الادخار والدخل المتاح.

كما أن قيمة 1>MPS، أي أنه كسر وهذا يعني أن أي تغير في الدخل المتاح يقابله تغير أقل منه في الادخار.

- الميل المتوسط للادخار(Average Propensity to Saving(APS :

وهو يوضح نسبة ما يدخر من الدخل المتاح، أي أنه عبارة عن خارج قسمة الادخار على الدخل المتاح.

$$APS = \frac{S}{Y}$$

ونظراً لأن الدخل المتاح يوزع فيما بين الاستهلاك والادخار، فإن:

APS+APC=1

كما أن أي زيادة في الدخل المتاح توزع فيما بين زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار، ولذا، فإن:

MPC+MPS=1

ثانياً: الاستهلاك كمتغير اجتماعي:

يتأثر الاستهلاك كمتغير اجتماعي بالعوامل الاقتصادية قبل العوامل الاجتماعية ويمكن أن تؤدي العوامل الاقتصادية لذويان العوامل الاجتماعية وأهم هذه العوامل:

1. مستوى الدخل.
2. المستوى العام للأسعار.
3. سعر الفائدة

4. تشكيلة السلع والخدمات.

أما العوامل الاجتماعية: لقد ارتبط الاستهلاك تاريخياً بالعادات والتقاليد الشعبية والثقافة العامة والدين والتراث، فظهرت الأمثال الشعبية التي تخص على الادخار وتأجيل الاستهلاك مثلاً (ادخر لوقت الحاجة) لا تبذر في الاستهلاك، خير الأمور أوسطها وغيرها من حكم وأمثال وآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تحدد فكرة الاستهلاك وحجم الادخار.

3) دراسة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والدخل القومي (الناتج):

1. مفهوم الاستثمار وأنواعه:

- فقد عرفه (بيير ماسييه) على أنه" العمل الذي يكون من شأنه الامتناع عن تلبية حاجة في الوقت الحاضر على أمل تلبية هذه الحاجة في المستقبل عن طريق الموارد الموظفة أو المستثمرة".
- كما عرف الدكتور (عادل عاقل) بأنه" استعمال حصيلة الادخار من السلع التي لم نستهلك في عمل أو تفاعل منتج".

الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي(الدخل القومي) بعد الإنفاق الاستهلاكي والذي قمنا بدراسته. أي أن الإنفاق الاستثماري من هذه الزاوية يعتبر من المحددات الأساسية لمستوى الدخل القومي مثله في ذلك مثل أي نوع من أنواع الإنفاق الأخرى بالنسبة للاقتصاد القومي.

كما أن الإنفاق الاستثماري هو الأسلوب الوحيد الذي يعمل على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وذلك من خلال تكوين المزيد من الموجودات الرأسمالية المتاحة وهي ما تسمى بالمخزون الرأسمالي.

ويشكل عام فإن مستوى المخزون الرأسمالي يعتبر من المحددات الأساسية لدرجة التطور التي يصلها النشاط الاقتصادي.

ونظراً لأهمية الاستثمارات بشكل عام لذلك فإن خبراء التنمية الاقتصادية يعتبرون أن الاستثمار يكاد يكون الشرط الأساسي والضروري لتشغيل اليد العاملة واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة للاقتصاد القومي.

وبهذا الخصوص نستطيع أن نميز بين نوعين من الاستثمار:

1. الاستثمار الحقيقي: بأنه يشكل إضافات حقيقية إلى الأصول المادية وإلى الطاقات الإنتاجية مثل توسيع منشأة صناعية قائمة أو إقامة منشأة جديدة وما شابه ذلك، ويضاف إلى الاستثمار الحقيقي ما يلي:

أ. كل أنواع البناء السكني المدني والعسكري.
ب. كل زيادة في المخزون في مستودعات الشركات وتجارة الجملة مهما كان نوعه وحجمه.

2. الاستثمار الوهمي(الظاهري): وهو ذلك التوظيف للأموال الذي لا يؤدي إلى زيادة الأصول المادية أو إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ، ومثال ذلك:

أ. كل أنواع الاستثمار في تجارة الأوراق المالية.
ب. كل أنواع الاستثمار في الأصول القديمة المستعملة لأنها موجودة أصلاً وبالتالي عملية بيعها وشرائها ما هي إلا تحويل لحقوق ملكيتها والانتفاع بها من شخص لآخر.

ويؤثر الاستثمار على كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث أن زيادة الاستثمار يترتب عليه في الأجل القصير زيادة الطلب الكلي لأنه يمثل أحد مكونات الطلب الكلي، ولكنه من ناحية أخرى يترتب عليه في الأجل الطويل زيادة الإنتاج، ومن ثم، زيادة العرض الكلي بالمجتمع.

1. ما الفرق بين الاستثمار الاحلالي والاستثمار الصافي؟.

الاستثمار الاحلالي: وهو يتمثل في ذلك الاستثمار الذي يكون مقابل المعدات والآلات التي تستهلك في عملية الإنتاج خلال فترة التقدير، وبالتالي، فإنه يهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية في نهاية الفترة كما كانت عليه في بدايتها. أي أن الاستثمار الاحلالي يعادل قيمة الإهلاك الرأسمالي، ومن ثم، فإنه يهدف إلى الحفاظ على رصيد رأس المال بالمجتمع، وبالتالي، يحافظ على قدرته الإنتاجية.

الاستثمار الصافي: وهو يتمثل في الفرق بين الاستثمار الكلي والاستثمار الإحلالي بالمجتمع، وبالتالي، فإنه يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد رأس المال بالمجتمع، ومن ثم، يزيد من قدرة المجتمع الإنتاجية في الفترات التالية.

2. الاستثمار التلقائي والاستثمار المحفوز وعلاقتهما بالدخل:

- الاستثمار التلقائي(ϕ): وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يكون مستقل عن الدخل، ولا يتأثر بالتغيرات فيه، ولكنه يتأثر بعوامل أخرى خلاف الدخل، مثل: سعر الفائدة، والمستوى الفني، والسياسة العامة للدولة.

ويظهر الاستثمار التلقائي والمستقل عن الدخل، في الاقتصاديات ذات التعبئة القومية خلال فترات الحروب، وكذلك في الاقتصاديات المخططة مركزياً، حيث يتحدد حجم الاستثمار بناءً على أهداف قومية يراد تحقيقها في الخطة القومية للدولة.

الاستثمار المحفوز: (I_m): وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتأثر بالدخل والتغيرات فيه، ويكون دالة طردية في الدخل، أي أن زيادة الدخل الجاري بالمجتمع تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات كافة سواء الاستهلاكية أم الاستثمارية، ومن ثم، يزداد الاستثمار مع زيادة الدخل، والعكس صحيح. وبالتالي، تكون دالة الاستثمار المحفوز على الصورة الرياضية التالية:

$$I_m = \delta Y$$

حيث أن:

I_m = تشير إلى حجم الاستثمار المحفوز والمرتبط بتغيرات الدخل، وهو المتغير التابع في هذه الدالة.

Y = تشير إلى الدخل وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

δ = تمثل ميل دالة الاستثمار وتعرف بالمعدل الحدي للاستثمار وهو يوضح التغير في الاستثمار نتيجة للتغير في الدخل.

2. محددات الاستثمار:

تعد الأرباح المتوقعة المحدد الأساسي للاستثمار في المجتمع، وذلك في ظل سيادة المشروع الخاص والاستثمار الخاص الذي يهدف أساساً إلى تعظيم هذه الأرباح. وتقاس الأرباح المتوقعة بالفرق بين الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة. وبالتالي، فإنه كلما زادت الأرباح الصافية المتوقعة من قبل رجال الأعمال، فإن هذا يحفزهم على القيام بالمزيد من الاستثمارات الجديدة، والعكس صحيح. ولعل أهم العوامل التي تؤثر في الأرباح المتوقعة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الكلي بالمجتمع تتمثل فيما يلي:

1. سعر الفائدة.
2. التطور الفني.
3. الضرائب.
4. التوقعات.
5. الحوافز.
6. مستوى الطلب الكلي.

3. دالة الاستثمار:

توضح العلاقة بين حجم الاستثمار الكلي وسعر الفائدة باعتباره أهم مكون من مكونات تكاليف الاستثمار،

4. الكفاءة الحدية لرأس المال: The Marginal Efficiency of Capital

الكفاءة الحدية لرأس المال كما عرفها كينز تتمثل في معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول الإنتاجية مساويا لثمن أو سعر عرض هذه الأصل.

ولتوضيح مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال ومدى مساهمتها في تحديد ربحية الاستثمار سوف نستخدم العلاقة الرياضية التالية:

$$B = \frac{S1}{(1+e)} + \frac{S2}{(1+e)^2} + \frac{S3}{(1+e)^3} + \ldots\ldots + \frac{Sn}{(1+e)^n} \qquad (1)$$

وهي متوالية هندسية يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$B = \frac{s}{e}\left[1 - \frac{1}{(1+e)^n}\right]$$

حيث أن:

B = تكلفة أو سعر رأس المال،

S = العائد السنوي المتوقع من الاستثمار في رأس المال،

e = معدل الخصم أو العائد على الاستثمار أو أنها تمثل الكفاءة الحدية لرأس المال.

n = عدد سنوات العمر الإنتاجي للأصل الاستثماري.

فإذا افترضنا أنه تم تقدير العائد السنوي المتوقع (S) كما أن تكلفة رأس المال (B) كانت قيمة معطاة ومعروفة، فإنه يمكن عن طريق حل المعادلة السابقة تحديد معدل العائد (S) أو ما يسمى بالكفاءة الحدية لرأس المال.

ج. مفهوم المضاعف الاستثماري وأثره الاقتصادي:

هو الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة في الإنفاق بالنسبة للدخل، أو هوَ المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق عن طريق ما تزاد له هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومي على الاستهلاك[1].

كما يمكن القول بأن المضاعف هو العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأولي ليحقق زيادة كلية في الدخل.

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أو هو:

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

- **شروط عمل المضاعف:**

الشرط الأساسي لعمل المضاعف الذي يتمثل في أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار أو أحد مكونات الإنفاق التلقائي تؤدي إلى زيادة نهائية أكبر منها في الدخل بالأسلوب السابق نفسه، هو أن يكون هناك موارد عاطلة، أي أن الاقتصاد يكون دون مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي، فإن زيادة الاستثمار، وما يترتب عليها من زيادات

(1) د.على كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق، 1997، ص177.

متتالية في الاستهلاك، وبالتالي، زيادة الطلب الكلي تنعكس في استغلال الموارد العاطلة، ومن ثم، زيادة مستوى الإنتاج والدخل. بينما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل، أي لا توجد موارد عاطلة، فإن زيادة الاستثمار وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يقابلها أي زيادة في الإنتاج، ومن ثم، لا يزداد الدخل ولا يعمل المضاعف. وينطبق هذا الأمر أيضاً في حالة جمود الجهاز الإنتاجي وعدم استجابة للزيادة في الطب الكلي وهو الأمر السائد في الدول النامية.

☒ المعجل أو المسارع (أو الطلب المتفرع):

يرجع اكتشاف مبدا المسارع إلى الاقتصادي الفرنسي (أ – أفتاليون) 1907 وإلى الاقتصادي الأمريكي (ت – م – كلارك) الذي نشر مجموعة مقالات ضمن مؤلف الاقتصاد السياسي.

ويعبر عن المعجل بعكس المضاعف، حيث يبين المضاعف أثر التغييرات في الاستثمار على الاستهلاك، بينما المسارع يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عنه (א) :

$$א = \frac{\Delta c}{\Delta I}$$

ويعبر عن المسارع بالاستثمار التابع أو المشتق، ذلك أن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، وإنما تثير الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية زيادات أخرى في الاستثمار الذي يسمى بالاستثمار التابع أو المشتق والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المسارع أي:

$$א = \frac{\Delta c}{\Delta I}$$

فإذا فرضنا ان الاستهلاك ازداد بمقدار 3 مليون وحدة نقدية وأن هذه الزيادة دعت المنتجين كي يستطيعوا تلبية الطلب الاستهلاكي إلى زيادة استثماراتهم بمقدار 6 مليون وحدة نقدية فإن قيمة المسارع تكون كما يلي:

المسارع= زيادة الاستثمار ÷زيادة الاستهلاك= 6 ÷ 3 = 2

أي انه إذا ازداد الطلب الاستهلاكي بمقدار وحدة نقدية واحدة فإن الاستثمار يجب أن يزداد بمقدار وحدتين ليلبي الزيادة في الطلب الاستهلاكي.

وتتوقف زيادة الاستثمار المشتق على ما يلي:

1. كمية رأس المال الثابت(الآلات) اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية، إذا كلما ارتفعت هذه الكمية ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق.
2. طول عمر الآلات أو ما يسمى بدرجة عدم قابلية رأس المال الثابت للانقسام فكلما طال عمر الآلات كانت الزيادة في الاستثمار التي تثيرها الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، أكبر[1].
3. وجود مخزون أو طاقة إنتاجية معطلة، فوجودها يسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم لا يتم التوسع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الاستثمار المشتق.
4. توقع المنتجين لفترة استمرار الطلب على السلع الاستهلاكية، فإذا كانت زيادة الطلب على هذه السلع زيادة عارضة، فإنهم لن يقدموا على الاستثمار والعكس بالعكس.

مع تفاعل هذه العوامل مجتمعة يتحدد مدى التغير في الطلب على السلع الإنتاجية أي الاستثمار المشتق[2].

(1) د. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1982، ص137-139

(2) د.على كنعان، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص295-296.

- دراسة علاقة مفاهيم الاستهلاك بمفاهيم الادخار ومفاهيم الاستثمار وغيرها:

من المؤكد أن هناك علاقة بين الاستهلاك والاستثمار فعندما نعلم الميل للاستهلاك وحجم الإنتاج القومي نستطيع أن نحدد حجم الاستهلاك وحجم الاستثمار معاً فبواسطة الميل الحدي للاستهلاك نستطيع أن نقرر الزيادة التي سوف نحصل عليها من الدخل عندما نقوم بزيادة الاستثمار بمقدار معين والعلاقة التي تتمثل في النسبة بين زيادة الاستثمار تسمى بالضارب الاستثماري أو المضاعف أو مكرر الاستثمار كما مر معنا سابقاً.

مثال: لنفرض أن الدخل قد زاد بمقدار 100 منها 90 استهلاك و10 استثمار فيكون لدينا العلاقة التالية:

الزيادة في الدخل= الزيادة في الاستهلاك + الزيادة في الاستثمار

$$\Delta y = \Delta c + \Delta i$$

100=90+10

أما الميل الحدي للاستهلاك $\text{mpc}=\frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{90}{100} = 0.9$

الميل الحدي للادخار يعبر عن العلاقة بين زيادة الاستثمار وزيادة الدخل كما يلي:

$$\text{Mps}=\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{10}{100} = 0.1$$

أي الميل الحدي للاستهلاك +الميل الحدي للادخار= 1

0.9+0.1=1

☒ معامل رأس المال:

- إن الهدف الأساسي من الاستثمار هو رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة المتاح من السلع والخدمات لإشباع حاجات المستهلكين.
- ولكن السؤال ما هي النسبة التي يجب أن نزيد بها الاستثمار كي نحصل على نسبة معينة من الزيادة في الإنتاج أو بالعكس ما هي الزيادة التي تتوقعها بالإنتاج.
- إذا قمنا بحجم معين من الاستثمار إن هذه العلاقة التي تظهر لنا كميات رأس المال اللازم استثمار للحصول على وحدة من الإنتاج هي ما نسميه (معامل رأس المال) والذي يساوي رأس المال/الإنتاج (الدخل) فمثلاً عندما نقول أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي 3 إلى 1 ماذا يعني ذلك هذا يعني أنه يجب أن نستثمر 3 ملايين لنحصل على دخل يعادل 1 مليون.

مثال لدينا قطاعان الأول إنتاجي ومعامل رأس المال فيه (4) والثاني استهلاكي ومعامل رأس المال فيه(2) القطاع الإنتاجي يعمل بمقدار 100٪ من الطاقة الإنتاجية بينما يعمل القطاع الاستهلاكي بمقدار 90٪ من الطاقة الإنتاجية، بلغ الإنتاج في سنة الأساس (50) مليون من البضائع الإنتاجية و(450) مليون من البضائع الاستهلاكية.

والمطلوب:

أ) حساب رأس المال المستعمل في كلٍ من القطاعين.

ب) حساب معامل رأس المال الفعلي في حالة الإنتاج بالطاقة الكاملة.

الحل:

1. رأس المال المستثمر في القطاع الإنتاجي= 50 مليون ×100٪ ×4= 200مليون.

2. رأس المال المستثمر في القطاع الاستهلاكي=450مليون×90٪×2= 1000مليون.
3. معامل رأس المال الفعلي في القطاع الإنتاجي= 200مليون/50مليون=4
4. معامل رأس المال الفعلي في القطاع الاستهلاكي= 1000مليون/450مليون= 2,2
5. معامل رأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي= مجموع رأس المال/ مجموع الإنتاج=1200/500=2،4

غالباً من تكون نسبة رأس المال إلى الإنتاج أي معامل رأس المال منخفضة في الزراعة والصناعات الأولية ويرتفع كلما تقدمت الصناعة وارتفعت وبالطبع كلما كانت النسبة منخفضة كلما كانت التنمية الاقتصادية أقل كلفة.

- **نظرية المضاعف أو المكرر في الاقتصاد المغلق:**

كما قلنا سابقاً فإن الادخار يمثل ثغرة في تدفقات الدخل، حيث ينفق المستهلكون جزءاً من دخولهم النقدية على شراء السلع الاستهلاكية المنتجة محلياً، ويدخرون الجزء الآخر أي أن الدخل = الاستهلاك + الادخار، وشرط التوازن في الاقتصاد المغلق في أية فترة زمنية، هو تساوي الاستثمارات مع المدخرات. ويعتبر الادخار صورة من صور التسرب، والاستثمار صورة من صور الحقن[1].

4) دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والدخل القومي أو الناتج:

1. الصادرات Exports:

وتتمثل الصادرات في طلب الأجانب على المنتجات المحلية في دولة ما، ويتوقف حجم صادرات الدولة، وبالتالي، حصيلة صادراتها على مستويات الدخول في الدول

(1) الحقن: بالمعنى المقصود في نظرية المضاعف، هو إضافة جديدة للقوة الشرائية، التي تعمل على زيادة تيار الانفاق النقدي الكلي. ونعني بالتسرب سحب قوة شرائية من تيار الانفاق النقدي الكلي.

الأجنبية، والأذواق بهذه الدول الأجنبية، والسعر النسبي للصادرات، وقيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية الأجنبية، حيث يزداد الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي، تزداد حصيلة صادراتها، عندما ترتفع مستويات الدخول بالدول الأجنبية – ويتحقق هذا في حالات الرواج – وتتجه الأذواق بالدول الأجنبية لصالح السلع المنتجة محلياً في الدولة، كلما كانت أسعار الصادرات النسبية منخفضة مقارنة بأسعارها في الدول الأخرى، وأيضاً كلما انخفضت القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يجعل السلع المحلية منخفضة الثمن مقومة بالعملة الأجنبية، والعكس صحيح.

ويتضح من ذلك أن الطلب الأجنبي على الصادرات يتحدد بعوامل خارجية تتعلق بظروف الدول الأجنبية، وبالتالي، تكون الصادرات مستقلة عن الدخل، ولذا، تكون دالة الصادرات على الصورة الرياضية التالية:

$$X=X'$$

2. الواردات: Imports

وتتمثل الواردات في الطلب المحليّ على السلع والخدمات المنتجة في الدولة الأجنبية. ويتوقف حجم الواردات في الدولة، وبالتالي، المدفوعات مقابل هذه الواردات على كل من: مستوى الدخل المحلي في الدولة، والذوق المحلي، والسعر النسبي للواردات مقارنة بالأسعار المحلية، وسعر الصرف الأجنبي، حيث يزداد الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي، تزداد المدفوعات مقابل هذه الواردات في الدولة عندما يزداد الدخل المحلي بها، ويتجه الذوق المحلي إلى تفضيل هذه السلع والخدمات المستوردة على السلع والخدمات المحلية، وعندما تكون أسعار الواردات أرخص مقارنة بالأسعار المحلية، وانخفض سعر صرف الدول الأجنبية مقارنة بالعملية المحلية، مما يجعل الواردات منخفضة الثمن مقومة بالعملية المحلي، والعكس صحيح.

ويتضح من ذلك أن الطلب المحلي على الواردات يزداد مع زيادة الدخل المحلي، والعكس صحيح. أي أنه يكون دالة طردية في الدخل، ولذا ، تكون دالة الواردات على الصورة الرياضية التالية:

$$M=a + my$$

حيث أن:

M = تشير إلى قيمة الواردات الكلي، وهي المتغير التابع في هذه الدالة.

y = تشير إلى الدخل، وهو المتغير المستقل في هذه الدالة.

a = تمثل الحد الأدنى من الواردات عندما الدخل = صفر، أي أنها تمثل الواردات التلقائية أو المستقلة عن الدخل.

m = تمثل ميل دالة الواردات أو الميل الحدي للواردات.

- الميل الحدي للواردات (MPM): وهو يقيس مقدار التغير في الواردات نتيجة للتغير في الدخل.

$$MPM = \frac{\Delta M}{\Delta Y} = m$$

3. الحساب الجاري Current Account:

يُعبر الحساب الجاري عن جانبي الواردات والصادرات، سواء من السلع أو الخدمات في الدولة، وهو يمثل أحد مكونات ميزان المدفوعات بها. ونواجه بثلاثة احتمالات ممكنة للحساب الجاري، فإذا كانت:

1) قيمة الصادرات > قيمة الواردات ← يكون الحساب الجاري في حالة فائض.
2) قيمة الصادرات = قيمة الواردات ← يكون الحساب الجاري في حالة التوازن.

3) قيمة الصادرات < قيمة الواردات ← يكون الحساب الجاري في حالة عجز.

- **نظرية المضاعف في ظروف التجارة الخارجية (اقتصاد مفتوح):**

في الحقيقة هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات التي توضح لنا وهي[1]:

- مؤشر الميل للتجارة الخارجية.
- مؤشرات الميل للتصدير.
- مؤشرات الميل للاستيراد.

1) **مؤشر الميل للتجارة الخارجية:** يتم تحديد مؤشر الميل للتجارة الخارجية بطريقتين، كما في مؤشر الصادرات ومؤشر الواردات. الأولى عن طريق الميل المتوسط للتجارة الخارجية، والثانية عن طريق الميل الحدي للتجارة الخارجية. ويتم حساب الميل المتوسط للتجارة الخارجية بقسمة إجمالي قيمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) على إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة مع ضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية:

$$\text{الميل المتوسط للتجارة الخارجية} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100 \qquad (1)$$

(1) د. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق، ط1،ص171-174

أما الميل الحدي للتجارة الخارجية :فيمثل العلاقة بين التغير في قيمة التجارة الخارجية والتغير في قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ويتم حسابه بقسمة الزيادة أو النقص في قيمة التجارة الخارجية على الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية مقارنة بالسنة التي سبقتها وضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية.

$$\text{الميل الحدي للتجارة الخارجية} = \frac{\text{مقدار التغير في قيمة التجارة الخارجية المقارنة}}{\text{مقدار التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وإذا أردنا استخدام مؤشر ميل التجارة الخارجية الحدي والمتوسط فإنه ينبغي أن نأخذ متوسط الميل الحدي للتجارة الخارجية لدولة معينة خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات، لتلافي الحصول على نتائج منحرفة عن الواقع بسبب الظروف الطارئة والاستثنائية عندما يحدث التغيير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ومفاجئ.

2) **مؤشر الميل للتصدير:** يتم تحديد الميل للتصدير عن طريق مؤشرين الأول – هو الميل المتوسط للتصدير، والثاني – هو الميل الحدي للتصدير.

أ. يتم حساب الميل المتوسط للتصدير بنسبة قيمة صادرات الدولة إلى قيمة الناتج الإجمالي فيها.

$$\text{الميل المتوسط للتصدير} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ب. مؤشر الميل الحدي للتصدير: ويتم حسابه بنسبة حجم الزيادة أو النقص في قيمة الصادرات إلى حجم الزيادة أو النقص في قيمة الناتج المحلي خلال سنة ميلادية محددة، وضرب الناتج بمائة، فتكون النتيجة النسبة المئوية للميل الحدي للتصدير الذي يوضح العلاقة بين التغير في قيمة الصادرات والتغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

$$\text{الميل الحدي للتصدير} = \frac{\text{مقدار التغير في قيمة الصادرات}}{\text{مقدار التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ونظراً لتعرض الصادرات أحياناً لظروف طارئة تؤدي إلى تغير حاد استثنائي سلبي وإيجابي في قيمتها، فإنه توخياً للدقة يتم حساب الميل المتوسط للتصدير والميل الحدي للتصدير لعدة سنوات (خمس أو عشر سنوات). ومن أهم فوائد حساب مؤشر الميل للتصدير، بناء توقعات مستقبلية لصادرات أي دولة للاسهام في تحديد السياسة التجارية المناسبة.

3) مؤشر الميل للاستيراد: يتم تحديد مؤشر الميل للاستيراد بطريقتين، الأولى عن طريق الميل المتوسط للاستيراد والثانية الميل الحدي للاستيراد.

أ. يتم حساب الميل المتوسط للاستيراد بقسمة قيمة الواردات على الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال سنة ميلادية وضرب الناتج بمائة لتصبح النتيجة نسبة مئوية.

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ب. أما الميل الحدي للاستيراد: فهو عبارة عن نسبة التغير في قيمة الواردات إلى التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، خلال فترة زمنية محددة. أي التغير الذي يحصل في العام الحالي مقارنة بالسنة السابقة:

$$\text{الميل الحدي للاستيراد} = \frac{\text{نسبة التغير في الواردات}}{\text{نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

ويفضل حين حساب الميل المتوسط للاستيراد والميل الحدي للاستيراد لدولة في عدة سنوات ماضية، تلافياً للوقوع في الأخطاء الناجمة عن التغيرات الطارئة والمفاجئة التي يمكن أن تحدث للواردات أو للناتج المحلي الإجمالي.

كما من الممكن استخراج المرونة الدخلية للاستيراد: أي درجة التغير النسبي في الواردات. تبعاً لتغير نسبي معين في الدخل، وذلك بقسمة الميل الحدي للاستيراد على الميل المتوسط للاستيراد أي أن:

$$EM = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \div \frac{M}{Y}$$

وهذا يساوي:

$$EM = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{M}$$

أن شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح هو تساوي الإضافات التي تتمثل في الصادرات والاستثمار مع التسربات من تيار الدخل القومي التي تتمثل في الواردات والمدخرات.

$$X+I=S+M$$

وبافتراض حدوث تغير في الصادرات (ΔX) أو في الاستثمار (ΔI) فإن الواردات والمدخرات لابد أن تتغير بالمقادير

$$\Delta X+\Delta I=\Delta s+\Delta m$$

وهذا هو شرط التوازن في حالة حدوث أية تغيرات، ومنه نستطيع أن نتوقف عند قيمة مضاعف التجارة الخارجية بنفس الأسلوب الذي اتبعناه في حالة المضاعف الداخلي.

$$X+I=S+M$$

$$\Delta X+\Delta I=\Delta S+\Delta M$$ شرط التوازن

$$\Delta M=m(\Delta Y),\ \Delta S=MPS(\Delta Y)$$

لأن: $m=\frac{\Delta m}{\Delta y}$ الميل الحدي للاستيراد:

$$mps=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

وبالتعويض:

$$\Delta X+\Delta I=M(\Delta Y)+mps(\Delta Y)$$
$$\Delta X+\Delta I=\Delta Y(M+mps)$$
$$\Delta Y=\Delta X+\Delta I\cdot\frac{1}{m+mps}$$

أي أن المستوى التوازني للدخل يتحقق عندما يتغير الدخل بالمقدار (Δy) مساوياً التغير الأصلي في الاستثمار (ΔI) وفي الصادرات (ΔX) (أو في أحدهما) مضروباً في مقلوب مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد.

ويطلق على $\frac{1}{m+mps}$ مصطلح مضاعف التجارة الخارجية

صفر< 1>(m+mps) >

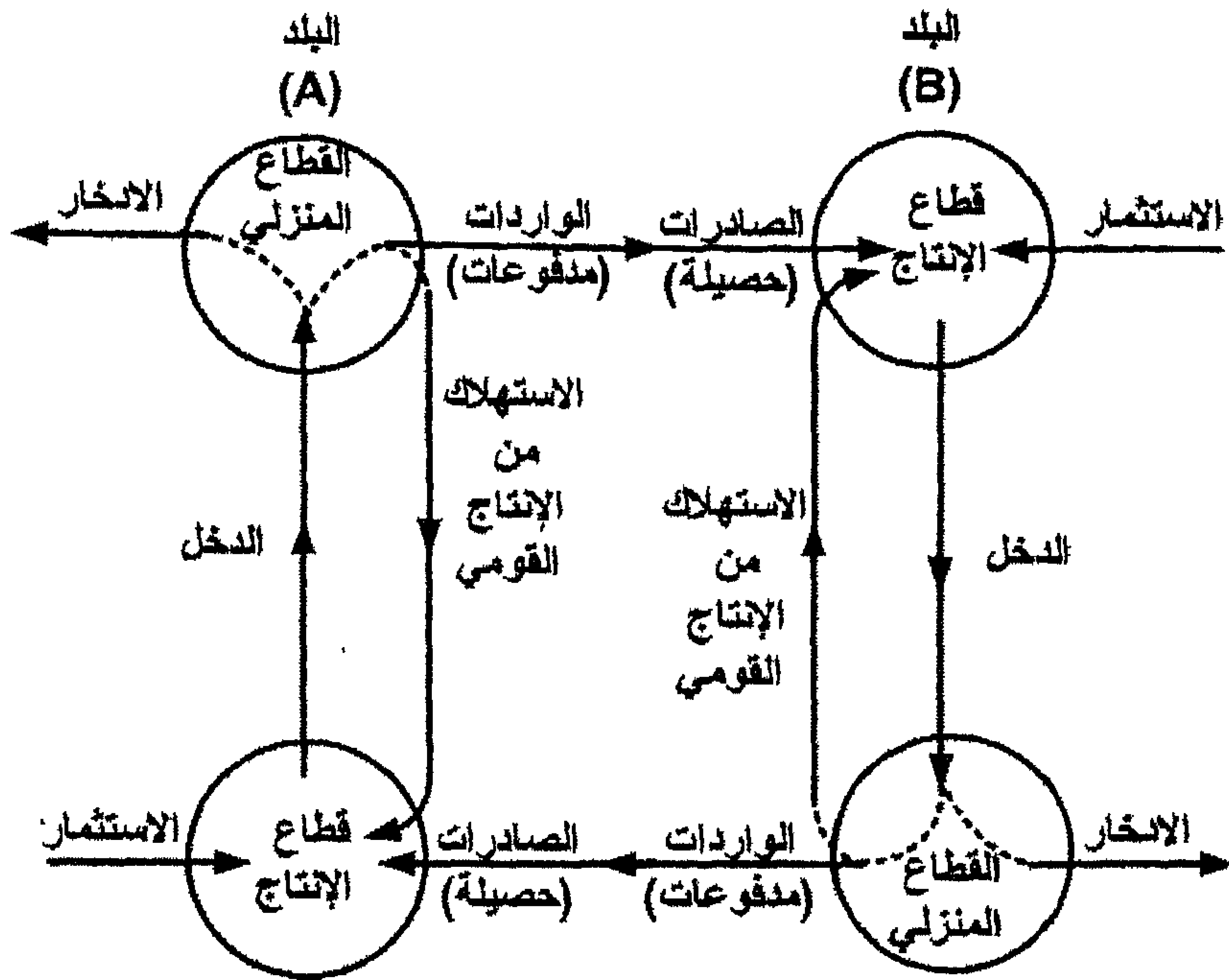
أي أن قيمة m+mps أصغر من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر فإن قيمة مضاعف التجارة الخارجية ستكون أكبر من الواحد و أقل من ما لا نهاية.

وكلما صغر مجموع m+mps كلما كبرت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وبالتالي كبرت قيمة التغيرات في الدخل نتيجة لزيادة معينة في الصادرات أو في الاستثمار. والعكس صحيح أي كلما كبر مجموع m+mps كلما صغرت قيمة مضاعف التجارة الخارجية وبالتالي صغرت قيمة التغيرات في الدخل نتيجة لزيادة معينة في الصادرات أو في الاستثمار.

والسؤال ما هي الانعكاسات الخارجية للواردات والصادرات:

بوجه عام نقول أن واردات كل بلد دالة لدخله القومي بينما صادراته دالة لدخل البلد الآخر. هذا الاعتماد الدولي المتبادل International Interdependence يعني أن نمو الصادرات لأي بلد يرتبط بنمو وارداته.

والرسم البياني التالي يبين صورة التدفقات الدائرية للدخول القومية النقدية لبلدين A,B وكيفية انتقال هذه التدفقات النقدية عن طريق التجارة الدولية. فالإنفاق على الواردات من ناحية (B) يعد تسرباً من تيار دخله القومي ولكنه يؤدي إلى إنعاش الدخل القومي لبلد (A)، فيزداد إنفاق الأخير على الواردات وهذا يعد تسرباً من تيار دخله ولكنه يؤدي إلى إنعاش دخل (B) فتزداد وارداته من (A).. وهكذا..



التدفقات الدائرية للدخول القومية واتصالها عن طريق التجارة الدولية

❖ نموذج مضاعف التجارة الخارجية مع الانعكاسات الخارجية:

وفي هذا النموذج نجد أن تغير الدخل في بلد ما تبعاً لتغير معين في الصادرات أو في الاستثمار لن يتحدد فقط بالميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار اللذان يخصان هذا البلد وإنما أيضاً بالميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار اللذان يخصان البلد الآخر أو البلدان الأخرى التي يتعامل معها ممثلاً في الصيغة البسيطة

$$\frac{1}{m+s}$$

نجده يتخذ صيغاً أخرى تجمع بين الميول الحدية للاستيراد والادخار الخاصة بالبلد وبالعالم الخارجي.

وحيث قد تختلف الظروف التي تسبب عملية التضاعف في الدخل تختلف أيضاً الصيغ التي يتخذها مضاعف التجارة الخارجية وبدون الدخول في عمليات

اشتقاق رياضية لصيغة المضاعف في حالة الانعكاسات الخارجية نعرض لصيغتين تتحققان في حالتين:

الأولى: حينما تنبعث زيادة الدخل المتتالية للبلد من زيادة صادراته للبلد الآخر (أو للعالم الخارجي) مع حدوث نقص مساوٍ في الإنفاق الداخلي للبلد الآخر (في العالم الخارجي) على الاستهلاك.

وصيغة المضاعف (K) في هذه الحالة بالنسبة للبلد (B) هي:

$$KB = \frac{1}{SB + mB + mg(SB/Sg)}$$

والحرف (B) يشير إلى البلد (B) الذي زادت صادراته وسوف يزداد دخله بشكل مضاعف. أما الحرف (g) فيشير إلى البلد الآخر (أو بقية العالم).

بينما أن m,s فيشيران كما علمنا من قبل إلى الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد على الترتيب. m.g الميل الحدي للاستيراد في البلد (g) (أو بقية العالم)، S . B الميل الحدي للادخار في البلد (B)، وهكذا.

الثانية: حينما تنبعث زيادة الدخل المتتالية للبلد من زيادة تلقائية في إنفاقه الاستهلاكي أو الاستثماري أو في ظل ظروف زيادة واردات البلد الآخر (g) (أو واردات البلد الآخر (g) (أو واردات بقية العالم) وتكون هذه صيغة المضاعف.

$$KB = \frac{1 + (m\,\mathrm{g}/\mathrm{Sg})}{SB + mB + mg(SB/Sg)}$$

ويلاحظ أن قيمة المضاعف في الحالة الثانية ستكون أكبر بالمقارنة بالحالة الأولى.

- **مفهوم معدل التبادل في التجارة الدولية:**

يشير معدل التبادل إلى سعر التبادل الدولي أي هو عبارة عن سعر الصادرات منسوباً إلى سعر الواردات.

ويستخدم هذا المفهوم في توضيح اتجاه الأسعار النسبية للتجارة الدولية لاقتصاد معين وبالتالي معرفة مدى الخسارة أو المكسب والاستفادة من التجارة الدولية بسبب التغير في أسعار السلع المستوردة مع عدم تغير أسعار السلع المصدرة سيؤدي إلى انخفاض في شروط التجارة أو تدهور في شروط التجارة، حيث تقوم الدولة بتصدير كمية أكبر من السلع للحصول على نفس كمية الواردات، وبالمثل فإن أي ارتفاع في أسعار السلع المصدرة مع عدم تغير أسعار السلع المستوردة يشير إلى حدوث تحسن في شروط التجارة، حيث تقوم الدولة بتصدير كمية أقل من السلع للحصول على نفس كمية الواردات.

ونتيجة لأن التجارة الدولية تتم بين عدد كبير من الدول وعدد كبير من المنتجات فإنه يمكن حساب شروط التجارة (معدل التبادل) لأي دولة كرقم قياسي كما يلي:

معدل التبادل الدولي = الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات ×100

وفيما يلي حالة تطبيقية توضح كيفية قياس معدل التبادل الدولي وتوضيح دلالته، حيث يعبر الجدول عن أسعار الصادرات والواردات في اقتصاد معين.

السنوات	سعر الصادرات بالدولار	الرقم القياسي لأسعار الصادرات 2000=100	سعر الواردات بالدولار	الرقم القياسي لأسعار الواردات 2000=100	معدل التبادل الدولي
2000	50	100	50	100	100
2001	60	120	55	110	109
2002	65	130	62	124	105
2003	70	140	68	136	103
2004	80	160	75	150	107

وتشير الحالة أن معدل التبادل الدولي لهذا الاقتصاد مرتفع ويحقق مكاسب من التجارة الدولية، رغم أن الارتفاع متذبذب، إلا أنه لا يلاقي خسارة أو خسائر من دخوله التجارة الدولية بل أنه مستفيد إذا ما قورن بالاقتصاد الذي يتعامل معه.

وعموماً فإن دلالة معدل التبادل الدولي تشير إلى ما يلي:

1. أن معدل التبادل الدولي يبين ما إذا كان هناك مكسب أو خسارة من التجارة الدولية.
2. قد يكون معدل التبادل الدول الدولي في صالح الدولة Favorable أو الاقتصاد القومي عندما ترتفع أسعار الصادرات بنسبة أكبر من أسعار الواردات ويكون أكبر من 100 بعد سنة الأساس ويرتفع طردياً مع الزمن.
3. يكون معدل التبادل الدولي في صالح الدولة أو الاقتصاد Unfavcerable القومي عندما ترتفع أسعار الواردات بنسبة أكبر من أسعار الصادرات، أي لا ترتفع أسعار الصادرات بنفس نسبة أرتفاع الواردات ويكون أقل من 100 بعد سنة الأساس ويظل معدل التبادل الدولي في انخفاض وتناقص باستمرار مع مرور الزمن. وقد لوحظ من فترة طويلة أن معدل التبادل الدولي بين السلع الصناعية والسلع الأولية يميل في المدى الطويل إلى الاتجاه في غير صالح للدول النامية والمتخلفة التي تنتج السلع الأولية وفي صالح الدول المتقدمة التي تنتج السلع الصناعية، وهي قضية سيكون لها وقع كبير في القرن الحادي والعشرين في عصر العولمة.

- **مصادر الاختلال أو عدم التوازن في الحياة الاقتصادية:**

وفي هذا الصدد يمكن أن نشير هنا إلى بعض مصادر الاختلال أو عدم التوازن في الحياة الاقتصادية لمعظم المجتمعات على الشكل التالي:

1. **الاكتناز:**

ويعرف بأنه ادخار عقيم لأن دور الادخار الطبيعي هو تكوين الأرصدة اللازمة للاستثمار، ولكن الاكتناز قد يكون هدفاً بحد ذاته، ويتمثل بإخراج كم معين من النقود المتداولة (التي تمثل قيماً اقتصادية) خارج إطار المسار الطبيعي للدورة الاقتصادية العامة.

2. **الخلل في الميزانية العامة للدولة:**

وهذا يعني إما عجزاً أو فائضاً في الموارد المتاحة مقابل الاستخدامات المستهدفة، وفي حال العجز تغطيه الدولة بطرح نقود إضافية في السوق تؤدي إلى نشوء أو تغذية الفجوة التضخمية في الاقتصاد.

في حالة الفائض فإن الدولة تطرح كمية من النقود أقل من المتاح فعلاً بمقدار هذا الفائض مما يؤدي إلى زيادة في مستوى العرض الكلي الذي تمثله السلع والخدمات عن مستوى الطلب الكلي الذي تمثله النقود والدخول في الاقتصاد القومي وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نشوء وتغذية فجوة انكماشية في الاقتصاد.

3. **الخلل في ميزان المدفوعات:**

الفائض في ميزان المدفوعات من العمليات الجارية (صافي الصادرات وصافي الأجور المحولة من الخارج، وصافي دخل الملكية وعائد المشروعات المحولة من الخارج) ويؤدي هذا الفائض إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة قيمتها الشرائية وبالتالي زيادة سعر الصرف مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

أو بمعنى آخر يمثل الفائض في ميزان المدفوعات قدرة شرائية جديدة للعملة الوطنية من السلع والخدمات الأجنبية وهذا بدوره يشكل عامل كبح وفرملة لزيادة الصادرات لأن السلع المحلية سيكون لها سعر أعلى وهي في هذه الحالة ستخسر بعض النقاط من قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

والعكس صحيح في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، وهذا يعني تراجع وانخفاض في قيمة العملة المحلية، ويقال إن هذا الانخفاض سيشجع على زيادة الصادرات وأحياناً تقع خلافات بين الدول حول هذا الموضوع ونسبة العجز المسموح بها كما هو الحال في دول السوق الأوروبية المشتركة (سوق اليورو).

ولكن هذا غير صحيح في الدول النامية فالعجز في الميزان التجاري ملازم لاقتصادياتها نتيجة الخلل في أسعار التجارة الخارجية المفروضة من قبل الدول المتقدمة القوية (انخفاض أسعار الخامات والمواد الأولية وارتفاع أسعار السلع المصنعة) والسعي الحسيس للدول النامية لإعادة التوازن الذي يدفعها إلى تقليص الاستهلاك المحلي لدعم الصادرات وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وإلحاق ضرر بالغ بالإنتاج المحلي الذي لا يمكن تصريفه.

☒ **دور الحكومة في إعادة التوازن العام لدورة الدخل القومي:**

يتمثل دور الحكومة في السياسات الاقتصادية الحكومية الهادفة إلى مراقبة الوضع الاقتصادي وتحليله واتخاذ ما يناسب من إجراءات فإذا كان هناك نقص في الطلب الكلي مثلاً تستطيع الحكومة من خلال الميزانية العامة أن تزيد الإنفاق الحكومي وتشجع الطلب والعكس أيضاً يمكن أن يكون.

تتلخص الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية الحكومية في أي بلد كان بأربعة أهداف هي:

1. الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل.
2. الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق الاستثماري.

3. الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات.
4. مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي.

وبالتالي فإذا ما أردنا تحقيق الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية ولاسيما في حال العجز في ميزان المدفوعات وفي ميزانية الدولة الذي يغذي الفجوة التضخمية، في هذه الحالة من أجل المحافظة على استقرار الأسعار ومكافحة الضغوط التضخمية والإقلال من حدة العجز في ميزان المدفوعات فليس أمام راسمي السياسة الاقتصادية من أمل في إعادة التوازن للاقتصاد القومي في ظل الأوضاع الراهنة إلا من خلال:

1. تحقيق ارتفاع مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد القومي لزيادة المعروض من السلع والخدمات.
2. حدوث تحسن في شروط التبادل الدولي لصالح الصادرات الوطنية.
3. اللجوء إلى رفع معدلات الضرائب المباشرة على الدخول إلى حدها الاقتصادي الأعلى (أي دون أن يترتب على ذلك آثار اجتماعية أو سياسية غير مرغوب فيها).

- دراسة الفجوة المحلية والقومية بين الادخار واستثمار:

انطلاقاً من الفرضيات التالية:

P– صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج.

D– احتياطي اهتلاك رأس المال الثابت المحلي.

T– الضرائب غير المباشرة.

S– الإعانات للمنتجين.

C– الإنفاق الاستهلاكي.

F– إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي.

E– الصادرات.

M– الواردات.

N– الدخل القومي.

R– صافي دخول عوامل الإنتاج من العالم الخارجي.

$(M-E)$ الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار.

$(M-E-R)$ الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار.

1. لدينا:

$$N=P+R \qquad (1)$$

أي أن:

الدخل القومي= صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

2. لدينا:

$$P=C+(F-D)+(E-M)-(T-S) \qquad (2)$$

وبتعويض (2) بقيمتها في (1) نجد:

$$N=C+(F-D)+(E-M)-(T-S)+R \qquad (3)$$

3. تحسب الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار من (2):

$$(M-E)=C+(F-D)-(T-S)-P$$

4. وتكون الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار من (3):

$$(M-E-R)=C+(F-D)-(T-S)-N$$

وبالتالي في الدول المصدرة للعمالة إلى الخارج تكون الفجوة المحلية أكبر من الفجوة القومية بسبب تحويلات العاملين من الخارج.

مثال تطبيقي: ليكن لدينا المعطيات التالية المتوفرة من الإحصاءات الاقتصادية لإحدى الدول كما يلي:

1. بلغ إجمالي الاستهلاك في الاقتصاد /400 م.و.ن، منها في 20٪ حكومي.
2. إجمالي تكوين رأس المال الثابت /120/ م.و.ن.
3. احتياطي اهتلاك رأس المال /20/م.و.ن.
4. ضرائب غير مباشرة/26/ م.و.ن.
5. إعانات الإنتاج /6/م.و.ن.
6. صافي الناتج المحلي بسعر الكلفة /300/م.و.ن.
7. صافي دخول عوامل الإنتاج الآتية من العالم الخارجي/40/م.و.ن

المطلوب:

1. حساب الدخل القومي.
2. أحسب جبرياً الفجوة المحلية، والفجوة القومية، بين الادخار والاستثمار من المعطيات المتوفرة أعلاه.

الحل:

1. الدخل القومي= صافي الناتج المحلي بسعر كلفة عوامل الإنتاج + صافي دخول عوامل الإنتاج الآتية من العالم الخارجي.

$= 300 + 40$

$= 340$

2. الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار:

$$(M-E)=C+(F-D)-(T-S)-P$$

$$(M\text{-}E) = (80+320)+(120\text{-}20) - (26\text{-}6) \text{-}300$$

$$=180$$

3. الفجوة القومية بين الادخار والاستثمار:

$$(M-E-R)=C+(F-D)-(T-S)-N$$

$$(M - E - R) = (80+320) +(120\text{-}20) - (26\text{-}6)\text{-}340$$

$$= 140$$

الفصل السابع

الأرقام القياسية واستخداماتها في الحسابات القومية

الأرقام القياسية واستخداماتها في الحسابات القومية

تعريف الرقم القياسي:

هو مقياس إحصائي للتغير النسبي لظاهرة معينة أو لمجموعة من الظواهر بالنسبة إلى أساس معين.

وبالتالي يتم الحصول عليه عن طريق قسمة قيمة الظاهرة في السنة المدروسة (المقارنة) على قيمتها في سنة الأساس مضروباً بـ (100)، فتكون صيغة الرقم القياسي على الشكل التالي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{قيمة الظاهرة في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الظاهرة في سنة الأساس}} \times 100$$

شروط سنة الأساس:

1. هي سنة سابقة للفترة التي نريد المقارنة بها.
2. تمتاز بالاستقرار الاقتصادي.
3. خالية من العوامل الشاذة مثل الحروب والكوارث الطبيعية.
4. لا تكون بعيدة جداً عن سنوات المقارنة.

هذا وتلعب الأرقام القياسية دوراً هاماً في رسم السياسات اللازمة لمواجهة الظروف الاقتصادية السائدة.

فوائد الأرقام القياسية:

1. معرفة نسبة التغير في ظاهرة ما من مكان لآخر ومن زمن لآخر.
2. معرفة الدخل الحقيقي للفرد أو ما يسمى:

$$\text{القوة الشرائية لدخل الفرد} = \frac{\text{الرقم القياسي لدخل الفرد}}{\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة}} \times 100\%$$

3. معرفة نسبة الزيادة في الإنتاج.

☒ **أنواع الأرقام القياسية:**

- **الأرقام القياسية المثقلة للأسعار:**

تهدف إلى معرفة نسبة تطور هذه الأسعار لمختلف السلع المدروسة مجتمعة.

- وإن أهم الأرقام القياسية المثقلة للأسعار هي الأرقام التالية:

1) الرقم القياسي للأسعار لاسبيرز (laspeyers):

وهو رقم قياسي يعبر عن تغيرات الأسعار بتثقيل أسعار المواد المدروسة بكميات استهلاكها في سنة الأساس، وذلك لعامي الأساس والمقارنة، ويعرف بالعلاقة التالية:

$$IL = \frac{\sum P1.q0}{\sum P0.q0} * 100$$

يعتمد هذا الرقم على تثبيت الكمية المتداولة في سنة الأساس وبالتالي فهو يعكس الاختلاف في السعر فقط.

2) الرقم القياسي للأسعار باش (paache):

وهو رقم قياسي يعبر عن تغيرات الأسعار ويحسب بتثقيل أسعار السلع المدروسة بكميات استهلاكها في سنة المقارنة، ويعرف بالعلاقة التالية:

$$Ip = \frac{\sum P1.q1}{\sum P0.q1} * 100$$

يعتمد هذا الرقم على تثبيت الكمية المتداولة في سنة المقارنة فهو يعكس التغير في السعر فقط.

3) الرقم القياسي للأسعار مارشال (marchel):

حيث اقترح مارشال أن يكون تثقيل الأسعار بواسطة المتوسط الحسابي لكميات الاستهلاك في سنتي الأساس والمقارنة، أي بواسطة المقادير $(\frac{q0+q1}{2})$ لكل سلعة وفي العامين معاً، وبناءً على ذلك يعرف رقم (مارشال) بالعلاقة التالية (بعد الاختصار على 2):

$$Im = \frac{\sum P1\ (q0+q1)}{\sum P0\ (q0+q1)} * 100$$

4) الرقم القياسي للأسعار فيشر(FIsher):

لقد اقترح العالم (فيشر) أن يتم حسم الجدل حول أفضلية أحد الرقمين (لاسبيرز أو باش) بأخذ المتوسط الهندسي لهما، وهو المعروف: بالجذر التربيعي لجدائهما بالعلاقة التالية:

$$If = \sqrt{\frac{\sum P1.q0}{\sum P0.q0} * \frac{\sum P1.q1}{\sum P0.q1}} * 100$$

مثال: أوجد كل من رقم لاسبيرز وباش ومارشال وفيشر للأسعار للجدول التالي:

P1(q0+q1)	P0(q0+q1)	P1.q1	P0.q1	P0.q0	P1.q0	الأسعار		المبيعات		السلعة
						P1 2008	P0 2007	q1 2008	q0 2007	
675	540	375	300	240	300	15	12	25	20	A
550	440	250	200	240	300	25	20	10	12	B
650	455	350	245	210	300	10	7	35	30	C
8100	6750	3600	3000	3750	4500	300	250	12	15	D
9975	8185	4575	3745	4440	5400					$\sum$

$$IL = \frac{\sum P1.q0}{\sum P0.q0} *100 = \frac{4500}{4440} *100 = 121.62\%$$ رقم لاسبيرز

هـذا يعـني أن متوسـط مسـتوى الأسـعار للمـواد المدروسـة قـد ازداد بنسـبة (21.62%) أو تضاعف بمقدار (1.2162) مرة.

$$Ip= \frac{\sum P1.q1}{\sum P0.q1} * 100 = \frac{4575}{3745} * 100 = 122.16\%$$ رقم باش

أي أن متوسط مستوى الأسعار لهذه المواد حسب كميات استهلاكها في سنة المقارنة (2008) قد ازداد بنسبة (22.16٪) فقط أو تضاعف بمقدار (1.2216) مرة.

$$Im = \frac{\sum P1\ (q0+q1)}{\sum P0\ (q0+q1)} * 100 = \frac{9975}{8185} * 100 = 121.86\%$$ رقم مارشال

وهنا نلاحظ ان قيمة هذا الرقم تقع بين قيمتين رقم (لاسبيرز) ورقم (باش) (121.62) (122.16) أي أن متوسـط الأسـعار للمـواد المدروسـة قـد ازداد بنسـبة (21.86٪) خلال الفترة المدروسة، أو أنه تضاعف بمقدار (1.2186) مرة.

$$If = \sqrt{IL.\,Ip} = \sqrt{\frac{\sum P1.q0}{\sum P0.q0} * \frac{\sum P1.q1}{\sum P0.q1}} * 100$$

$$If = \sqrt{(121.62)(122.16)\ *\ 100} = 121.88\%$$ رقم فيشر للأسعار

وإن قيمته هي القيمة المثلى للرقم القياسي لتغيرات الأسعار، وهنا نلاحظ أن قيمة رقم (فيشر) قريبة جداً من قيمة رقم (مارشال) للمثال.

- **بعض الأرقام القياسية الهامة:**

1) الرقم القياسي للقيم النقدية (v=p.q) أو (رقم تكاليف المعيشة):

وهـو عبـارة عـن نسـبة مجمـوع القـيم النقديـة للسـلع في سـنة المقارنـة علـى مجموعها في سنة الأساس.

$$Ir = \frac{\sum q1.p1}{q0.p0} \times 100$$

ويستفاد من هذا الرقم كثيراً في دراسة تغيرات تكاليف المعيشة، وبذلك نجد أن نسبتهما تعطينا نسبة تغيير تكاليف المعيشة في سنة المقارنة بالنسبة إلى سنة الأساس.

2) الرقم القياسي للتضخيم النقدي:

وهو عبارة عن نسبة مجموع القيم النقدية للسلع المدروسة في سنة المقارنة على مجموع القيم النقدية لها بأسعار سنة الأساس وكميات سنة المقارنة. وبالتالي فإن الرقم القياسي للتضخيم النقدي يعرف بالعلاقة:

$$100 \times \frac{\text{القيمة بالأسعار الجارية في العام المقارنة}}{\text{القيمة بالأسعار الثابتة في العام الأساس}}$$

$$Im = \frac{\sum qt.pt}{p0.qt} * 100 = Ip$$

نستنتج بذلك أن الرقم القياسي للتضخيم النقدي هو رقم (باش) نفسه للأسعار (Ip).

3) الرقم القياسي للقوة الشرائية للعملة:

وهو عبارة عن نسبة قيم المواد بأسعار سنة الأساس وكميات سنة المقارنة على قيمتها بأسعار وكميات سنة المقارنة وهو يعرف بالعلاقة:

$$Ipp = \frac{\sum p0.qt}{pt.qt} * 100$$

حيث نستنتج أن: أي أن الرقم القياسي للقوة الشرائية هو مقلوب الرقم القياسي للتضخيم (Im) أو مقلوب رقم (باش) القياسي للأسعار. ويعبر الرقم

القياسي للقوة الشرائية عن مدى زيادة القوة الشرائية للعملة النقدية التي يتداولها السكان أو نقصها ، وهو يعكس نسبة نقص قيمة المنافع أو السلع التي يحصل عليها الناس أو زيادتها في سنة المقارنة فيما إذا كانت الأسعار ثابتة كما كانت في سنة الأساس.

مثال: اوجد كل من الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وللتضخيم النقدي وللقوة الشرائية، وفق الجدول التالي:

السلعة	المبيعات		الأسعار		q1.p1	q0.p0	Pt.qt	P0.qt
	Q0 2007	q1 2008	P0 2007	P1 2008				
A	20	25	12	15	25.15	20.12	25.15	12.25
B	12	10	20	25	10.25	12.20	10.25	20.10
C	30	35	7	10	35.10	30.7	35.10	7.35
D	15	12	250	300	12.30	15.25	12.30	250.12
E					4575	4440	4575	3745

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة $Ir = \frac{\sum q1.p1}{q0.p0}*100= \frac{4575}{4440}*100=103.04\%$

وهذا يعني أن تكاليف المعيشة للسلع المدروسة قد ازدادت بنسبة (3%) فقط، أي أنها تضاعفت بمقدار (1.03) مرة.

الرقم القياسي للتضخيم النقدي $Im \frac{\sum qt.pt}{p0.qt}*100= \frac{4575}{3745}*100=122.16\%$

أي أن القيمة النقدية لكميات سنة المقارنة قد ازدادت بنسبة (22.16%) ، وهذا يعني أن معدل التضخيم النقدي بلغ (22.16%)، وأن الرقم القياسي للقوة الشرائية هو مقلوب الرقم (Im) ويساوي:

$$Ipp = \frac{\sum p0.qt}{pt.qt}*\ 100 \quad \text{أو} = Ipp = \frac{1}{Im} = \frac{1}{Ip}$$

الرقم القياسي للقوة الشرائية للعملة $= \frac{1}{1.2216} * 100 = 81.85\%$

أي أن القوة الشرائية للعملة انخفض من (100٪) في عام الأساس إلى (81.85٪) في عام المقارنة، أي انخفض بمقدار (18.15٪).

☒ **استخدام الأرقام القياسية لحساب التغيرات الحقيقية في الدخل:**

لا يمكن اعتبار التغيرات الحاصلة بحجم الدخل معبراً عنها بالنقود حقيقية لسبب وجيه وهو أن المقياس المعتمد وهو النقود قيمتها غير ثابتة وعادة هي متناقصة مع الزمن بسبب ارتفاع المعدل العام للأسعار، ويعبر عن العلاقة بين قيمة وحدة النقد والمعدل العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار) وفق الصيغة التالية:

$$\text{القيمة الحقيقية لوحدة النقد بأسعار سنة الأساس الثابتة} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}}$$

وبالتالي قد تكون التغيرات الحقيقية في الدخل على عكس ما تظهره التغيرات النقدية.

- الدخل الحقيقي في سنة المقارنة مقاساً بالأسعار الثابتة لسنة الأساس يساوي إلى الدخل النقدي في سنة المقارنة مضروباً بقيمة وحدة النقد في سنة المقارنة.
- ويكون حجم التغير الحقيقي في الدخل يساوي الدخل الحقيقي في سنة المقارنة ناقصاً الدخل النقدي في سنة الأساس.
- أن نسبة التغير الحقيقي في الدخل هي عبارة عن حجم التغير في الدخل الحقيقي مقسوماً على الدخل النقدي في سنة الأساس.

وعلى الصعيد القومي نخلص إلى القول: أنه من أجل مقارنة أرقام الدخل القومي ومعدلات زيادته السنوية لابد لنا من استبعاد أثر تغير الأسعار كي نستطيع تكوين فكرة صحيحة عن الدخل الحقيقي وتطوراته وطريقة الأرقام القياسية التي هي

الطريقة المستعملة لتصحيح السلاسل الزمنية لمقادير الدخل القومي بالأسعار الجارية كما يلي:

1) يتم اختيار سنة معينة تعد سنة أساس بحيث يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس (100).
2) نتابع تطور الأرقام القياسية وفقاً للسلسلة الزمنية ونحسبها بالنسبة إلى كل سنة على حدة وفقاً لما هو مبين في فقرة سابقة من هذا البحث أو أن الأرقام القياسية للأسعار تكون محسوبة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكون معلنة في المجموعات الإحصائية.
3) نحسب التغيرات الحاصلة على قيمة وحدة النقد وتساوي مقلوب الرقم القياسي للأسعار مضروب في 100.
4) نحسب قيمة الدخل الحقيقي وهو حاصل ضرب قيمة وحدة النقد في الدخل النقدي لذات العام.

تمرين تطبيقي:

إذا افترضنا أنه لدينا سلسلتين زمنيتين: الأولى تمثل الدخل القومي بالأسعار الجارية (الذي هو الدخل النقدي) والسلسلة الثانية تمثل الأرقام القياسية للأسعار:

السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية	الرقم القياسي للأسعار
1970	1000	100
1975	1800	250
1980	2100	300
1985	3800	350
1990	5400	400
1995	8000	450
2000	10000	500

المطلوب:

1. حساب الدخل القومي الحقيقي باستخدام أسعار سنة الثابتة 1970.

2. حساب نسبة التغير السنوي الظاهري والحقيقي في الدخل القومي مقارنة بسنة الأساس.

نتبع الخطوات التالية في الحل:

1. نحسب الدخل القومي النقدي = كمية السلعة × سعر السلعة.
2. يتم اختيار سنة معينة تعد سنة أساس بحيث يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس (100).
3. نحسب القيمة الحقيقية لوحدة النقد بأسعار سنة الأساس الثابتة من العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الحقيقية لوحدة النقد بأسعار سنة الأساس الثابتة} = \frac{1}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100$$

1. الدخل الحقيقي بأسعار سنة الأساس الثابتة= الدخل النقدي في سنة المقارنة× قيمة وحدة النقد.
2. التغير في الدخل الحقيقي= الدخل الحقيقي في سنة المقارنة- الدخل النقدي في سنة الأساس.
3. نسبة التغير في الدخل الحقيقي= (الدخل الحقيقي في سنة المقارنة — الدخل الحقيقي في سنة الأساس) ÷ الدخل الحقيقي في سنة الأساس.
4. التغير في الدخل النقدي (الظاهري) = الدخل النقدي في سنة المقارنة — الدخل النقدي في سنة الأساس.
5. نسبة التغير في الدخل النقدي = (الدخل النقدي في سنة المقارنة — الدخل النقدي في سنة الأساس) ÷ الدخل النقدي في سنة الأساس.

الحل:

الطلب الأول: نحسب قيمة وحدة النقد=(1/الرقم القياسي للأسعار المقارنة) ×100

نحسب الدخل الحقيقي= قيمة وحدة النقد × الدخل القومي

السنة	قيمة وحدة النقد	الدخل الحقيقي
1970	$1 = \frac{100}{100}$	$1000 = 1 \times 1000$
1975	$0.4 = \frac{100}{250}$	$720 = 0.4 \times 1800$
1980	$\frac{1}{3} = \frac{100}{300}$	$700 = \frac{1}{3} \times 2100$
1985	$\frac{10}{35} = \frac{100}{350}$	$1085 = \frac{10}{35} \times 3800$
1990	$0.25 = \frac{100}{400}$	$1350 = 0.25 \times 5400$
1995	$\frac{10}{45} = \frac{100}{450}$	$1777 = \frac{10}{45} \times 8000$
2000	$0.2 = \frac{100}{500}$	$2000 = 0.2 \times 10000$

الطلب الثاني: نسبة التغير السنوي الظاهري والحقيقي في الدخل على الشكل التالي:

السنة	نسبة التغير الظاهري في الدخل	نسبة التغير الحقيقي في الدخل
1970	-	-
1975	$\%80 = 100 \times \frac{1000 - 1800}{1000}$	$\%28- = 100 \times \frac{1000 - 720}{1000}$
1980	$\%16 = 100 \times \frac{1800 - 2100}{1800}$	$\%3 = 100 \times \frac{720 - 700}{720}$
1985	$\%81 = 100 \times \frac{2100 - 3800}{2100}$	$\%55 = 100 \times \frac{700 - 1085}{700}$
1990	$\%42 = 100 \times \frac{3800 - 5400}{3800}$	$\%24 = 100 \times \frac{1085 - 1350}{1085}$
1995	$\%48 = 100 \times \frac{5400 - 8000}{5400}$	$\%31 = 100 \frac{1350 - 1777}{1350}$
2000	$\%25 = 100 \times \frac{8000 - 10000}{8000}$	$\%12 = 100 \times \frac{1777 - 2000}{1777}$

الفصل الثامن

مداخل (طرق) تقدير الدخل (الناتج) القومي وما هي العلاقة بين الطرق الثلاث

مداخل (طرق) تقدير الدخل (الناتج) القومي وما هي العلاقة بين الطرق الثلاث

من أهم المضامين الأساسية في حسابات الدخل القومي نجد الدخل القومي National Income أو بمفهوم آخر الناتج القومي Gross National Product (GNP) فهو مقياس للأداء الاقتصادي لمجتمع بالكامل.

والدخل القومي أو الدخل مصطلح يطلق على القياس النقدي للتدفق الشامل للسلع والخدمات في مجتمع معين. وعادة ما يستخدم بدلا منه مصطلح مماثل هو الناتج القومي، أو صافي الناتج القومي(Net National Product (NNP أو المضمون المختلف عنه قليلا والمسمى إجمالي الناتج القومي.

والناتج القومي أو الدخل القومي هو الرقم النهائي الذي نصل إليه حين استخدام النقود لقياس إنتاج أحد المجتمعات من استخدامه لأرضه وعماله ورأس ماله.

ومن تعارف الدخل القومي المتعددة يتبين أنه مجموع عوائد عوامل الإنتاج وذلك دون الاهتمام بالضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج. ولقد قسم الاقتصاديون في حساب الدخل القومي عوائد عوامل الإنتاج إلى قسمين[1]:

الأول: يتناول دخل أصحاب الرواتب.

والثاني: يتناول دخل الملاك وأصحاب المشاريع وهذا التقسيم يشابه التقسيم الماركسي للدخول، حيث يوجد دخل العمل (أو ما يسمى برأس المال المتغير) ودخل رأس المال وأصحاب العقارات (وما يسمى بفائض القيمة).

كما أنه يمكن تقسيم دخل فئة الملاك وأصحاب المشاريع إلى ثلاث فئات تقسيماً نهائياً يصبح التوزيع فيه على الشكل التالي:

---

(1) أحمد منير نجار، الحسابات القومية، مرجع سابق ص97 وما بعد.

- عوائد أصحاب الرواتب (وتشمل الرواتب الإجمالية وحصة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية المدفوعة مباشرة لأصحاب الرواتب).
- المدفوع من الملاك وأصحاب للقطاع الخاص (ويشمل القطاع العائلي والإدارات الخاصة).
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع الحكومية.
- المدفوع من الملاك وأصحاب المشاريع للشركات (ويشمل المحتجز لقاء التمويل الذاتي).

وبالعودة إلى التعاريف السابقة يمكن قياس الدخل بأي من ثلاثة مقاييس. وهي مقاييس متنافسة لعلها نشأت بسبب صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة لأحدهما في بعض الدول مما يؤدي إلى تفضيل قياس عن الآخر حسب توافر البيانات اللازمة لاستخدامه. ويمكن أن نحدد الطرق/المداخل الثلاثة لحساب الدخل القومي في:

1. مدخل الإنتاج (القيمة المضافة).
2. مدخل عوائد الإنتاج.
3. مدخل الإنفاق.

وهذه المقاييس (المداخل) عبارة عن طرق محاسبية قومية لتحويل المفهوم النظري للدخل القومي إلى مقدار اقتصادي معبراً عنه بالنقود. ويمكن إجمالها بالجدول التالي:

جدول يبين طرق قياس الدخل القومي (الناتج القومي):

الطريقة الأولى: (قياس الدخل)	المعيار: الحصص الموزعة على الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، الاستحداث)	طريقة التبويب في الحسابات القومية: على أساس عوامل الإنتاج، الدخل المدفوع على شكل: - رواتب وأجور: عوائد العمل - فائض التشغيل: عوائد التملك (أرباح، فوائد، ريع وإيجار)
الطريقة الثانية: (قياس الإنفاق)	المعيار: مشتريات المستهلك الأخير، خاص وحكومي	طريقة التبويب في الحسابات القومية: على أساس مجموعات المشترين الإنفاق النهائي الذي يتخذ شكل: - الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي (الأفراد) - استثمارات القطاع العائلي - الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي - استثمار القطاع الحكومي - صافي الصادرات من السلع والخدمات
الطريقة الثالثة: (القيمة المضافة - المصدر الصناعي).	المعيار: قيمة الناتج أي القيمة المضافة الجديدة	طريقة التبويب في الحسابات القومية: على أساس القطاعات الاقتصادية حيث يجري تجميع القيم المضافة في مختلف الفروع والأنشطة ضمن القطاعات الاقتصادية (السوقية وغير السوقية)

المصدر: هذا الجدول مقتبس بتصرف من المرجع التالي:

د. كمال قنبرية، الحسابات القومية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1976، ص239.

أولاً: طريقة (مدخل) الإنتاج (القيمة المضافة) المصدر الصناعي:

الإنتاج كما مر معنا هو النشاط الإنساني الذي يهدف إلى خلق المنفعة الاقتصادية لإشباع احتياجات الأفراد. والدخل والإنتاج يعتبران وجهان لعملة واحدة. فعن طريق بيع الإنتاج نحصل على أموال تمكن من السداد لعوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه وهذه الدخول بدورها تمكن من الإنفاق على شراء السلع والخدمات مما يمكن الوحدات الاقتصادية من القيام بعمليات الإنتاج ويطلق على هذه العلاقة التدفق الدائري للإنتاج والدخل في النظام الاقتصادي، ويتمثل دخل أي شخص في مقدار القيمة المضافة لما أنتجه، والقيمة المضافة بالنسبة للوحدات الاقتصادية هي مقدار ما أضافته الوحدة على مدخلاتها التامة.

فإن تقدير الدخل القومي على أساس المصدر الصناعي (القيمة المضافة) يساوي مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين في الوطن خلال فترة زمنية محددة (سنة عادةً).

وتسمى طريقة المصدر الصناعي أيضاً طريقة القيمة المضافة وذلك لإتباع هذه الطريق في تقويم الناتج العائد لكل قطاع أو مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي.

ويمكن توضيح مضمون القيمة المضافة بتصور قيام أحد الوحدات الاقتصادية بإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات وبسبيل ذلك استخدمت خامات مشتراة من وحدات أخرى وأجرت عليها بعض العمليات بوحدات أخرى وتكلفت أيضا أجور للعاملين بالشركة وإيجار للمباني والتجهيزات وإهلاك للأصول الثابتة وحققت أرباحا لرب العمل وفوائد لرأس المال. لذا نجد أن صافي ما أضافته هذه الوحدة يتمثل في عوائد عوامل الإنتاج التي استخدمتها. أي إجمالي مبيعاته ناقصا ثمن الخامات وما دفع لوحدات أخرى في العمليات الإنتاجية المتممة.

مثال تطبيقي (1):

السلع الوسيطة		القيمة المضافة			المنتج النهائي
1. الحديد	200000	الأجور	50000		
2. المحرك	100000	الفوائد	30000		
3. البلاستيك	50000	إيجارات	20000	=	
4. الدهان	50000	الأرباح	200000		
5. الأسلاك	50000				
المجموع	450000		300000		750000

إن حساب السلع الوسيطة كالحديد والدهان والبلاستيك يعني مضاعفة الناتج لأن هذه المنتجات دخلت كمنتج نهائي في مصنع الحديد والدهان والأسلاك والبلاستيك لذلك يجب استبعاد السلع الوسيطة واعتماد المضافة فقط كما يلي:

750000 – 450000 = 300000 دينار

وهي تعبر عن إنتاج هذه المؤسسة وتسمى القيمة المضافة.

القيمة المضافة: هي طريقة حسابية تستخدم في حساب مجموع القيمة المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

أي أن القيمة المضافة لقطاع (صناعة) ما هي الفرق بين قيمة البضائع التي ينتجها (قيمة الإنتاج) وبين قيمة مستلزمات الإنتاج (مواد أولية – مواد نصف مصنعة – مواد مساعدة – خدمات مشتراة من قطاعات اقتصادية أخرى) التي يستعملها في الإنتاج.

أو بمعنى آخر:

(القيمة المضافة تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على الناتج المحلي بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته من مستلزمات الإنتاج خلال فترة التقدير سنة)[1].

أي أن القيمة المضافة هي حاصل جميع تعويضات المشتغلين زائداً فائض التشغيل.

وتشمل القيمة المضافة إلى العناصر التالية:

1. أجور العمال والمستخدمين وتعويضاتهم.
2. إيجارات العقارات والأراضي.
3. فوائد رؤوس الموال.
4. أرباح المنتجين أو المنظمين أو المستحدثين.
5. الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المشروع.
6. اهتلاك رأس المال المستخدم في المشروع.

إن مجموع هذه العناصر الستة يسمى بالقيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق، فإذا ما طرحنا منها الإهلاك والضرائب غير المباشرة حصلنا على القيمة المضافة الصافية بكلفة عوامل الإنتاج.

ومن ثم تكون حسب المثال السابق اللقيمة المضافة ما أضافته المنشاة على المواد الداخلة (السلع الوسيطة) وتكون القيمة المضافة في المثال 300000 دينار.

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج – مستلزمات الإنتاج.

(1) يحي الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص55.

ويستنتج مما تقدم إن ثمن السلع والخدمات التي يستلزمها المشروع في عمليات الإنتاج لا تدخل في مفهوم القيمة المضافة بل في مبيعات المشروع، بينما نرى إن كلفة عوامل الإنتاج من الطبيعة والعمل ورأس المال تدخل في المفهوم المتقدم.

فالقيمة المضافة – على هذا الأساس– هي الفرق القيمي بين السلع والخدمات التي يشتريها المشروع والداخلة في صلب المنتجات النهائية لهذا المشروع. ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية:

قيمة الإنتاج النهائي – قيمة السلع الوسيطة = القيمة المضافة.

أو بمعادلة أخرى:

القيمة المضافة = المبيعات – المشتريات = الأجور والفوائد والأرباح والريع وصافي الضرائب غير المباشرة الاهتلاك.

☒ **تمتلك القيمة المضافة الخصائص التالية**[1]:

1. تحدد درجة مساهمة المؤسسة (المنشأة) في الناتج المحلي الإجمالي فالمنشآت الكبيرة قد ترتفع القيمة المضافة لديها أكبر من المنشآت الصغيرة.
2. تحدد درجة تطور الاقتصاد فكلما ازدادت القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني كلما اتصف هذا الاقتصاد بالنمو والتطور.
3. ارتفاع الدخول: إن زيادة حجم اللقيمة المضافة يعني زيادة حجم الدخول الفردية وزيادة الدخل القومي بشكل عام، فالاقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد تنخفض القيمة المضافة لديه، في حين تزداد القيمة المضافة في الاقتصاد الصناعي.
4. حالة الاقتصاد: تحدد القيمة المضافة حالة الاقتصاد فقد تنخفض القيمة المضافة في الاقتصاد الريعي والاقتصاد الزراعي والاقتصاد الذي يصدر المواد

(1) د.علي كنعان، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره،ص45-46

الخام وترتفع في الاقتصاد الصناعي الذي تزداد فيه حلقات الإنتاج وتزداد العمالة ومن ثّم يزداد معدل النمو.

مثال تطبيقي 2:

بفرض إن البيانات في الجدول التالي خاصة بأحد القطاعات الإنتاجية والذي يتكون من ثلاثة وحدات هي الغزل والنسيج والصباغة حيث يبيع مصنع الغزل كافة إنتاجه لمصنع للنسيج وبدوره يبيع إنتاجه للصباغة والذي يبيع إنتاجه للمستهلك النهائي.

	غزل	نسيج	صباغة
مخزون أول المدة	1400	400	2000
مشتريات	-	10000	16000
مبيعات	10000	16000	24000
مخزون آخر الفترة	1400	1200	1000

يمكننا حساب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي باستخدام مضمون الناتج النهائي أو مضمون القيمة المضافة.

في حالة استخدام مضمون الناتج النهائي تتمثل مساهمة القطاع في الناتج القومي في مبيعات السلع النهائية ± التغير في المخزون.

أي = 24000+[(1400 – 1400) + (400 – 1200) + (2000 – 1000)]

= 24000 + صفر + 800 – 1000

24000 – 200 = 23800 دينار.

إلا أن هذه الطريقة تفترض التعرف على مستهلك السلع المنتجة وما إذا كان مستهلكاً نهائياً أم وسيطاً.

ويمكننا الوصول إلى مساهمة هذه الوحدات باستخدام مضمون القيمة المضافة كما يلي:

	غزل	نسيج	صباغة	إجمالي
المبيعات	10000	16000	24000	50000
— المشتريات من السلع الوسيطة	-	10000	16000	26000
+ التغير في المخزون	-	800	1000	2000
المساهمة في الناتج القومي	10000	6800 +	7000 +	23800 =

ويحتاج الأمر إلى التعرف على مفردات حسابات كل شركة لتحديد ما أضافته للناتج القومي، فإذا ما ظهر جزء من حساب العمليات الجارية لإحدى الشركات كما يلي:

حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية:

3000 بضاعة تامة أول المدة	87000 صافي المبيعات
6000 خامات أول المدة	5000 بضاعة تامة آخر المدة
14000 مشتريات مستلزمات سلعية	2400 خامات آخر المدة
1600 تصنيع لدى الغير	
1800 كهرباء	
30000 أجور	
15000 مرتبات	
4000 إيجار	
3000 إهلاك أصول ثابتة	
4000 مصاريف عمومية	

14000 أرباح	
3000 فرق الفوائد المحسوبة	
94400	94400

يمكننا من البيانات السابقة أن نحسب القيمة المضافة لهذه الشركة كما يلي:-

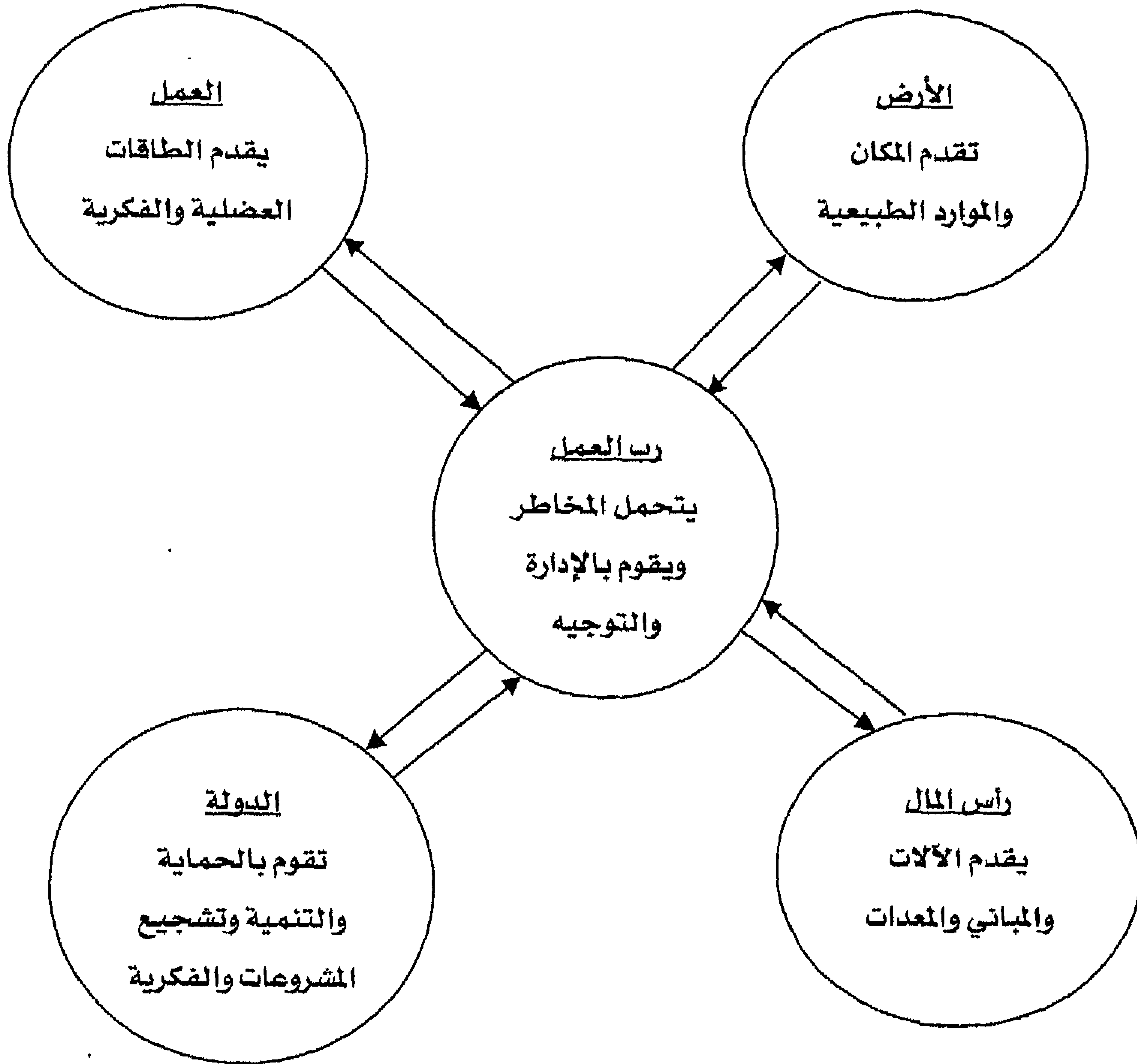
درهم دينار		
87000		المبيعات
		+ التغير في المخزون
	2000	التغير في مخزون البضاعة التامة (5000 – 3000)
1600	3600	التغير في مخزون الخامات (2400 –6000)
		صافي المبيعات زائداً التغير في المخزون
		– ما استخدمته الوحدة من إليه الغير:
	14000	مشتريات خامات
	1600	تصنيع لدى الغير
	1800	تيار كهربائي
	4000	مصاريف عمومية
21400		الاستخدامات من السلع والخدمات
64000		إجمالي الإنتاج
3000		– الإهلاك
61000		القيمة المضافة أو الإنتاج الصافي لهذه الوحدة الاقتصادية

ويلاحظ أن رقم القيمة المضافة يعادل دخول عوامل الإنتاج التي استخدمتها الوحدة الاقتصادية أي:

أجور	30000	
مرتبات	10000	
عائد العمل		40000
الإيجار (الريع)		4000
فوائد محسوبة (عائد راس المال)		3000
أرباح		14000
القيمة المضافة أو الإنتاج الصافي		61000

وبالتالي فإن القيمة المضافة تمثل عوائد الإنتاج التي استخدمتها الوحدة الاقتصادية. وبإضافة القيمة المضافة للوحدات الاقتصادية المختلفة نصل إلى الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

ويوضح الشكل رقم (1) التوزيع الوظيفي لعوامل الإنتاج:



شكل (1) التوزيع الوظيفي لعوامل الإنتاج

☒ حالة التتابع والتكامل في مراحل الإنتاج:

مثال تطبيقي3:

صناعة المنسوجات القطنية وهي تمر بأكثر من مرحلة متكاملة مع بعضها وهي حلج الأقطان أولاً ثم تصنيع الخيوط القطنية ثانياً ثم مرحلة تصنيع المنسوجات ثم الصباغة وتصبح عند ذلك منسوجات جاهزة للاستخدام النهائي أو للدخول في مراحل أخرى من صناعة الألبسة وهكذا...

لرصد وحساب القيمة المضافة المتولدة في تلك المراحل يوجد أسلوبان:

1. الأسلوب الأول: وهو تفصيلي يرصد القيمة المضافة المتولدة في كل مرحلة ثم تجمع مع بعضها لنحصل على إجمالي القيمة المضافة مع الانتباه إلى خصوصية المراحل وعلاقتها ببعضها على اعتبار أن مخرجات كل مرحلة هي مدخلات للمرحلة التي بعدها كما هو موضح في الجدول التالي:

مراحل الإنتاج / العمليات	مرحلة (1)	مرحلة (2)	مرحلة (3)	مرحلة (4)	المجموع
(+) مخزون آخر المدة	10	5	–	7	22 +
(+) المبيعات	80	90	100	110	380 +
(–) مخزون أول المدة	5	10	5	–	20 –
(–) مشتريات	70	80	90	100	340–
(–) اهتلاكات رأسمالية	4	2	2	7	15 –
(–) صافي ضرائب غير مباشرة	6	0	0	4	10 –
القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج (دخل قومي)	5	3	3	6	17

2. الأسلوب الثاني: هو أسلوب الطريقة المختصرة، ويعتمد على النظر إلى مجموع المراحل وكأنها مرحلة واحدة تمثل وحدة اقتصادية منتجة واحدة والنظر إلى مدخلاتها ومخرجاتها وحساب القيمة المضافة الإجمالية التي تشكلت فيها أي بمعنى آخر الحل يكون على الشكل التالي:

أ. اعتبار مدخلات المرحلة الأولى هي المدخلات الوحيدة وتساوي (70) على شكل مشتريات وسيطة.

ب. اعتبار مخرجات المرحلة الأخيرة هي المخرجات الوحيدة فقط وتساوي 110 على شكل مبيعات نهائية.

ج. حساب التغير الحاصل في مخزون جميع المراحل واعتباره مخزوناً واحداً يساوي 22– 20 = 2.

د. القيمة المضافة الإجمالية بسعر السوق تساوي = مبيعات + زيادة مخزون – المشتريات اي تساوي (110 + 2) – 70 = 42.

ه. بطرح قيمة اهتلاكات رأس المال وصافي الضرائب غير المباشرة في كل المراحل نحصل على القيمة المضافة الصافية بتكلفة عوامل الإنتاج أي: 42 – (15 + 10) = 17

لحساب الناتج القومي والدخل القومي طبقاً للنظام المحاسبي الموحد (قائمة الإنتاج والقيمة المضافة):

أورد النظام المحاسبي الموحد المطبق بشركات القطاع العام قائمة الإنتاج القيمة المضافة طبقا للنموذج التالي:

قيمة الإنتاج الإجمالي مقومة بسعر السوق:

	م.و.ن.	م.و.ن	دليل الحسابات
الإنتاج بسعر البيع			
مبيعات إليه تام			411
صافي مخزون الإنتاج التام بالتكلفة			412
فروق التقويم			413
التغير في مخزون إليه غير تام			414
مشغولات داخلية تامة بالتكلفة			415
إيرادات تشغيل للغير			415
خدمات مباعة			417
بضائع بغرض البيع			
مبيعات بضائع بغرض البيع			4181
التغير في مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة			4182
فروق التقويم			4183

	م.و.ن.	م.و.ن	دليل الحسابات
ناقصا: المشتريات بغرض البيع			34
ناقصا: مستلزمات وسيطة			
المستلزمات السلعية			32
المستلزمات الخدمية			33
1) قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق			
يضاف: إعانات			
إعانات إليه			421
إعانات تصدير			422
يخصم الضرائب والرسوم السلعية			
رسوم جمركية			3511
رسوم إليه			3512
حصيلة خزانة			3513
ضرائب أخرى			3514
2) قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			
3) إجمالي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			
ناقصا الإهلاك			3528/2532
4) القيمة المضافة الصافية وبيانها			
الأجور			31
الإيجارات			
الفوائد			354/353
فرق تقويم التغير في المخزون			354/355
فائض العمليات الجارية			35/358

أي أن:

1. الإنتاج الإجمالي بسعر السوق يتكون من :

(أ) الإنتاج بسعر السوق (مبيعات إليه تام + التغير في مخزون الإنتاج التام بالتكلفة + فروق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام).

(ب) التغير في مخزون الإنتاج غير التام بالتكلفة.

(ت) إيرادات تشغيل للغير.

(ث) مشغولات داخلية تامة بالتكلفة.

(ج) خدمات مباعة.

(ح) بضائع بغرض البيع (المبيعات + التغير في المخزون + فروق تقويم التغير في مخزون البضائع بغرض البيع).

ناقصا: المشتريات بغرض البيع.

ناقصا: المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية

2. الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج = الإنتاج الإجمالي بسعر السوق + الإعانات — الضرائب والرسوم السلعية.

3. الإنتاج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج — الإهلاك.

وهو يساوي صافي القيمة المضافة وبيانها كما يلي:

- الأجور.
- الإيجار.
- الفوائد.
- فائض العمليات الجارية.
- فرق تقويم التغير في المخزون.
- صافي القيمة المضافة.

مثال:

البيانات التالية خاصة بالمرحلة الأولى من حساب العمليات الجارية لإحدى شركات القطاع العام عن السنة المنتهية.

ح / العمليات الجارية عن السنة المنتهية

م.و.ن	البيان	دليل الحساب	م.و.ن	البيان	دليل الحساب
	الأجور			إيرادات النشاط الجاري	
45000	اجور نقدية	311		الإنتاج بسعر البيع	
10000	مزايا عينية	312	400000	صافي مبيعات إليه تام	411
5000	تامينات اجتماعية	313	60000	تغير في مخزون الإنتاج التام بالتكلفة	412
	المصروفات العامة		50000	فرق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام	413
10000	مستلزمات سلعية	32			
40000	مستلزمات خدمية	33	40000	تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة	414
20000	مشتريات بفرض البيع	34			
	مصروفات تحويلية جارية الضرائب والرسوم السلعية		30000	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	415
4000	رسوم جمركية	3511			
3000	رسوم إليه	3512	20000	إيرادات تشغيل للغير	417
2000	حصيلة خزانة	3513	10000	خدمات مباعة	417
1000	ضرائب أخرى	3514		بضائع بغرض البيع	
	الإهلاك		40000	صافي المبيعات	418
30000	مباني وإنشاءات	3522	10000	تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	4182
20000	آلات ومعدات	3523			
10000	وسائل نقل وانتقال	3524	10000	فرق تقويم التغير في	4183

5000	عدد وأدوات	3525		مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	
5000	أثاث ومعدات مكاتب	3526		الإعانات	
10000	الإيجارات الفعلية	353	20000	إعانات إليه	421
30000	فرق الإيجار المحسوب	354		إعانات تصدير	422
	الفوائد				
20000	محلية	255			
30000	خارجية	256			
60000	فرق الفوائد المحسوبة	357			
50000	فرق تقويم التغير في المخزون الإنتاج التام	314			
10000	فرق تقويم التغير في مخزون بغرض البيع	4183			
19000	فائض العمليات الجارية				
70000			70000		

والمطلوب:-

1. قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق.
2. قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج.
3. قياس دخول عوامل الإنتاج.
4. تصوير قائمة الإنتاج والقيمة المضافة.

أولاً: قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

	م.و.ن	م.و.ن
صافي مبيعات إليه تام بسعر البيع		400000
تغير مخزون الإنتاج التام بالتكلفة		60000
فرق تقويم تغير مخزون الإنتاج التام		50000
تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة		40000
مشغولات داخلية تامة بالتكلفة		30000
إيرادات تشغيل للغير		20000
خدمات مباعة		10000
صافي مبيعات بضائع بغرض البيع		40000
تغير مخزون بضائع بغرض البيع		10000
فرق تقويم تغير مخزون بضائع بغرض البيع		10000
المجموع		670000
ناقصا : مشتريات بغرض البيع		(20000)
ناقصا : المستلزمات الوسيطة		650000
مستلزمات سلعية	100000	
مستلزمات خدمية	40000	(140000)
قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		**51000**

ثانيا: قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		**510000**
الإعانات:		
إليه	20000	
تصدير	10000	30000
ناقصاً : الضرائب غير المباشرة		540000

رسوم جمركية	4000	
رسوم إليه	3000	
حصيلة خزانة	2000	
ضرائب أخرى	1000	
		10000
قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		530000

ثالثاً: قياس دخول عوامل الإنتاج بالقيمة المضافة

قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		530000
ناقصاً : الإهلاك		70000
القيمة المضافة		460000
وهي تساوي المدفوعات لعوامل الإنتاج		
الأجور : نقدية	45000	
مزايا عينية	10000	
تأمينات اجتماعية	5000	60000
الإيجارات : إيجار	10000	
+ فرق الإيجار المحسوب	30000	
		40000
الفوائد : محلية	20000	
خارجية	30000	
فرق الفوائد المحسوبة	60000	110000
فائض العمليات الجارية		190000
فرق تقويم التغير في مخزن إليه تام		
فرق تقويم التغير في بضائع	50000	
بغرض البيع	10000	60000
القيمة المضافة		460000

رابعا: قائمة الإنتاج والقيمة المضافة

دليل الحسابات	اسم الحساب	فرعي دينار	إجمالي دينار
	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		
411	مبيعات إليه تام	400000	
412	تغير مخزون إليه تام بالتكلفة	60000	
413	فرق تقويم تغير مخزون إليه تام	50000	
414	تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة	40000	
415	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	30000	
416	إيرادات تشغيل للغير	20000	
417	خدمات مباعة	10000	
4181	مبيعات بضائع بغرض البيع	40000	
4182	تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	10000	
4183	فرق تقويم التغير في مخزون بضائع بغرض البيع	10000	670000
	ناقصاً:		
34	مشتريات بغرض البيع		(20000)
			650000
	ناقصاً: المستلزمات الوسيطة:		
32	مستلزمات سلعية	100000	
33	مستلزمات خدمية	40000	(140000)
	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		51000
			51000
421	زائدا: إعانات الإنتاج	20000	
	إعانات تصدير	10000	30000

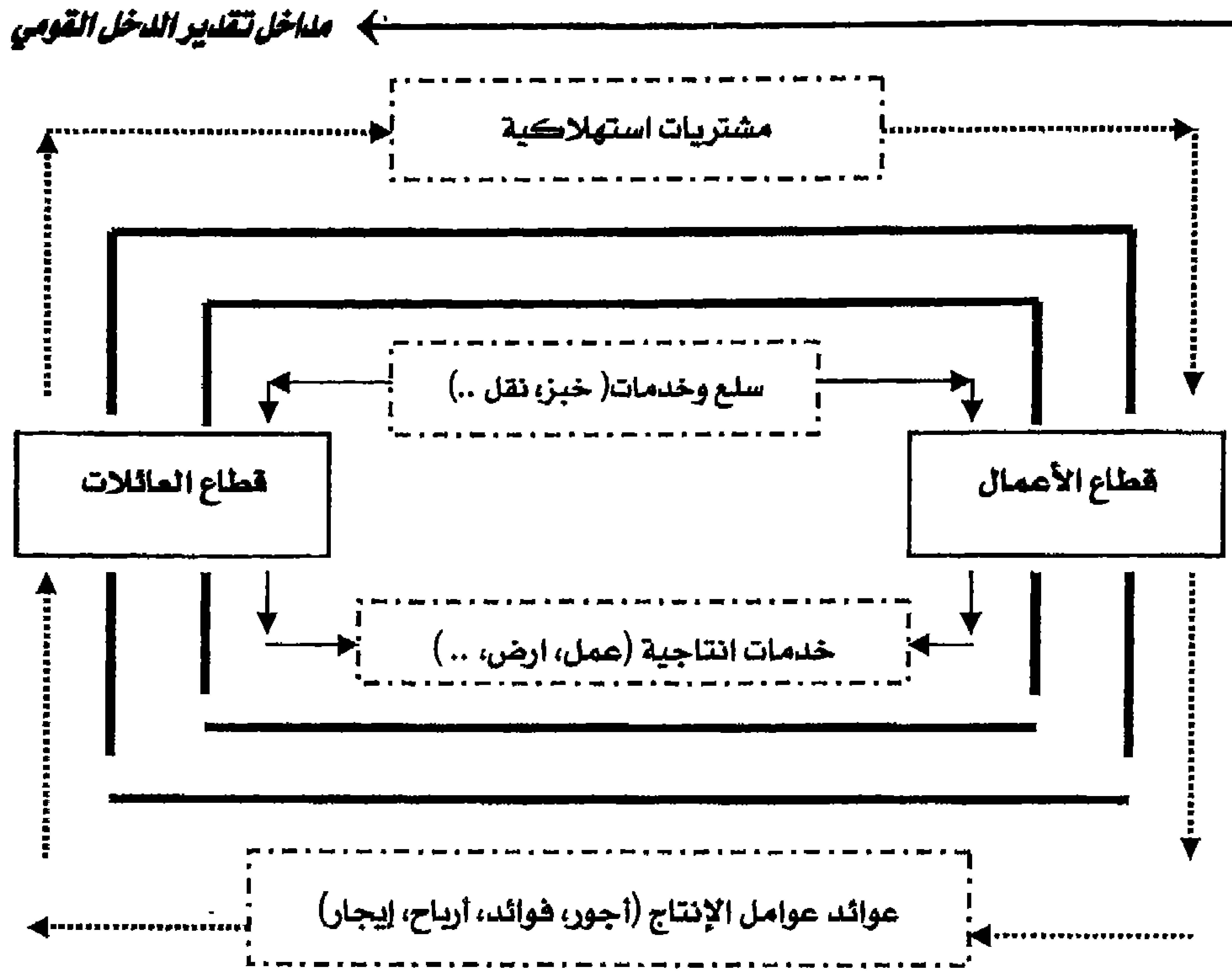
دليل الحسابات	اسم الحساب	فرعي دينار	إجمالي دينار
			540000
	ناقصاً:		
3511	رسوم جمركية	4000	
3512	رسوم إليه	3000	
3513	حصيلة ضرائب	2000	
3514	ضرائب أخرى	1000	(10000)
	قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		530000
3522	ناقصاً: الإهلاك		70000
13528	القيمة المضافة		460000

ثانياً: طريق(مدخل) عوائد عوامل الانتاج (الدخل) طريقة الحصص الموزعة كدخول مكتسبة):

توجد طريقة أخرى معادلة للطريقة الأولى في حساب صافي الدخل القومي للمجتمع. فبالنظر إلى الدورة بالشكل التالي نجد سداد الأجور والفوائد والإيجار والأرباح حيث تمثل عوائد عوامل الإنتاج الأرض، العمل وراس المال والمنظم فهي تكلفة إنتاج تدفق السلع، يلاحظ أن الاقتصادي على خلاف المحاسب يعالج الربح على انه يمثل تكلفة.

ويحساب التدفق السنوي لعوائد عوامل الإنتاج يمكن الوصول إلى نفس رقم صافي الدخل القومي.

صافي الدخل القومي ويعرف من وجهة نظر أخرى بأنه إجمالي عوائد عوامل الإنتاج (أجور، وفوائد، وإيجار، وأرباح) وهي تكاليف إليه السلع النهائية بالمجتمع، كما هو مبين بالشكل رقم (2):



شكل (2) يبين قياس الدخل القومي على أساس الناتج وعلى أساس تكلفة عوامل الإنتاج

ويلاحظ أن الرقم الذي نصل إليه في هذا المدخل يماثل الأرقام الناتجة عن استخدام المداخل الأخرى وذلك نظراً لأنه في مدخل عوائد عوامل الإنتاج تم تضمين الربح وهو ما تبقى من ثمن بيع السلع والخدمات بعد سداد تكلفة العوامل الأخرى – أجور، وفوائد، وإيجار فهو المبلغ المتبقي اللازم لجعل نتائج مدخل عوائد عوامل الإنتاج مماثلة للنتائج المتحصل عليها من مدخل الإنفاق وفي هذه الطريقة علينا تجميع بيانات عن كل من:

1. الأجور والمرتبات والإيرادات الصافية التي يحصل عليها كافة العاملين في ميدان الإنتاج.
2. الدخول الإضافية للعاملين بالأعمال الحرة مثل الطبيب والمحاسب وأصحاب الحرف المختلفة.
3. الفائدة الصافية المكتسبة من السندات الخاصة والرهون والقروض.

4. الربح الصافي للأفراد من الملكية الخاصة بما في ذلك ريع المنزل الذي يستعمله مالكه.

الأرباح الصافية للشركات سواء كانت:

أ. موزعة على المساهمين وأصحاب الحصص.

ب. معاد استثمارها في المشروع كأرباح غير موزعة.

ج. مدفوعة للدولة كضريبة أرباح تجارية وصناعية

ويمكننا تلخيص ما سبق بالجدول التالي:

بيان الدخل القومي:

أولاً: المدفوعات من المنتجين إلى الأفراد:
1. تعويضات العمل والاستخدام
أ. الأجور والرواتب
ب. رواتب القوات المسلحة
ج. مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية
2. دخل الملكية (في القطاع العائلي)
أ. الريع (الإيجار)
ب. الفائدة
ج. الأرباح الموزعة
د. التحويلات من الشركات
3. الدخل المختلط (في القطاع العائلي).
أ. دخل زراعي
ب. دخل المهن الحرة

ج. دخل المشاريع الفردية

4. (ناقصاً) فوائد الديون الاستهلاكية

ثانياً: المدفوعة إلى الحكومة:

1. الضرائب المترتبة على الشركات المساهمة

أ. الضرائب المباشرة على الأرباح

ب. صافي الضرائب غير المباشرة

2. دخل الحكومة من أعمالها الإنتاجية

3. ناقصاً فوائد الدين العام

ثالثاً: المحتجز لدى المنتجين:

1. اهتلاكات رأس المال

2. أرباح غير موزعة

3. احتياطيات متنوعة

المجموع = الدخل القومي الإجمالي.

وفيما يلي شرح المفردات المذكورة أعلاه:

1. تعويضات المشتغلين:Compensation Of employees

تشمل تعويضات المشتغلين وفقاً لهذا النظام[1] كل المدفوعات النقدية والعينية من المرتبات والأجور، والمساهمة في الضمان الاجتماعي والمعاشات الخاصة والتأمين ضد الحوادث، وتأمين الحياة وما شابه ذلك، والتي تتم بواسطة المنتجين للعاملين لديهم. ويشمل العاملون كل الأشخاص المشتغلين في الأنشطة الخاصة بوحدات الأعمال غير

(1) الدائرة الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة : نظام الحسابات القومية الصادر عام 1968، ترجمة ونشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة 1972، ص 405-424.

المساهمة، وفي إنتاج الخدمات الحكومية، وفي وحدات إنتاج الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح. وكذلك يصنف أفراد القوات المسلحة ضمن العاملين، بصرف النظر عن نوع الخدمة التي يقدمونها، ويدخل ضمن العاملين كل الأشخاص المشتغلين في الأنشطة غير المنتظمة غير المساهمة فيما عدا الملاك (أصحاب الملاك) وأفراد عائلة المالك الذين لا يتقاضون أجراً.

هذا ويصنف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة، تعويضات العاملين إلى مدفوعات العاملين المدنيين ومدفوعات العاملين في القوات المسلحة، نظراً للاختلافات الكبيرة في نوعية ومعدلات الدفع لكل من هذين المجموعتين من العاملين.

ويقسم تعويضات العاملين المدنيين على النحو التالي:

- الأجور والمرتبات النقدية والعينية.
- مساهمة أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي للعاملين لديهم.
- مساهمة أصحاب العمل في المعاش الخاص، والتعويضات العائلية والتأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث، وتأمين الحياة والمدفوعات الأخرى المصروفة للعاملين.

ووفقاً لهذا التصنيف المحاسبي، يجري التمييز فيما بين التعويضات الفعلية والمحسوبة للعاملين، وبين المزايا الترفيهية لهم. كما يقسم تعويضات العاملين في القوات المسلحة إلى الأجور والمرتبات النقدية، وإلى مساهمة جهات العمل في الضمان الاجتماعي والمعاشي الخاص، والتأمين على الحياة ضد الحوادث وما شابه ذلك.

وبالنسبة للمدفوعات العينية للأجور والمرتبات فإنها تتضمن وفقاً لهذا النظام المحاسبي القومي، تكاليف أصحاب العمل من السلع والخدمات المقدمة للعاملين بدون مقابل، أو بثمن أقل من التكلفة، والتي لها منافع واضحة وأساسية للعاملين بصفتهم مستهلكين. هذا ويعتبر كلاً من الطعام والمشروبات، والسجائر والملابس الموحدة لأفراد القوات المسلحة، أو المقدم مجاناً للعاملين كجزء من الأجور والمرتبات المقدمة لهم.

كما يدخل في إجمالي إيجار المحتسب للمساكن المقدمة للعاملين بدون مقابل نقدي ضمن بند الأجور والمرتبات، وهذا ينطبق على حالة المساكن العائلات، إلا أنه لا ينطبق على الثكنات كمسكن للعسكريين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعويضات المشتغلين تشمل أيضاً رواتب ومخصصات القوات المسلحة المعسكرة خارج البلد المعني، ورواتب الدبلوماسيين العاملين في الخارج والعاملين على البواخر والطائرات الوطنية، مادام هؤلاء مقيمين طبيعيين للبلد المعني. ولكن معاشات وتعويضات ومكافآت التقاعد أو نهاية الخدمة وما يماثلها لا تدخل في حساب تعويضات المشتغلين، وإنما هي مجرد تحويلات.

وهنا توجد مشكلة الدخل المختلط في الكثير من الحرف، فهل نعتبر البقال في دكانه أجيراً أم رب عمل؟ وكذلك بالنسبة للحلاقين والحرف المماثلة. وتتوسع هذه الظاهرة للدخل المختلط بين عوائد العمل والتملك في الريف، حيث الفلاح وأفراد أسرته يشتغلون لحسابهم على قطعة أرض لهم. وقد يشتغل الفلاح بجزء من وقته بأجر نقدي أو عيني عند مزارع آخر يمتلك مساحة كبيرة من الأرض، ويحتاج لعدد من العاملين، أو في مصنع قريب، أو في أعمال إنشائية لدى المقاولين والحالات المماثلة.

2. فائض التشغيل Operating surplus:

حسب تعريف نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة فإن هذا المفهوم يساوي فائض العمليات في الفترة المحاسبية بالزيادة المتحققة في القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين عن جملة تكاليف تعويضات المشتغلين، وامتلاك الرأسمالي الثابت والضرائب غير المباشرة، ناقصاً الإعانات المتحققة خلال الفترة المحاسبية.

ووفقاً لهذا النظام تتساوى القيمة المضافة مع الفرق بين جملة الإنتاج بسعر المشترى.

وهذا الفائض للعمليات يتحصل بواسطة القطاعات السلعية، أما الناتج الإجمالي لمنتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح، وتخدم العائلات، فهو يساوي تكلفة إنتاجهم الفعلية.

ويتضمن هذا المفهوم بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة والإعانات، عدداً من مجموع التحويلات عن المعاملات الناتج عن ملكية المشروعات المساهمة وغيرها.

هذا ويجري تقسيم فائض التشغيل (= العمليات) في المشروعات الخاصة غير المنتظمة التي تدخل في قطاع العائلات، إلى دخل تنظيم ودخل ملكية، وذلك فيما يتعلق بعوامل الإنتاج. ويتساوى دخل التنظيم مع زيادة فائض التشغيل عن دخل الملكية المستحق الدفع فيما يتعلق بأنشطة قطاع الأعمال المنظم.

ويتكون دخل الملكية (عائد التملك) من الالتزامات الخاصة بدفع الفوائد والإيجار وحقوق التملك للأطراف الأخرى، وهم غير الملاك للمشروعات، والمتحققة نتيجة القيام بالعمل في أنشطة قطاع الأعمال. ويعرف دخل الملكية كتحويلات حقيقية من الدخل الناتج من استخدام إحدى المؤسسات الاقتصادية للأصول المالية والأرض والأصول الأخرى مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع وما يماثلها، المملوكة بواسطة مؤسسة اقتصادية أخرى.

وتتضمن الفوائد دخول الملكية المتعلقة بكل المستحقات المالية، مثل البنوك والودائع الأخرى والكمبيالات والسندات والتعهدات والقروض، وفوائد حسابات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية. كما يدخل معها تحويلات الدخل (الأرباح الموزعة) على الأسهم والأشكال الأخرى من حصص المشروعات والتعاونيات. أما الإيجارات التي تدخل ضمن عائد الملكية فالمقصود بها المتحصلة من الأراضي المؤجرة للاستخدامات المختلفة.

والأساس المحاسبي القومي لفائض التشغيل، يستند على فرض مفادة أن كل أجهزة المجتمع وأنشطته تمسك حسابات منتظمة وفقاً لقاعدة القيد المزدوج، ومن هنا

تكون نقطة البداية في حساب الناتج القومي هي أرصدة حسابات فائض التشغيل في المجتمع.

وفائض التشغيل في المحاسبة المالية هو رصيد حساب الأرباح والخسائر، قبل توزيع الأرباح في شكل مكافآت (عائد التنظيم) أو في شكل عائد أسهم (نصيب الرأسمالي) وفي شكل احتياطات (مدخرات).

وهذا الفائض قبل التوزيع يمثل الزيادة التي طرأت على صافي الأصول والخصوم في نهاية العام مقيسة بهذا الصافي أول العام. إذاً مجموع أرصدة فائض التشغيل في المجتمع تمثل موقف القيمة المضافة بالنسبة لجميع الوحدات الإنتاجية في تاريخ إعداد المركز المالي. وتكون القيمة المضافة تمثل نصيب المنظم وعائد الأسهم مع المدخرات المضافة للاحتياطيات. وفي حالة المشروع الزراعي أو العقاري فالعائد يشمل ريع الأرض أو العقار. وبهذا المنظور يكون فائض التشغيل يمثل عائد عوامل الإنتاج باستثناء العمل. ولكن حاصل جمع عائد العمل مع عائد التملك لا يكون معادلاً للقيمة المضافة، وذلك يعود لعدة أسباب منها، لأن قيمة الإهلاك تعتبر أيضاً وفقاً لنظام الحسابات القومية، قيمة مضافة غير قابلة للتوزيع، فهي قيمة مضافة ادخارية. كما أن نصيب الحكومة والمؤسسات لا تهدف إلى الربح وكلاهما يؤدي خدمات نافعة إلا أنه لم يظهر بهذا الحساب.

3. وفيما يتعلق بدخل القطاع غير المنظم:

فهو يشمل الدخل النقدي والعيني المتحصل للمزارعين وأصحاب الحرف والمهن وجميع من يماثلهم ممن لا تنظمهم الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية، وذلك قبل اقتطاع الضرائب المباشرة على هذه الدخول.

ويتضمن هذا التدفق لدخل القطاع غير المنظم كذلك المبالغ المحتجزة لغرض الاستثمار.

والمقصود بأصحاب المهن هو دخل جميع الذين يقدمون الخدمات للمجتمع، مثل الأطباء في عياداتهم الخاصة، والمهندسين في مكاتبهم الهندسية الخاصة، والمحامين والصيادلة وأصحاب المطاعم والمقاهي والمصورين والحلاقين، ومن يماثلهم في هذه الحرف والمهن.

وتستند دائرة الحسابات القومية في تقدير هذه الدخول، إلى سجلات ضرائب الدخل، أو سجلات ضريبة الإيراد العام، بالإضافة إلى دراسات العينة في هذا المجال.

وهذه الدخول المكتسبة جميعاً، من زاوية ما يتصرف به المنتجون بقيمة الإنتاج كحصص موزعة. من الممكن أن نراها كما يلي:

أولاً: ما يدفعه المنتجون إلى الأفراد نتيجة اشتراكهم في الإنتاج كعمال ومستخدمين أو موظفين إداريين، فيستلمون عن ذلك الأجور والرواتب والتعويضات. أو لقاء استعمال ما يملكون من وسائل إنتاج، فيحصلون على الحصص الموزعة على شكل ريع أو فوائد أو أرباح. أو الربح الذي يحصلون عليه باعتبارهم أرباب عمل لمشاريعهم الإنتاجية. كالمزارعين والحرفيين، الذين يمارسون العمل بمشاريعهم بأنفسهم.

ثانياً: ما يدفعه المنتجون إلى الحكومة، كضرائب دخل، أو ضرائب على الأرض والعقارات، أو ضرائب غير مباشرة(يطرح منها) الإعانات التي أعطتها الحكومة إلى المنتجين. زائداً ما يأتي الحكومة من عوائد أملاكها ومشاريعها.

ثالثاً: ما يحتجزه المنتجون لديهم في المؤسسات، كقيمة اهتلاك رأس المال المستعمل في الإنتاج، والأرباح التي لا توزعها هذه المؤسسات الإنتاجية وتحتفظ بها لتوظيفها من جديد.

والمصادر المعتمدة في حساب الدخول الموزعة أو المستلمة، هي إحصاءات السكان والقوى العاملة وتوزيعها الوظيفي، والإحصاءات المكملة لها. مثل الإحصاء الزراعي والإحصاء الصناعي، وإحصاءات التعليم والصحة وإحصاءات العاملين في الدولة...الخ.

وسجلات النقابات العمالية والمهنية وغرف التجارة والصناعة والجمعيات التعاونية. ومعدلات الكسب بالنسبة للمهن الحرة تستخرج بالاستناد إلى المصادر الضريبية وغيرها من المصادر المتممة، ومن دراسة العينات في هذه الحقول المختلفة لمصادر الدخل.

وتجدر الإشارة بالنسبة لحساب الفوائد، حيث يمكن أن يكون الأفراد دائنين فيحصلون على فوائد، أو مدنيين فيدفعون الفوائد، ولهذا ينبغي احتساب صافي الفوائد المستلمة.

أما بالنسبة لذلك الجزء من الدخل المكتسب الذي يتبقى داخل المؤسسة بعد دفع الضرائب وأرباح المساهمين والفوائد وغيرها، فيعتبر كمدخرات. ومثلها هنا أيضاً مدخرات الجمعيات التعاونية، وكذلك التغيرات في الأرصدة الاحتياطية التي تحتفظ بها بعض المؤسسات لمواجهة التقديرات الضريبية في المستقبل. وذلك لأن وقت الطلب على الضرائب قد لا يقع في نفس السنة التي تحقق فيها الدخل، ولاحتمال تغير النسب الضريبية من وقت تحقق الدخل، ووقت المطالبة بالضريبة المستحقة عليه.

وفيما يتعلق بدخل الحكومة من مشاريعها الاقتصادية تكون في معاملتها محاسبياً قومياً مشابهة لتلك الدخول التي يحققها القطاع الخاص. باستثناء الفعاليات المحتكرة حكومياً مثل حصر تجارة التبغ والتنباك فيعتبر دخلها(أرباحها) كضرائب غير مباشرة، أما في حالة الخسائر فتعتبر إعانات.

وفوائد الدين العام باعتبارها دخولاً مكتسبة لمستلميها، فلا بد من طرحها من دخل الحكومة، كما أن هذه الطريقة تنطبق على الفوائد على الديون الاستهلاكية[1].

(1) د.مجيد مسعود، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص97-102.

◆ **فوائد الدين العام:**

يقصد بفوائد الدين العام الفوائد المستحقة للقطاع الخاص ولبقية أنحاء العالم على الديون الحكومية بكافة أشكالها ومستوياتها وحيث ان هذه الفوائد قد احتسبت أصلاً ضمن دخل الملكية المتحقق لتلك القطاعات فلا بد إذن من طرحها كمجموع للتوصل إلى الدخل القومي صافياً من هذه الفوائد.

- **الفوائد على الديون الاستهلاكية:**

يشير هذا البند إلى الفوائد المترتبة على كافة أشكال وأنواع ديون الأفراد والمؤسسات التي لا تقوم على أساس الربح (المؤسسات الخيرية) بصفتهم مستهلكين. وحيث أن هذه الفوائد قد احتسبت ضمناً في فقرات أخرى من فقرات الدخل القومي فلا بد من طرحها من المجموع.

ثالثاً: طريقة قياس الدخل (الناتج) بطريقة الإنفاق:

إن المحاسبة القومية تستند إلى مبدأ القيد المزدوج، وإلى تساوي طرفي الموارد والاستعمالات. ولقد شاهدنا في الطريقة الثانية كيفية تقدير الدخل القومي بوساطة استعمالات المنتجين. والآن سنرى من أين تأتي موارد هؤلاء المنتجين؟. في الواقع نجد أن موارد المنتجين ما هي إلا:

أن تنتج السلع والخدمات بغرض بيعها واستهلاكها ففي كل عام يستهلك الجمهور سلع وخدمات مع تسديد قيمتها كما في الشكل أعلاه وبتجميع كافة المنفق على هذه السلع النهائية نحصل على إجمالي صافي الناتج القومي. وبالتالي يمكن في هذا الوضع المبسط احتساب الدخل أو الناتج القومي على أساس ما تم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات بواسطة القطاعات المختلفة بالمجتمع (الأفراد، الهيئات والحكومة/المؤسسات العامة).

وتستخدم أسعار السوق في تقييم السلع والخدمات نظر لأنها تعكس التفضيل النسبي للسلع والخدمات المختلفة.

ويتكون الدخل القومي وفقا لهذه الطريقة من:

1. الإنفاق الشخصي على الاستهلاك.
2. الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
3. الاستثمار المحلي الإجمالي.
4. صافي إنفاق القطاع الخارجي.

بالتالي يمكن قياس إجمالي الناتج القومي على أنه يمثل إجمالي المبيعات النهائية من السلع والخدمات زائدا التغير في المخزون السلعي. وإذا ما تم قياس الدخل القومي بطريقة الإنفاق فإنه سيساوي:

.1	الإنفاق الاستهلاكي الخارجي		XXX
.2	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي		XX
.3	إجمالي الاستثمارات قطاع العائلات (الأفراد) القطاع الحكومي (العام)	XX XX	
.4	صافي التغير في المخزون الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار		XXX XXX XXX
.5	الصادرات من السلع والخدمات الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي والواردات		XXX XXX
.6	ناقصاً الواردات من السلع والخدمات الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي		
.7	صافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي الإنفاق على إجمالي الناتج القومي بسعر السوق		
.8	ناقصا الإهلاك الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر السوق		
.9	الإعانات		
.10	ناقصاً الضرائب غير المباشرة الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر التكلفة		

أي أن:

إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق

= الإنفاق الاستهلاكي+ إجمالي تكوين راس المال + (الصادرات – الواردات)

صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

= إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق – إهلاك رأس المال الثابت

– الضرائب غير المباشرة + الإعانات

الدخل القومي

= صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

+ صافي دخول عوامل الإنتاج من القطاع الخارجي.

الدخل القومي:

= الإنفاق الاستهلاكي + صافي تكوين رأس المال + الصادرات – الواردات (صافي دخول عوامل الإنتاج من القطاع الخارجي) – الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

4. تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص[1]:

يجري تقديره من خلال الإنفاق على السلع، بطريقة تدفق السلع، أو قيمة مبيعات المفرق، أو خلال تحليل ميزانية الأسرة.

(1) د. مجيد مسعود، نظام الحسابات القومية ، مرجع سبق ذكره،105وما بعد.

☒ وبالنسبة لطريقة تدفق السلع يمكن تلخيصها على النحو التالي:

مجموع الإنتاج المحلي من السلع
(زائداً) استيراد البلد من السلع
(ناقصاً) السلع المصدرة والمعاد تصديرها
(ناقصاً) السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال
(ناقصاً) الزيادة في المخزون من السلع لدى المنتجين وتجارة الجملة والمفرق
(ناقصاً) الاستهلاك النهائي الحكومي العام
المجموع= الاستهلاك النهائي الخاص للمقيمين وغير المقيمين داخل حدود البلد المعني

هذه الطريقة تتطلب بيانات إحصائية كثيرة يصعب توفرها والتأكد من مصداقيتها، لا سيما في البلدان السائرة على طريق النمو.

والطريقة الثانية تعتمد على تقدير قيمة مبيعات المفرق إما بضرب كميات سلع الاستهلاك المشتراة من قبل المستهلكين بأسعار المفرق لها أو بالاستناد على البيانات المتعلقة بمبيعات السلع الاستهلاكية في سوق المفرق على النحو التالي:

مجموع مبيعات المفرق من السلع
(ناقصاً) قيمة المبيعات من السلع المستعملة
(ناقصاً) قيمة السلع المباعة بالمفرق لأغراض غير الاستهلاك الشخصي
(ناقصاً) قيمة الخدمات
(زائداً) مشتريات الأفراد من الاستهلاك من المؤسسات التي لا تتعامل بتجارة المفرق
(زائداً) قيمة تقديرية للإنفاق الشخصي على بعض السلع التي لم تدخل أصلاً في إحصاء التجارة
(زائداً) بعض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية التي لم تدخل أصلاً في إحصاء التجارة

المجموع= الإنفاق الاستهلاكي الخاص للمقيمين وغير المقيمين داخل حدود البلد المعني (ناقصاً) إنفاق غير المقيمين (السواح ومن يماثلهم) على السلع الاستهلاكية (زائداً) إنفاق المقيمين على السلع الاستهلاكية خارج البلد
المجموع = إنفاق المقيمين على السلع الاستهلاكية

هذا مع الإشارة إلى أن حتى هذه الطريقة لها صعوباتها في الحصول على المعلومات الإحصائية اللازمة وفي بعض الحالات يتم استخدام الطريقتين معاً أي نستخدم كل واحدة منهما لتغطية جزء من الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

طريقة ميزانية الأسرة:

عندما يتعذر إتباع أحد الطريقتين السابقتين والمباشرتين يتم اللجوء أو الاستعانة بطريقة أبحاث ميزانية الأسرة وهي طريقة غير مباشرة وتعتبر أقل دقة وهي بالأصل طريقة لحساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وليس لحساب الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

وتبقى مصداقية هذه الطريقة مرتبطة بدقة الأسلوب الإحصائي المتبع وتعتبر اليابان من أكثر الدول تقدماً في هذا المجال.

ندرج فيما يلي أهم السلع والخدمات التي تدخل في حساب الإنفاق الاستهلاكي الخاص[1]:

1. الأغذية: وتتضمن جميع أنواع الأغذية، سواء تم تناولها في المطاعم– الفنادق – المدارس أو النوادي، مقيسة بمعدل سعرها بالمفرق.
2. المشروبات.
3. التبوغ.

(1) د. عبد الملك الأخرس الحسابات القومية، مصدر سبق ذكره ، ص 106-107

4. الملابس وملبوسات القدم (الأحذية).
5. الإيجار، ضريبة العقار، أجور الماء.
6. الوقود والضياء.
7. سلع الاستهلاك المعمرة وإصلاحها.
8. الخدمات واللوازم المنزلية.
9. العناية الشخصية والمصاريف الصحية.
10. خدمات النقل:

أ. وسائط النقل الشخصية.

ب. تشغيل وسائط النقل الشخصية.

ج. أجور النقل.

د. أجور المواصلات.

11. خدمات الترفيه والتسلية: تتضمن أجور الإقامة في الفنادق، وأجور الخدمات في المطاعم والفنادق، والأجهزة اللاسلكية والتلفزيون.. الخ.
12. التعليم والأبحاث.
13. الخدمات المالية.
14. الخدمات الأخرى: تشمل الإنفاق على النشاطات السياسية والدينية.
15. المصروفات الشخصية: لا تشمل المصروفات ذات الطابع التجاري لرجال الأعمال المسافرين للخارج.
16. (ناقصاً) المصروفات الشخصية لغير المقيمين في البلد: تشمل مصروفات السياح والزوار والهيئات الدبلوماسية.
17. (ناقصاً) قيمة الهدايا الشخصية المرسلة إلى الخارج.

- كما يتضمن هذا البند الإنفاق النهائي للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تقوم على أساس الربح على سلع الاستهلاك الجاري ناقصاً منها

صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يستلمها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

5. تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي:

الميزانية العامة للحكومة تبين بوضوح الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، سواءً أكانت من مصدر محلي أو مشتراة من الخارج. ويصنف هذا الإنفاق إلى:

أ. الإنفاق على الخدمات الحكومية العامة.
ب. الإنفاق على الدفاع.
ج. الإنفاق على التعليم.
د. الإنفاق على الصحة.
ه. الضمان الاجتماعي والأعمال الاجتماعية.
و. الخدمات الاقتصادية.

هذا وقد صنف نظام الحسابات للأمم المتحدة الإنفاق الحكومي الجاري على النحو التالي:

أ. جميع المصروفات الحكومية للأغراض العسكرية (عدا الدفاع المدني) سواء اتسمت بطابع استثماري أو بطابع جاري تعتبر مصروفات جارية تدخل ضمن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، ويستثنى من ذلك مصروفات الحكومة على إنشاء دور السكن لأفراد القوات المسلحة إذ تعتبر هذه المصروفات ذات طابع استثماري تدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت.
ب. تستبعد جميع المصروفات الحكومية ذات الطابع الاستثماري للأغراض المدنية من الإنفاق الاستهلاكي وتدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت.
ج. جميع التحويلات النقدية من الحكومة إلى العالم الخارجي وبالعكس أيضاً لا تدخل في حساب الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وإنما تسوى في ميزان المدفوعات.

د. جميع التحويلات العينية من الحكومة إلى العالم الخارجي وبالعكس أيضاً تعتبر جزءاً من الواردات والصادرات وتسوى في ميزان التجارة الخارجية، ويعتبر جزءاً من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي فقط التحويلات العينية من الخارج إلى الحكومة.

ه. لا يدخل في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي جميع ما تدفعه الحكومة من فوائد وإعانات وما تقوم به من تحويلات إلى القطاع العائلي وإلى المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح.

و. هناك استثناء للقواعد المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالمعدات العسكرية التي تشتريها الحكومة وتهديها إلى حكومة دولة أخرى ويمكن تلخيص هذا الاستثناء فيما يلي:

- تدخل قيمة هذه المعدات ضمن الإنفاق الاستهلاكي للحكومة التي تقوم بالشراء أي الحكومة المتبرعة وليس في حساب التجارة الخارجية لأسباب تتعلق بسرية مثل هذه الأمور.
- لا تدخل في أي حساب من حسابات الحكومة المستلمة لهذه المعدات أي أن قيمة هذه المعدات تهمل كلياً في حسابات الحكومة المتبرع لها.

ز. تستبعد جميع معاملات الصرف والقبض أو ما يسمى بالمدفوعات المتبادلة فيما بين الدوائر الحكومية لعدم التكرار.

هناك بعض المشاكل تتعلق بتحويل حسابات الحكومة من الأساس النقدي إلى ما يسمى بقاعدة الاستحقاق حيث وفقاً للمبدأ الأول (الأساس النقدي) يجري تحميل الحساب الختامي للحكومة بالنفقات التي دفعت خلال تلك السنة بغض النظر عما إذا كانت هذه النفقات تعود إلى نفس السنة أو ما قبلها أو لاحقة لها، في حين وفقاً للمبدأ الثاني (قاعدة الاستحقاق) يجري تحميل الحساب الختامي لأية سنة بالنفقات (أو الإيرادات) التي نشأت خلال تلك السنة بغض النظر إذا كانت هذه النفقات قد سددت أو لم تسدد بعد أو دفعت مقدماً عن سنة لاحقة (والإيرادات قد قبضت فعلاً أو لم تقبض بعد)، ولهذا يجري تعديل وتحويل حسابات الحكومة من الأساس النقدي إلى قاعدة الاستحقاق خلال الفترة المشمولة بالحسابات القومية لتقدير الدخل القومي.

6. الإنفاق على شراء السلع والخدمات الإنتاجية:

وهو يشمل القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى التغير في المخزون في كلا القطاعين.

1) الإنفاق الاستثماري الخاص:

وهو يمثل الإضافات السنوية للموجودات الثابتة في القطاع الخاص أو ما يطلق عليه صافي تكوين رأس المال الثابت وكذلك التغير في المخزون السلعي، والمقصود بالموجودات الثابتة الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج وكذلك استصلاح الأراضي الزراعية ودور السكن والأنواع الأخرى من الإنشاءات ووسائل النقل المستخدمة لأغراض الإنتاج.

2) الإنفاق الاستثماري العام:

ويشتمل على نفقات الحكومة على إقامة المشاريع الإنتاجية من مصانع ومشاريع زراعية وبناء طرق وجسور ومطارات ومباني وشبكات ري وصرف وكهرباء وماء وما شابه ذلك مما يدخل في تكوين رأس المال الثابت المحلي بالإضافة إلى التغير في المخزون لدى الوحدات الإنتاجية الحكومية.

طرق احتساب تكوين رأس المال الثابت:

أ. طريقة الإنتاج (تدفق السلع): وتتلخص بالخطوات التالية:

- الإنتاج المحلي من السلع الرأسمالية (آلات ومعدات، أبنية، إنشاءات أخرى، وسائط نقل).
- (زائداً) استيراد البلد من السلع الرأسمالية.
- (ناقصاً) السلع الرأسمالية التي تباع إلى القطاع العائلي (عدا دور السكن والأبنية الأخرى).
- (ناقصاً) الصادرات وإعادة التصدير من السلع الرأسمالية.

- (زائداً) قيمة الأعمال تحت الإنشاء.

ب. طريقة الإنفاق: وتتلخص بأنها مجموع المصروفات السنوية من قبل الحكومة والشركات والمؤسسات والهيئات الأخرى على حيازة السلع الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج.

والذي يهمنا في هذا المجال لتكوين رأس المال الثابت في إطار الحسابات القومية الاقتصادية واستخداماتها في التخطيط الاقتصادية والتنمية[1]، هو تركيب مكونات هذا التكوين الرأسمالي الثابت أكثر من حجمه الإجمالي. أي التعرف على التوزيع النسبي للاستثمارات في القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية. وكذلك التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات على المباني والتشييد، وعلى الآلات والتجهيزات التي تجدد الإنتاج المادي. والتوزيع النسبي لهذه الاستثمارات في القطاع الخاص والقطاع الاجنبي (في حالة وجوده كمقيم في البلد المعني) والقطاع التعاوني والقطاع المختلط ، وقطاع الدولة. وكذلك التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات الممولة ذاتياً، أو بمساعدة الميزانية العامة أو بالقروض. والسلع الاستثمارية ينبغي معرفة المنتج منها محلياً والمستورد، وغيرها من المعلومات المتعلقة ببنية هذا الاستثمار للتكوين الرأسمالي الحقيقي، لأنه الأساس لكل تقدم الاقتصادي واجتماعي.

والغاية من تحليل ودراسة بنية التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، كما يقول أحد المختصين[2]، تكمن في إمكانية استخلاص وحساب مؤشرات اقتصادية هامة تفيد التحليل الاقتصادي، وتساعد في إعداد الخطط الاقتصادية الخمسية والسنوية، على مستوى القطاع النوعي وعلى مستوى الاقتصاد القومي على حد سواء. إذ يمكن اعتباراً من المعلومات الواردة في الحسابات القومية وجداولها، الحصول على سلاسل زمنية للمعاملات والنسب التالية:

(1) د. مجيد مسعود، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره،ص127.

(2) د. كمال قنبرية، الحسابات القومية، مصدر سبق ذكره،185.

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لفرع إنتاجي ما
= ـــ
القيمة المضافة من قبل هذا الفرع الإنتاجي

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لفرع إنتاجي ما
= ـــ
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لمجمل الاقتصاد القومي

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لقطاع ما
= ـــ
قيمة إنتاج القطاع

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للاقتصاد القومي
= ـــ
القيمة المضافة الإجمالية

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت لقطاع ما
= ـــ
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للاقتصاد القومي

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للاقتصاد القومي
= ـــ
الادخار القومي

التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للاقتصاد القومي في سنة الهدف
= ـــ
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للاقتصاد القومي في سنة أساس

3) التغير في المخزون:

تعتبر الحسابات القومية التغير في المخزون قريباً من التكوين الرأسمالي، أي أنه يمكن ان يزيد السلع الرأسمالية الثابتة التي اضيفت خلال العام الجاري. وهو من الممكن ان يشمل:

- جميع المواد الأولية الأساسية والمساعدة، والمواد نصف الجاهزة ومواد الوقود والمشابهة لها، المشتراة خلال العام الجاري.
- جميع المواد التي يتم صنعها،
- جميع المواد المصنوعة والمنتجة الجاهزة للبيع.
- المواشي.

ويقدر التغير في المخزون بعدة طرق، منها بحساب الفرق بين المدور منه في أول العام، بطرحه من المدور منه في آخر العام، مع مراعاة التغير في الأسعار.

وبالتالي يمكن أن يحصل التغير في المخزون لسببين:

- نتيجة لتغيرات الأسعار فقط، وهو تغير اسمي، ظاهري مرافق لظاهرة التضخم.
- أو نتيجة لتغيرات الأسعار، ولتغير كمية المخزون السلعي معاً، وهو تغير حقيقي ملموس.

والمقصود بهذا المخزون هو مجموع السلع الموجودة لدى:

- المشاريع الإنتاجية لأغراض الاستخدام المقبل.
- تجار الجملة والمفرق لأغراض البيع المقبل.
- في الطريق، لدى مخازن الموانئ ومحطات القطارات والمطارات وما شابها.

ويوجد تفريق في مفهوم المخزون من حيث اعتبار السلع المخزونة، سلعاً استراتيجية، وبالتالي فهناك مخزون استراتيجي، ومخزون عادي. وكلاهما مخزون سلعي، لأن الخدمات تستهلك فوراً وليس لها مخزون.

ثالثاً: صافي التعامل مع العالم الخارجي[1]:

1) الصادرات:

وتشمل إجمالي المبيعات من السلع والخدمات إلى العالم الخارجي بالإضافة إلى الهبات والمساعدات السلعية العينية إلى الخارج، ويعرف التصدير بأنه نقل ملكية البضائع من المقيمين في دولة ما إلى غير المقيمين وهذه العملية قد يعبر عنها بحركة السلع عبر الحدود الجمركية أو عبر الأراضي المحلية كمشتريات غير المقيمين من السلع والخدمات المحلية.

تحتسب قيمة الصادرات على أساس القيمة (F.O.B) أي تسليم البضاعة على ظهر السفينة أو هي تعني تسليم البضاعة عند الحدود الجمركية للبلد المصدر، وتشتمل هذه القيمة على:

أ. كلفة البضاعة المصدرة.

ب. تكلفة نقل البضاعة من المعمل إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر.

ج. رسوم التصدير.

د. تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر واسطة النقل إلا إذا كان الناقل هو الذي يتحمل هذه الكلفة.

2) الواردات:

وتشمل قيمة إجمالي المشتريات من السلع والخدمات من العالم الخارجي بالإضافة إلى الهبات والمساعدات السلعية العينية من الخارج.

يعرف الاستيراد بأنه نقل ملكية البضائع من غير المقيمين (العالم الخارجي) إلى المقيمين في دولة ما.

---

(1) د. نور الدين هرمز، الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره،ص143-144.

كما هو الحال في التصدير أيضاً في الاستيراد قد يعبر عنه بحركة السلع عبر الحدود الجمركية او عبر الأراضي المحلية كمشتريات المقيمين في الخارج من السلع والخدمات الأجنبية.

تحتسب قيمة الواردات على أساس القيمة (S.I.F) أي عند الحدود الجمركية للبلد المستورد وتتألف هذه القيمة من ثلاث عناصر رئيسية هي:

أ. كلفة البضاعة.
ب. رسوم التأمين من الدولة المصدرة إلى حدود الدولة المستوردة.
ج. كلفة الشحن أيضاً إلى حدود الدولة المستوردة.

أما ما يتعلق بخدمات النقل والتأمين والرسوم التي يدفعها المقيمون (المستوردون) داخل الحدود الوطنية كتكاليف إضافية على البضاعة المستوردة فإنها تعامل معاملة خاصة بحيث تعتبر قيمة خدمات مصدرة ومستوردة في ذات الوقت حرصاً على إظهار الحجم الكلي للصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

بطرح قيمة الواردات من الصادرات نحصل على القيمة الصافية للصادرات من السلع والخدمات.

3) عوائد المقيمين في الخارج:

وتشمل جميع المداخيل المتحصلة للمقيمين من عوائد عوامل الإنتاج من الخارج.

4) عوائد غير المقيمين في الوطن:

وتشمل جميع المداخيل المتحصلة لغير المقيمين من عوائد عوامل الإنتاج التي يملكونها في الوطن.

بعد أن حددنا مفهوم المقيمين نكون بذات الوقت قد حددنا مفهوم غير المقيمين وبشكل عام غير المقيمين هم الأفراد الأجانب المتواجدون على أرض الوطن بصورة مؤقتة بالإضافة إلى وكالات الشركات والمؤسسات ومركز وهيئات المنظمات الدولية ويطرح عوائد غير المقيمين من عوائد المقيمين في الخارج نحصل على ما يسمى صافي عوائد المقيمين من الخارج.

مثال:

فإذا فرضنا أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات في أحد السنوات 100 مليون دينار وإنفاق الحكومة 60 مليون دينار وإن إجمالي الإنفاق على الاستثمارات بقطاع العائلات 50 مليون دينار وبالقطاع الحكومي (العام) 80 مليون دينار والزيادة في المخزون السلعي 40 مليون دينار وبلغت الصادرات من السلع والخدمات 20 مليون دينار والواردات 18 مليون دينار وصافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي 15 مليون دينار وإهلاك رأس المال القومي 20 مليون دينار والضرائب غير المباشرة 8 مليون دينار والإعانات 10 مليون دينار.

فيمكن حساب الدخل القومي على أساس مدخل الإنفاق كما يلي:

		مليون دينار	
1	الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات		100
2	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي		60
3	إجمالي الإنفاق على الاستثمار لقطاع العائلات	50	
4	إجمالي الإنفاق على الاستثمار لقطاع الحكومة	80	
			130
5	التغير في المخزون السلعي بالزيادة		40
	الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار		330
6	الصادرات من السلع والخدمات		20
7	الواردات من السلع والخدمات		15 –

	الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي		335
8	صافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي		15
	الإنفاق على إجمالي الناتج القومي بسعر السوق		350
9	إهلاك رأس المال القومي		20
	الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر السوق		330
10	+ الإعانات		10
			340
11	– الضرائب غير المباشرة		8 –
			322

مثال تطبيقي:

على كيفية قياس الدخل والناتج والإنفاق القومي:

فيما يلي بيانات النشاط الاقتصادي لإحدى الدول عن السنة المنتهية (القيم بالمليون وحدة نقدية). الإنتاج الإجمالي بسعر السوق 790 م.و.ن والمدفوعات لعوامل الإنتاج أجور 280 م.و.ن وفوائد 96 م.و.ن، إيجارات 89 م.و.ن، أرباح موزعة م.و.ن ، أرباح موزعة 85 م.و.ن والاستهلاك الشخصي 250 م.و.ن والحكومي 150 م.و.ن ، والتكوين الرأسمالي الإجمالي 250 م.و.ن ، والصادرات 190 م.و.ن والواردات 50 م.و.ن ، وإعانات الإنتاج 70 م.و.ن والضرائب غير المباشرة 140 م.و.ن وتبلغ دخول عوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج القومي 16 م.و.ن ودخول عوامل الإنتاج الوطنية التي ساهمت في الخارج 40 م.و.ن فإذا علمت أن الصادرات على أساس القيمة (F.O.B) بالإضافة إلى رسوم نقل وتأمين مدفوعة نتيجة خدمات 5 مليون أما الواردات بالقيمة (CIF) كما يبلغ إهلاك رأس المال الثابت 170 م.و.ن.

والمطلوب:

قياس الدخل القومي والإنفاق القومي والناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج:

1. قياس الدخل القومي:

أجور	280
فوائد	96
إيجارات	89
أرباح موزعة	85
الناتج المحلي = الدخل المحلي الصافي في بتكلفة عوامل الإنتاج	550
+ دخول عوامل وطنية	40
– دخول عوامل أجنبية	(16)
الدخل القومي الصافي بتكلف عوامل الإنتاج	574

2. الإنفاق القومي:

إنفاق استهلاكي شخصي	250	
+ إنفاق استهلاكي حكومي	150	
		400
+ إنفاق استثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)		250
+ الصادرات	190	
– الواردات	50	
		140
الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق		790

- الإهلاك		170
الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق		620
+ إعانات		70
- ضرائب غير مباشرة		(140)
الإنفاق المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج		550
+ دخول عوامل وطنية		40
- دخول عوامل أجنبية		(16)
الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج		574

3. قياس الناتج القومي:

الإنتاج الإجمالي المحلي بسعر السوق	790
- إهلاك رأس المال	170
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	620
+ إعانات	70
- ضرائب غير مباشرة	(140)
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	550
+ دخول عوامل إليه وطنية	40
- دخول عوامل إليه أجنبية	(16)
الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	574

العلاقة بين الطرق الثلاث لاحتساب الدخل القومي:

يتضح من تركيب الدخل القومي والطرق الثلاث لاحتسابه بأن هناك علاقة وثيقة ومتداخلة بين تلك الطرق، وأنه متى ما توفرت المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة التي تمكن الباحث من التوصل إلى النتائج النهائية للدخل القومي والإنفاق

القومي والناتج القومي فإن تلك العلاقة يمكن توضيحها بثلاثة مراحل على النحو التالي:

العلاقة الأولى:

صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + استهلاك رأس المال الثابت المحلي + الضرائب غير المباشرة - الإعانات	=	الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي + (الصادرات — الاستيرادات)

العلاقة الثانية:

الدخل القومي	=	صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + صافي دخول عوامل الإنتاج من بقية أنحاء العالم

العلاقة الثالثة:

الدخل القومي	=	الإنفاق الاستهلاكي + صافي تكوين رأس المال + (الصادرات — الاستيرادات) + صافي دخول عوامل الإنتاج من بقية أنحاء العالم - الضرائب غير المباشرة + الإعانات

☒ مزايا وعيوب طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق في الحساب

المزايا:

- إن تطبيق طريقة الإنتاج (تدفق السلع) في احتساب تكوين رأس المال الثابت يسمح للإحصائي:

1. بتقسيم تكوين رأس المال حسب نوع الاستثمار والصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية.
2. بتعريف السلع الداخلة ضمن الإحصاء حسب تعريف الإحصائي نفسه، بعكس الحال لو طبقت طريقة الإنفاق عندها سوف يصنف كمصروف وفق تعريف المحاسبين.

- اما اذا طبقنا طريقة الانفاق فان هذا يعني تسليمنا مبدئيا بما هو متعارف عليه في أصول الحسابات عند التمييز بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية. وعليه فإن استخلاص المصروفات الرأسمالية من سجلات الحسابات تعطينا نتائج:

1. تعكس قرار المحاسبين فيما هو موجود وما هو مطلوب
2. تضمن نوعا من الانسجام الداخلي في الحسابات القومية
3. تتجنب الشروح المطولة لمفهوم المصروفات الرأسمالية الواجب إدراجها في الاستمارات الإحصائية لتجميع البيانات

العيوب

- المعلومات المستقاة من السجلات الحسابية قد تؤدي إلى نوع من عدم التجانس في تعريف المصروفات الرأسمالية بين المؤسسات وذلك تبعا لكبر أو حجم المؤسسة. فمثلا تعتبر الشركات الكبيرة انفاقها على العدد اليدوية مصروفا جاريا، بينما تعتبره المؤسسات الصغيرة مصروفا رأسماليا.

- الاعتماد الكلي على سجلات المحاسبين قد ينتج إحصاء لرأس المال الثابت أقل من الإحصاء الفعلي.

إن اتسام كل طريقة من طرق الاحتساب ببعض المزايا والعيوب لا يعني إمكانية الاعتماد على طريقة واحدة دون أخرى لان الواقع العملي يفرض على الباحث استخدام الطريقتين في آن واحد خاصة في الدول النامية وذلك للسببين التاليين:

1. قلة المعلومات الإحصائية عن القطاعات الاقتصادية والمتوفر منها يصعب جمعه وتنسيقه بالشكل المطلوب.
2. وجود بعض المعاملات التي لا تدخل في مجال التبادل النقدي (العمل المباشر في الريف أو مصروفات غير مسجلة في الحضر).

بسبب هذه الصعوبات فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام الطريقتين معاً، طريقة الانتاج وطريقة الانفاق، لتقدير تكوين رأس المال الثابت. فطريقة الانتاج تساعد في احتساب تكوين رأس المال في المكائن والمعدات والآلات ووسائط النقل لأن تلك السلع تكون في الغالب مستوردة وان المصدر الرئيسي للمعلومات عنها هو إحصاءات التجارة الخارجية.

أما طريقة الانفاق فتستخدم لاحتساب تكوين رأس المال في الأبنية والإنشاءات الأخرى، ولاحتساب تكوين رأس المال في القطاع العام بشكل خاص لأن مصادر المعلومات في هذه الحالة ستكون ميزانيات الدولة.

الفصل التاسع

النظام المحاسبي في الحسابات القومية

النظام المحاسبي في الحسابات القومية

الإطار المحاسبي القومي هو أداة علمية لوصف مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد مظهرة تطور الدخل وتغيرات عوامله وتوزيع العوائد على العوامل ملخصة بذلك نتائج النشاط الاقتصادي للوطن ومؤدية نفس الدور الذي يقوم به نظام المحاسبة في المؤسسات الفردية.

وعلى المستوى القومي يجب أن يتوافر في النظام المحاسبي ما يلي:

1. أن يكون النظام أو الإطار قادراً على تبيان التركيب الهيكلي للاقتصاد وإظهار العلاقات الأساسية المؤثرة على نموه وتطوره.
2. أن يكون النظام واضحاً وبسيطاً يسهل فهمه وتطبيقه.

تقسيم النشاط الاقتصادي:

درجت العادة في إطار الحسابات القومية أن يتم التقسيم وفقاً لأحد ثلاثة أشكال هي:

1. التقسيم حسب الفعالية.
2. التقسيم حسب المؤسسات.
3. التقسيم حسب المصدر الصناعي.

1) التقسيم حسب الفعالية:

أي أن يتم تقسيم النشاط الاقتصادي (الصفقات والعمليات الاقتصادية) بحسب فعاليتها أو وظيفتها بغض النظر عمن قام بها من مؤسسات وأفراد والفعالية الاقتصادية إما أن تكون إنتاج أو استهلاك أو ادخار واستثمار، والأصل هو الفعالية الأولى والثانية أما الثانية فما هي إلا تحصيل حاصل، نستنتج من ذلك وجود فعاليتين أساسيتين في الاقتصاد هما الإنتاج والاستهلاك، ولكن هل يمكن تصنيف

الأفـراد في مجتمـع مـا إلى افـراد مسـتهلكين يقومـون بفعاليـة الاسـتهلاك فقـط وأفـراد آخـرين يقومـون بفعاليـة الإنتـاج فقـط؟ إن هـذا لا يمكـن إلا في الحـالات النظريـة الافتراضية لأغراض تسهيل عملية التحليل الاقتصادي.

الأفراد الذين يقومون بشراء حاجاتهم الشخصية من السوق مـن لبـاس وغـذاء وغير ذلـك فهـم يصنفون مسـتهلكين يقومـون بفعاليـة الاسـتهلاك وذات الأفـراد عنـدما يذهبون إلى العمل فهـم منتجـون يقومـون بفعاليـة الإنتـاج، وعنـدما يـدخرون جـزءاً مـن مداخيلـهم ويشـترون بهـا أسـهماً أو يسـتثمرونها بشـكل مسـتقل فهـم يقومـون بفعاليـة الادخـار والاسـتثمار، إذاً ذات الأفـراد وقـد قـاموا بفعاليـات اقتصـادية عـدة ولا يمكـن تصـنيفهم بفعاليـة دون أخـرى وبالتـالي المسـتهدف مـن تصـنيف حسـب الفعاليـة هـو النشـاط الاقتصـادي. والصـفقات والعمليـات الاقتصـادية الـتي يقـوم بهـا الأفـراد ولـيس الأفراد ذاتهم.

وفقاً لتقسيم حسب الفعالية إذاً يمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين همـا قطـاع المنتجين وقطاع المستهلكين على أن أغلب المحاسبين القـوميين يرتـأون زيادة قطـاع ثالـث هـو القطـاع الحكـومي وآخـرون يرغبـون إحـداث قطـاع رابـع للعـالم الخـارجي يشـمل الصـفقات والعمليـات المتبادلـة مـع بقيـة بلـدان العـالم الأخـرى والـرأي في إضـافة قطـاع الحكومـة يبرره القـول بأن طبيعـة الأعمـال الحكوميـة تختلـف اختلافاً بيناً عـن طبيعـة الأعمـال الخاصـة، ففـي القطـاع الخـاص يكـون الهـدف مـن مزاولـة النشـاط تـأمين أكـبر ربح ممكـن بينمـا لا تهـدف الأعمـال الحكوميـة إلى تحقيـق ربـح أكـبر وإنمـا إلى تقـديم خـدمات للمجتمـع ولـو كـان المشـروع الـذي تقـوم بـه خاسـراً مـن حيـث المـوارد والنفقـات ولهذا يتوجب أن يفرد لمجموع النشاط الحكومي قطاع خاص به.

أمـا إحـداث قطـاع خـاص بالعـالم الخـارجي فيؤيـده أن العمليـات والصـفقات المتعلقـة بالعـالم الخـارجي لا تتـأثر فقـط باتجاهـات المقـيمين في الـوطن وإنمـا تتـأثر بالسـلوك الاقتصـادي لغيرهـم مـن المنـتجين والمستهلكين المقـيمين في بقيـة دول العـالم الأمر الذي يدفع المحلل الاقتصادي لعزل هذه العمليات والصفقات عن تلـك الـتي تكـون محـدداتها محلية داخلية من واقع هذا الوطن وحده.

وعلى أساس هذا التقسيم حسب الفعالية يكون لدينا في الاقتصاد أربعة قطاعات كما يلي:

أ. قطاع المنتجين ويضم عمليات جميع الأشخاص الذين قاموا بفعالية إنتاجية.
ب. قطاع المستهلكين ويضم جميع الفعاليات المتعلقة بالاستهلاك.
ج. قطاع الحكومة ويدخل فيه النشاط الحكومي.
د. قطاع العالم الخارجي ويتضمن جميع العمليات بين المقيمين في الوطن وبين غير المقيمين.

2) التقسيم حسب المؤسسات:

معيار التقسيم حسب المؤسسات هو طبيعة القائمين بالعمليات الاقتصادية وليس نوعية الفعالية الاقتصادية كما هو الحال في التقسيم السابق إذاً المهم هنا هو تصنيف المؤسسات القائمة بالعمليات الاقتصادية وتصنف وفقاً لأربعة قطاعات كل منها يقوم بفعالية الإنتاج والاستهلاك وهذه القطاعات هي:

أ. قطاع الأعمال: ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها القطاع سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية أو استثمارية.
ب. القطاع العائلي: ويشمل جميع العمليات التي تتعلق بالأسر من حيث الدخل والاستهلاك والادخار يضاف إليها المعلومات المتعلقة بالمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح كالجمعيات الخيرية.
ج. القطاع الحكومي ويشمل النشاط الحكومي.
د. قطاع العالم الخارجي ويتضمن العمليات القائمة بين المقيمين وغير المقيمين.

3) التقسيم حسب المصدر الصناعي:

معيار التقسيم حسب المصدر الصناعي هو مصدر الخدمة أو السلعة الاقتصادية المنتجة فإن كانت السلعة منتجاً زراعياً فيكون مصدرها قطاع الزراعة وإن كانت عبارة عن خدمة نقل للركاب أو البضائع يكون مصدرها قطاع النقل وهكذا.

أما عدد القطاعات من الصعب تحديده فقد نقسم قطاع الصناعة فقط مثلاً إلى صناعة استخراجية وصناعة تحويلية، وقد نقسم الصناعة التحويلية إلى عدد كبير من القطاعات كذلك الصناعة الاستخراجية، إذاً طبيعة التقسيم وعدد القطاعات تعود لطبيعة وخصوصية الاقتصاد المعني التي تتحدد بطبيعة وحجم ثرواته الطبيعية والبشرية وطبيعة وحجم إنتاجه من السلع والخدمات الاقتصادية والأهمية النسبية لتلك المنتجات بالنسبة لبعضها وللاقتصاد بمجمله.

والغالب في أكثر الدول التقسيم إلى عدد محدد من القطاعات لا يتجاوز إحدى عشر أو اثني عشر قطاعاً كما يلي:

أ. قطاع الزراعة.
ب. قطاع الصناعات الاستخراجية (مقالع، مناجم، استخراج النفط...).
ج. قطاع الصناعات التحويلية.
د. قطاع البناء والتشييد.
ه. قطاع الكهرباء والماء والخدمات الصحية.
و. قطاع النقل والمواصلات والتخزين.
ز. القطاع التجاري.
ح. قطاع المال والتأمين وإدارة العقارات.
ط. قطاع الإيجارات.
ي. القطاع الحكومي.
ك. قطاع الخدمات.
ل. قطاع العالم الخارجي.

هذا التقسيم مبني على التفسير الكنزي من أن المجموعات الاقتصادية المتجانسة تقوم بوظائف أو فعاليات متجانسة كالإنتاج والاستهلاك والادخار والتبادل مع العالم الخارجي.

عرض معلومات الحسابات القومية:

من الممكن أن تعرض معلومات الحسابات القومية بواحد من أربعة أساليب:

أ. أسلوب الحسابات العادية.

ب. أسلوب جدول الميزانية أو القائمة.

ج. أسلوب المصفوفات.

د. أسلوب المعادلات.

وسوف نشرح أسلوب الحسابات العادية باعتباره الأساس بالنسبة للطرق الأخرى.

الفصل العاشر

الحسابات الاقتصادية القومية حسب الفعالية

الحسابات الاقتصادية القومية حسب الفعالية

إن الفعاليات الأساسية التي رأيناها هي الإنتاج والاستهلاك والفعالية الحكومية والتبادل مع العالم الخارجي وهذا يستدعي وجود أربعة حسابات يصف كل منها كل الفعاليات المشار إليها.

كما يجب إيجاد حساب خاص يشمل حركة الادخار والاستثمار الناتجة عن هذه الفعاليات كلها ولذلك يلزم خمس حسابات لتصوير تلك الفعاليات الاقتصادية وهذه الحسابات هي:

1. حساب الإنتاج (حساب المنتجين أو حساب قطاع الأعمال).
2. حساب الاستهلاك (حساب المستهلكين أو حساب قطاع العائلي).
3. حساب الحكومة والإدارات العامة.
4. حساب العالم الخارجي (حساب الصفقات الخارجية).
5. حساب الادخار والاستثمار.

أولاً: تركيب الحساب الأول – حساب الإنتاج أو حساب المنتجين:

إن حساب الإنتاج كأي حساب كان يتألف من طرفين: طرف الموارد وطرف الاستخدامات، أما طرف الموارد فيتألف من البنود التالية:

1. المبيعات إلى المستهلكين:

وهذا البند ينقسم إلى قسمين:

- الاستهلاك الخاص.
- الاستهلاك العام.

أما الاستهلاك الخاص فيشمل كل ما ينفقه الأفراد والأسر والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح من أجل شراء السلع والخدمات من قطاع المنتجين ما عدا الإنفاق على المباني.

أما الاستهلاك العام فيشمل كل الإنفاق الذي تقوم به الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل أعمالها الجارية وليس من أجل تكوين رأسمالي.

2. المبيعات إلى المنتجين:

من أجل التكوين الرأسمالي وهذا البند يتألف من الأقسام التالية:

- الاستثمار الخاص.
- الاستثمار العام.
- أما الاستثمار الخاص فهو يتمثل في:
- مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص.
- التغير في المخزون.

ويشمل مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص جميع ما ينفقه المنتجون في مدة معينة على البضائع والخدمات الإنتاجية التي تضاف إلى الرصيد الموجود لرأس المال لاستعمالها في الإنتاج، وهي تشمل إنفاق قطاع المستهلكين على المباني أيضاً، أما التغير في المخزون فيشمل الزيادات والنقص في البضائع الاستهلاكية الذي يطرأ على الموجود في المستودعات في أول السنة وفي آخرها.

أما الاستثمار العام فيشمل:

- الإنفاق الحكومي على تكوين المشاريع الإنتاجية الحكومية.
- التغير في مخزون المشاريع الإنتاجية الحكومية.

3. صافي التبادل مع العالم الخارجي:

هذا البند في الحقيقة يمثل الفرق بين التصدير وعوائد الدخل للمقيمين من الخارج أولاً وبين الاستيراد وعوائد الدخل لغير المقيمين في الوطن ثانياً. ومجموع هذه الموارد يشكل ما يعرف بمجمل الإنفاق على الناتج القومي أو مجمل الناتج القومي. أما طرف الاستخدامات فيتألف من البنود التالية:

4. مدفوعات المنتجين للأفراد:

وهذا البند يتضمن الفقرات التالية:

- تعويضات العمل والاستخدام من:

  - الاستخدام الخاص.
  - الاستخدام الحكومي.

- الفوائد وأرباح الاسم المدفوعة.
- دخل الاستحداث ويشمل:

  - دخل المزارعين.
  - ريع العقارات.
  - دخل المهن والحرف في القطاع غير المنظم.

5. مدفوعات المنتجين إلى الحكومة:

ويشمل هذا البند على الفقرات التالية:

- ضرائب دخل الشركات المساهمة.

  - ضرائب الأراضي والعقارات (حيث تعد هذه الضرائب من الضرائب غير المباشرة ما لم تكن في الواقع مجرد وسيلة لتحصيل ضريبة دخل من الأفراد).

- ضرائب مباشرة على البضائع والخدمات.
- ناقصاً منها الإعانات التي تدفعها الحكومة للتشجيع على الإنتاج أو بيعه بأقل من كلفته.

6. المحتجز لدى المنتجين:

ويشمل هذا البند:

- اهتلاك رأس المال أي قيمة ذلك الجزء من رأس المال الذي اهتلك أثناء الإنتاج.
- الأرباح التي يعاد استثمارها وهي تشمل جميع عمليات التمويل الذاتي التي يقوم بها أصحاب المشاريع والمؤسسات من أجل التكوين الرأسمالي.

ومجموع هذه الاستخدامات يشمل ما يسمى بمجمل الدخل القومي.

ثانياً: تركيب الحساب الثاني – حساب الاستهلاك (حساب الدخل والمصروف الشخصي):

يتألف طرف الموارد في هذا الحساب مما يلي:

1. المدفوع إلى الأفراد بوساطة المنتجين أي من:

- تعويضات العمل والاستخدام.
- فوائد رأس المال وأرباح الأسهم المدفوعة.
- دخل الاستحداث.

2. المحول إلى الأفراد كإعانات من كلٍّ من الحكومة والعالم الخارجي.

ومجموع هذه الموارد يشكل ما يعرف بالدخل الشخصي. أما طرف الاستخدامات فيتألف من البنود التالية:

1) الإنفاق على الاستهلاك الخاص.
2) الضرائب المباشرة.
3) الإعانات والتحويلية إلى العالم الخارجي (إن وجدت).
4) الادخار أو العجز.

ثالثاً: تركيب الحساب الثالث – الحساب الحكومي والإدارات العامة:

يتألف طرف الموارد فيه مما يأتي إلى الحكومة من الموارد التالية:

1. مدفوعات المنتجين إلى الحكومة ويشمل:

- ضرائب دخل الشركات المساهمة.
- ضرائب الأملاك (الأراضي والعقارات).
- ضرائب غير مباشرة.

2. مدفوعات الأفراد من الضرائب المباشرة:
3. عوائد أملاك الدولة.
4. المدفوعات التحويلية التي تتلقاها الحكومة من الخارج.

أما طرف الاستخدامات فيمثل كيف استعملت الحكومة هذه الموارد:

1. في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات.

- سلع وخدمات استهلاكية من حيث هي (استهلاك عام).
- سلع وخدمات استثمارية من حيث هي (استثمار عام).

2. مدفوعات تحويلية كإعانات إلى:

- الأفراد.
- المنتجين.

- العالم الخارجي.

3. الادخار الحكومي (أو العجز).

رابعاً: تركيب الرابع – حساب العالم الخارجي:

يتألف طرف الموارد لحساب العالم الخارجي من:

1) استيراد البضائع والخدمات.
2) الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن.
3) المدفوعات التحويلية كإعانات إلى الخارج:

- من الحكومة.
- من الأفراد.

ومجموع الموارد يمثل مجموع المدفوعات المستحقة للعالم الخارجي على الوطن. أما طرف الاستخدامات فيشمل:

1) تصدير السلع والخدمات.
2) الدخل المتحصل للمقيمين من أبناء الوطن في العالم الخارجي.
3) المدفوعات التحويلية كإعانات من الخارج:

- إلى الحكومة.
- إلى الأفراد.

4) صافي الاقتراض (الإقراض) إلى العالم الخارجي.

ومجموع هذه الاستخدامات يمثل مجموع المدفوعات المستحقة للوطن على العالم الخارجي.

خامساً: تركيب الحساب الخامس – حساب الادخار والاستثمار:

يشمل طرف الموارد لهذا الحساب:

1) ادخار الأفراد.
2) الأرباح المعاد استثمارها.
3) اهتلاك رأس المال.
4) إنفاق الحكومة على الاستثمار.
5) الادخار الحكومي (العجز).
6) صافي الاقتراض (الإقراض) من الخارج.

ويمثل هذا المجموع المدخرات التي استعملت في تمويل الاستثمار، أما طرف الاستعمالات فيمثل:

1) مجمل تكوين رأس المال الثابت.

- في القطاع الخاص.
- في القطاع الحكومي.

2) التغير في المخزون.

وسنعرض فيما يلي الحسابات الخمسة وفق البنود السابقة الذكر في كل حساب:

حـ/ المنتجين

موارد رقم العملية	البيان	الحساب المقابل	استعمالات رقم العملية	البيان	الحساب المقابل
	1- المدفوع إلى الأفراد			1- المبيعات الاستهلاكية	
	أ- تعويضات العمل والاستخدام		15-1	أ- استهلاك خاص	1-2
1-1	- استخدام خاص	5-2	16-1	ب- استهلاك عام	1-3
2-1	- استخدام عام	6-2		2- المبيعات الإنتاجية	
3-1	ب- أرباح الأسهم وفوائد رأس المال	8-2	17-1	أ- استثمار خاص	1-5
	ج- دخل الاستحداثات		18-1	ب- استثمار عام	2-3
4-1	- المزارعون	7-2	19-1	ج- صافي التغير في المخزون	3-5
5-1	- العقارات	7-2		3- التعامل مع العالم الخارجي	
6-1	- دخل المهن الحرة	7-2	20-1	أ- تصدير البضائع والخدمات	1-4
	2- المدفوع للحكومة		21-1	ب- دخل المقيمين من العالم الخارجي	2-4
7-1	أ- ضرائب دخل الشركات المساهمة	7-3	22-1	ج- ناقصاً منها استيراد البضائع والخدمات	6-4
8-1	ب- ضرائب الأملاك .	8-3	23-1	د- ناقصاً منها دخل غير المقيمين في الوطن	7-4
9-1	ج- ضرائب غير مباشرة	9-3			
10-1	د- عوائد أملاك الدولة	11-3			
11-1	هـ- ناقصاً منها إعانات الإنتاج	4-3			
12-1	و- دخل الدولة من أعمالها الإنتاجية	12-3			
	3- المحتجز لدى المنتجين				
13-1	أ- اهتلاك رأس المال	6-5			
14-1	ب- أرباح معاد استثمارها	5-5			
	مجمل الدخل القومي بسعر السوق			مجمل الإنفاق على الناتج القومي	

استخدامات — ح/ المستهلكين — موارد

رقم العملية	بيان	الحساب المقابل	رقم العملية	بيان	الحساب المقابل
1 –2	الإنفاق على الاستهلاك الخاص	15 –1		تعويضات الأجور والاستخدام	
2 –2	ضرائب مباشرة للحكومة	10 –3	5 –2	– استخدام خاص	1 –1
3 –2	إعانات للخارج	9 –4	6 –2	– استخدام حكومي عام	6 –1
4 –2	إدخار الأفراد	4 –5	7 –2	– دخل الاستحداثات (ما عدا الأملاك العامة)	(6،5،4) –1
			8 –2	– أرباح المساهمين الموزعة وفوائد رأس المال	3 – 1
				الإعانات	
			9 –2	– حكومية	3 –3
			10 –2	– خارجية	3 –4
	مجموع الإنفاق الشخصي			مجموع الدخل الشخصي	

استخدامات　　　　　　ح/ الحكومة　　　　　　موارد

رقم العملية	بيان	الحساب المقابل	رقم العملية	بيان	الحساب المقابل
	مشتريات الحكومة			الضرائب التي تلقتها الحكومة	
1–3	– الاستهلاك	8–1	7–3	– ضرائب دخل الشركات	7–1
2–3	– الاستثمار	18–1	8–3	– ضرائب الأملاك	8–1
	إعانات		9–3	– ضرائب غير مباشرة	9–1
3–3	– للأفراد	9–2	10–3	– ضرائب مباشرة	2–2
4–3	– للمنتجين	11–1	11–3	– عوائد أملاك الدولة	10–1
5–3	– للعالم الخارجي	8–4	12–3	– دخل الدولة من أعمالها الإنتاجية	12–1
6–3	الادخار الحكومي	8–5	13–3	– إعانات العالم الخارجي	4–4
	مجموع الإنفاق والتوفير الحكومي			مجموع وأردات الحكومة	

استخدامات — حـ/ العالم الخارجي — موارد

رقم العملية	بيان	الحساب المقابل	رقم العملية	بيان	الحساب المقابل
1–4	تصدير البضائع والخدمات	20–1	6–4	استيراد البضائع والخدمات	22–1
2–4	حساب المقيمين في الخارج	21–1	7–4	حساب غير المقيمين في الوطن	23–1
3–4	إعانات للأفراد من العالم الخارجي	10–2		إعانات للخارج	
4–4	إعانات للحكومة من العالم الخارجي	13–3	8–4	– حكومة	5–3
5–4	صافي الاقتراض من العالم الخارجي	9–5	9–4	– من الأفراد	3–2
مجموع الواردات من الخارج			مجمل الدفع إلى الخارج		

استخدامات — حـ/ الادخار والاستثمار — موارد

رقم العملية	بيان	الحساب المقابل	رقم العملية	بيان	الحساب المقابل
	مجمل تكوين رأس المال الثابت		4–5	إدخار الأفراد	4–2
1–5	– خاص	7–1	5–5	أرباح معاد استثمارها	14–1
2–5	– حكومي	7–5	6–5	اهتلاك رأس المال	13–1
3–5	– مجمل تكوين رأس المال المتغير أو	19–1	7–5	إنفاق الحكومة على الاستثمار	2–5
	صافي التغير في المخزون		8–5	إدخار الحكومة	6–3
			9–5	صافي الاقتراض من الخارج	5–4
	مجمل الاستثمار			مجمل الاستثمار	

أ. بواسطة المصفوفات:

حيث تمثل الأسطر موارد القطاعات المختلفة للاقتصاد ومصادر هذه الموارد (أي موارد كل قطاع من القطاعات الأخرى). وتمثل الأعمدة استعمالات القطاعات المختلفة للاقتصاد (أي استعمالات القطاعات المختلفة من كل قطاع على حده). وتعتبر المصفوفة الجدول الملخص للوقائع الاقتصادية التي تجري في مختلف قطاعات الاقتصاد إذ بواسطتها يتمكن المحاسب القومي وبالنظر إلى المصفوفة الإلمام التام باستخدامات وموارد كل قطاع على حده بالنسبة للقطاعات المختلفة الأخرى.

حالة تطبيقية:

في دراسة التكاليف المعيشية تبين أن الأسر قد استهلكت بما قيمته (3100)م. وقد تلقت الأسر(1500)م أجور من العمل في القطاع الخاص و(900)م أجور من القطاع العام. وقد تلقت الأسر (400)م كأرباح أسهم وفوائد على رأس المال بنسبة(1/3) و(280) لقاء تأجير العقارات والأراضي و(40)م لقاء تأجير أملاك الدولة.

وقد بلغ ربح الاستحداث في القطاع الزراعي(125)م وفي القطاع الصناعي(100)م وفي القطاع التجاري وبقية القطاعات(275)م، أما بالنسبة للاستثمارات فقد قام المنتجون ببيع بضائع إنتاجية إلى الدولة بمقدار(140)م ، وقد دفعت الدولة رواتب وأجور وثمن قرطاسية ومحروقات ومواد استهلاكية مختلفة مبلغ قدره(6009)م. ويبلغ تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص(600)م، أما التغير في المخزون فكان بمقدار (60)م بالزيادة.

وقامت الحكومة بجمع ضرائب غير مباشرة (440)م بما فيها ضرائب الأملاك، كما حصلت على (100)م كضرائب من الشركات، وأعطت المنتجين إعانات إنتاج بمقدار(60)م وحققت ضرائب دخل على الأفراد بمقدار(150)م وأعطتهم إعانات بسبب الكوارث بمقدار (10)م، وتلقت من دولة أخرى صديقة بمقدار (40)م على شكل إعانة.

فإذا علمت أن المنتجين صدّروا بضائع وخدمات قيمتها(860)م، واستوردوا بضائع وخدمات بمقدار (900) م. ويلغ دخل المقيمين على العالم الخارجي (دخول العمل والملكية والتنظيم) (80) م. بينما بلغ دخل غير المقيمين على الوطن (دخول العمل والملكية والتنظيم الأجنبي) (100) م.وقدر اهتلاك رأس المال الثابت بمقدار (150) م. وقد قام الأفراد بتحويل إعانات للعالم الخارجي بمقدار (35) م، كما أنهم تلقوا من العالم الخارجي تحويلات في شكل إعانات بلغت (25) م.

والمطلوب:

أولاً: حساب الأرباح المحتجزة.

ثانياً: أعداد الحسابات التالية وفق نظام الفعالية (أسلوب الحسابات العادية)

ثالثاً: أعداد الحسابات التالية وفق نظام الفعالية (أسلوب المصفوفات)

الحل

أولاً وثانياً:

1– حـ/ الناتج القومي(حـ/المنتجين)

الاستخدامات		الموارد	
	المدفوع للأفراد (دخول للأفراد):		المبيعات إلى المستهلكين:
2400	الأجور	3100	الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص
	1500 خاص	0600	الإنفاق على الاستهلاك النهائي العام
	0900 عام		المبيعات إلى المنتجين:
400	فوائد وأرباح الأسهم (نسبة 1:3)		
	100 فوائد رأس المال	0600	تكوين رأس المال الثابت الخاص
	300 أرباح الأسهم		
0780	دخل التنظيم (أرباح)	0140	تكوين رأس المال الثابت العام
	125 دخل المزارعين		التغير في المخزون
	280 ريع العقارات	0060	
	100 دخل الصناعيين		صافي التعامل مع العالم الخارجي
	275 دخل التجاريين		
	المدفوع للحكومة (دخل الحكومة)	0860	تصدير (حصيلة صادرات)
0100	ضرائب دخل الشركات	0080	دخل المقيمين على العالم الخارجي
0440	ضرائب غير مباشرة	– 0900	(ناقصاً) الإنفاق على الواردات
– 0060	(ناقصاً) إعانات الإنتاج	– 0100	(ناقصاً) دخل غير المقيمين على الوطن
0040	عوائد أملاك الدولة		
	المحتجز لدى المنتجين:		
0150	اهتلاك رأس المال الثابت		
0190	الأرباح المحتجزة رصيد		
4440	مجمل الناتج القومي بسعر السوق	4440	مجمل الإنفاق على (أي تمويل) الناتج القومي بسعر السوق

2- حساب الدخل والمصروف الشخصي

الاستخدامات		الموارد	
3100	الإنفاق على الاستهلاك النهائي الخاص		المدفوع للأفراد من المنتجين:
0150	الضرائب المباشرة على الأفراد	2400	تعويضات العمل والاستخدام (تعويضات المشتغلين)
		0400	فوائد وأرباح الأسهم
0035	إعانات (تحويلات) إلى الخارج	0780	أرباح التنظيم
			التحويلات إلى الأفراد:
0330	الادخار الخاص رصيد	0010	من الحكومة
		0025	من العالم الخارجي
3615	الإنفاق والادخار الشخصي	3615	الدخل الشخصي

3- حساب الحكومة

الاستخدامات		الموارد	
	مشتريات الحكومة:		الضرائب التي حصلتها الحكومة:
600	من السلع والخدمات	100	ضرائب دخل الشركات
140	من السلع الإنتاجية	440	ضرائب غير مباشرة
		150	ضرائب مباشرة على الأفراد (من الأفراد)
	إعانات في شكل تحويلات:	040	عوائد أملاك الدولة:
010	إلى الأفراد		إعانات للحكومة في شكل تحويلات:
060	إلى المنتجين	040	من الخارج
		040	العجز الحكومي رصيد[1]
810	مجموع الإنفاق والادخار	810	مجموع المتحصلات والعجز

4- حساب العالم الخارجي

الاستخدامات (متحصلات الوطن من العالم الخارجي)	الموارد (مدفوعات الوطن إلى العالم الخارجي)

(1) يمكن أيظهر بقيمة سالبة في جانب الاستخدامات.

860	قيمة الصادرات من السلع والخدمات		قيمة الواردات من السلع والخدمات
080	دخل المقيمين	100	دخل غير المقيمين (العمال الأجانب)
	مدفوعات (تحويلات) من الخارج إلى الوطن		مدفوعات (تحويلات) إلى الخارج
040	إلى الحكومة	035	من الأفراد
025	إلى الأفراد		
030	صافي الاقتراض من العالم الخارجي رصيد		
1035	مجموع المتحصلات من العالم الخارجي (أي استخدامات العالم الخارجي)	1035	مجموع المدفوعات للعالم الخارجي (أي موارد العالم الخارجي)

5- حساب الادخار والاستثمار (تمويل وتكوين رأس المال الثابت)

الاستخدامات (تكوين رأس المال)		الموارد (تمويل تكوين رأس المال)	
740	مجمل تكوين رأس المال الثابت المحلي	330	الادخار الخاص
	600 في القطاع الخاص	190	الأرباح المحتجزة
	140 في القطاع العام	150	(احتياطات) اهتلاك رأس المال
060	التغير في المخزون (بالزيادة)	140	الإنفاق الحكومي على الاستثمار (أي التمويل الحكومي للاستثمار)
040	العجز الحكومي (الذي يمكن أن يظهر بقيمة سالبة في جانب الموارد ويتساوى الجانبان عند 800)	030	الاقتراض من الخارج (رصيد)
840	مجمل الاستثمار	840	مجمل الادخار

ب. عرض المعلومات السابقة ضمن الحسابات الاقتصادية القومية وفقاً للتقسيم حسب الفعالية بواسطة أسلوب المصفوفات:

يتم إعداد جدول مؤلف من خمسة حسابات أفقياً وعمودياً فإن الموارد توضع في صفوف والاستخدامات في أعمدة كما في الآتي بحسب الحالة التطبيقية المعطى معنا في الفقرة السابقة:

الموارد / الاستعمالات	ح/ المنتجين	ح/المستهلكين	ح/الحكومة	ح/العالم الخارجي	ح/ الادخار والاستثمار	الإجمالي
ح/ المنتجين	×	3100 الاستهلاك الخاص	600 استهلاك عام 60 إعانات إنتاج	860 صادرات 80 دخل المقيمين	600 استثمار خاص 140 استثمار عام 60 تغيير المخزون	5500
ح/المستهلكين	2400 أجور 400 فوائد 780 دخل الاستحداث	×	10 إعانات للأفراد	25 إعانات للأفراد	–	3615
ح/الحكومة	100 ض.دخل الشركات 440 ض.غ.م 40 عوائد أملاك	150 ضرائب مباشرة	×	40 إعانات من الخارج	–	770
ح/العالم الخارجي	900 واردات 100 دخل غير المقيمين	35 إعانات للخارج	–	×	–	1035
ح/ الادخار والاستثمار	190 أرباح غير موزعة 150 اهتلاك	330 ادخار خاص(رصيد)	140 استثمار عام(_40) عجز حكومي	30 صافي الاقتراض	×	800
الإجمالي	5500	3615	770	1035	800	×

الفصل الحادي عشر

الحسابات الاقتصادية القومية
حسب المؤسسات
(هيئة الأمم المتحدة)

الحسابات الاقتصادية القومية حسب المؤسسات
(هيئة الأمم المتحدة)

يختلف نظام المؤسسات للحسابات القومية (والذي يدعى بنظام الأمم المتحدة) عن نظام الفعالية في كونه يتعامل مع كل مؤسسة على حدا ويرصد الفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها تلك المؤسسة (من إنتاج واستهلاك وادخار) ويظهرها في نظام محاسبي مترابط، وكنا قد حددنا أنواع المؤسسات بالتقسيم التالي: (كقطاع الأعمال- القطاع العائلي - القطاع الحكومي- قطاع العالم الخارجي) أو يمكن إتباع أنماط أخرى للتقسيم حسب المؤسسات كما بينا ذلك ولكن المشكلة هي في كثرة عدد الحسابات اللازمة لإظهار النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا النظام المحاسبي، فإذا كان لدينا أربعة قطاعات فقط هذا يعني أنه يلزمنا تنظيم اثنا عشر حساباً (لكل قطاع ثلاثة حسابات) لإظهار الفعاليات التي يقوم بها كل من القطاعات من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار أي أن عدد الحسابات مرتبط بعدد القطاعات.

إن الحال الذي اتبعته الأمم المتحدة هو في دمج حسابات الإنتاج والاستهلاك وبالتالي الاقتراب أكثر من نظام تقسيم حسب الفعالية، وبالتالي فإن المحلل الاقتصادي يحتاج إلى معرفة الدخل حسب طبيعة المؤسسة وحسب الفعالية التي قامت بها تلك المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وأدت إلى نشوء الدخل ومن ثم تنظيم الحسابات اللازمة التي اقترحها خبراء الأمم المتحدة للحسابات القومية وفقاً لنظام المؤسسات في ست حسابات هي:

1. حساب الناتج الجغرافي.
2. حساب الدخل القومي.
3. حساب القطاع العائلي.
4. حساب القطاع الحكومي.
5. حساب العالم الخارجي.
6. حساب تكوين رأس المال الجغرافي.

في الواقع يمثل الحسابان الأول والثاني (حساب الناتج الجغرافي- حساب الدخل القومي) يمثلان فعالية الإنتاج على مستوى كل المؤسسات أو القطاعات الأخرى التي هي حسب التقسيم المتبع (قطاع الأعمال- العائلي- الحكومي- الخارجي) ويمثل الحساب الثالث والرابع والخامس (القطاع العائلي- الحكومي- الخارجي) يمثل كل من تلك الحسابات فعالية الاستهلاك وفعالية الادخار التي يقوم بها كل من تلك القطاعات.

ويمثل الحساب السادس (حساب تكوين رأس المال) إجمالي التكوين الرأسمالي على مستوى الوطن وذلك بحسب مساهمة كل من تلك المؤسسات أو تلك القطاعات بحسب التقسيم المتبع.

والآن سنقوم باستعراض تلك الحسابات الست بالتفصيل:

أولاً: حساب الناتج الجغرافي:

نميز بين الناتج الجغرافي والناتج القومي في كون الأول لا تدخل في تكوينه عوائد عوامل الإنتاج من الخارج بمعنى أن الناتج الجغرافي تربطه مع الناتج القومي العلاقة التالية:

الناتج الجغرافي = الناتج القومي – صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج

1. **موارد حساب الناتج الجغرافي:**

أ. الاستهلاك ويقسم إلى قسمين:

- نفقات الاستهلاك الخاص.
- نفقات الاستهلاك العام.

ب. الاستثمار وهو أيضاً قسمان:

- مجمل تكوين رأس المال الثابت.

  - مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص.
  - مجمل تكوين رأس المال الثابت العام.

- التغير في المخزون.

ج. صافي الصادرات:

- التصدير.
- ناقصاً الاستيراد.

من الواضح أننا لم ندخل بند صافي دخل المقيمين من الخارج أو صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج وهو يساوي إلى دخل المقيمين ناقصاً دخل غير المقيمين، وبالتالي يمكن إعادة صياغة علاقة الناتج الجغرافي بالناتج القومي على الشكل التالي:

الناتج الجغرافي = الناتج القومي + دخل غير المقيمين – دخل المقيمين

2. استخدامات حساب الناتج الجغرافي:

أ. قيمة اهتلاكات رأس المال الثابت المنتج.

ب. صافي الضرائب غير المباشرة.

- الضرائب غير المباشرة.
- ناقصاً إعانات الإنتاج.

ج. صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة.

واضح إذاً أن صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة الذي يمكن اعتباره رصيداً حسابياً يساوي الناتج الجغرافي بعد أن نطرح منه اهتلاكات رأس المال وصافي الضرائب غير المباشرة ويكتب ذلك بمعادلة خطية كالتالي:

صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة = الناتج الجغرافي – (اهتلاكات رأس المال + صافي الضرائب غير المباشرة)

ثانياً: حساب الدخل القومي:

هو حساب مرتبط بحساب الناتج الجغرافي ومكمل له حيث نلاحظ أن صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة الذي قلنا يمكن اعتباره رصيداً للحساب الأول (حساب الناتج الجغرافي) يرحل هذا الرصيد إلى حساب الدخل القومي في جانب الموارد.

1. موارد حساب الدخل القومي:

أ. صافي الناتج الجغرافي بسعر كلفة عوامل الإنتاج.

ب. صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

- دخل المقيمين.
- ناقصاً دخل غير المقيمين.

واضح أيضاً لو عوضنا البند (أ) بقيمته من المعادلة الخطية السابقة لتوصلنا إلى حساب قيمة الدخل القومي بمعادلة خطية كالتالي:

الدخل القومي = الناتج الجغرافي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج – (اهتلاكات رأس المال + صافي الضرائب غير المباشرة)

2. استخدامات حساب الدخل القومي:

أ. تعويضات العمل والاستخدام (الرواتب والأجور والتعويضات الملحقة بها).
ب. الدخل من القطاع غير المنظم (دخل المهن الحرة والزراعية والمشاريع الفردية).
ج. الدخل من الأملاك الخاصة.
د. ادخار الشركات المساهمة.
ه. ضرائب دخول الشركات المساهمة.
و. دخل المشاريع والأملاك الحكومية.
ز. ناقصاً فوائد الدين العام.
ح. ناقصاً فوائد ديون استهلاكية.

لنلاحظ هنا أيضاً أن في حسابات الدخل القومي لا يدخل رصيد اهتلاك رأس المال ولا صافي الضرائب غير المباشرة.

ثالثاً: حساب القطاع العائلي:

يتألف هذا الحساب من قسمين الأول حساب جاري والثاني رأسمالي.

1. الحساب الجاري:

تتألف موارد الحساب الجاري في القطاع العائلي من:

أ. تعويضات العمل والاستخدام (الرواتب والأجور والتعويضات الملحقة بها).
ب. الدخل من القطاع غير المنظم (الحرف والمهن الحرة والزراعة والمشاريع الفردية).
ج. الدخل من الأملاك الخاصة.
د. المدفوعات التحويلية الجارية من الحكومة.
ه. المدفوعات التحويلية الجارية من العالم الخارجي.

وتتألف استخدامات الحساب الجاري في القطاع العائلي من:

أ. الإنفاق على الاستهلاك الخاص.
ب. الفوائد على دين المستهلكين.
ج. الضرائب المباشرة.
د. المدفوعات التحويلية الجارية إلى العالم الخارجي.
ه. الادخار الخاص.

يرتبط الحساب الجاري بالحساب الرأسمالي عن طريق رصيد الادخار الذي تم ترحيله إلى الحساب الرأسمالي.

2. الحساب الرأسمالي:

وهو يمثل عملية الادخار وتمويل الاستثمار. وتتألف موارد الحساب الرأسمالي في القطاع العائلي من:

أ: الادخار الخاص (رصيد مرحل من الحساب الجاري).
ب. اهتلاك رأس المال في القطاع غير المنظم.
ج. صافي التحويلات الرأسمالية من الشركات.
د. صافي التحويلات الرأسمالية من الحكومة.
ه. صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.
و. صافي الاقتراض.

أما استعمالات الحساب الرأسمالي في القطاع العائلي فتتمثل في بند واحد هو مساهمة القطاع العائلي في تكوين رأس المال الجغرافي.

رابعاً: حساب القطاع الحكومي:

يتألف أيضاً من حسابين الأول جاري والثاني رأسمالي.

1. الحساب الجاري:

أ. موارد الحساب الجاري في القطاع الحكومي:

- دخل الحكومة من أملاكها ومشاريعها.
- ناقصاً الفوائد المدفوعة على الدين العام.
- الضرائب غير المباشرة.
- الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة.
- الضرائب المباشرة على القطاع العائلي.
- التحويلات الأخرى الجارية من القطاع العائلي.
- التحويلات الجارية من العالم الخارجي.

ب. استخدامات الحساب الجاري في القطاع الحكومي:

- إنفاق الحكومة على الاستهلاك.
- الإعانات الإنتاجية.
- المدفوعات التحويلية الجارية إلى القطاع العائلي.
- المدفوعات التحويلية الجارية إلى العالم الخارجي.
- ادخار الحكومة.

2. الحساب الرأسمالي:

أ. موارد الحساب الرأسمالي في القطاع الحكومي:

- ادخار الحكومة (رصيد مرحل من الحساب الجاري).
- اهتلاك رأس المال في المشاريع العامة.
- صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.

- صافي الاقتراض الحكومي.

ب. استخدامات الحساب الرأسمالي في القطاع الحكومي:

- تمويل مشاريع القطاع العام (المشاريع غير المساهمة).
- صافي التحويلات الرأسمالية إلى الشركات المساهمة.
- صافي التحويلات الرأسمالية إلى القطاع غير المنظم.

خامساً: حساب قطاع العالم الخارجي:

وهذا الحساب بدوره يتألف من حسابين جاري ورأسمالي:

1. الحساب الجاري:

أ. موارد الحساب الجاري في قطاع العالم الخارجي:

- استيراد السلع والخدمات.
- المدفوعات التحويلية الجارية إلى العالم الخارجي.
- فائض الحساب الجاري للوطن.

ب. استخدامات الحساب الجاري في قطاع العالم الخارجي:

- تصدير السلع والخدمات.
- صافي عوائد عوامل الإنتاج من العالم الخارجي.
- المدفوعات التحويلية الجارية من العالم الخارجي.

2. الحساب الرأسمالي:

موارد الحساب الرأسمالي في قطاع العالم الخارجي تتألف من بند واحد فقط هو صافي الأقراض إلى العالم الخارجي (المقصود أقراض الوطن إلى العالم الخارجي). أما استخدامات الحساب الرأسمالي في قطاع العالم الخارجي فتتألف من:

أ. فائض الحساب الجاري للوطن (رصيد مرحل من الحساب الجاري).
ب. صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي إلى الشركات.
ج. صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي إلى القطاع العائلي.
د. صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي إلى القطاع الحكومي.

سادساً: حساب تكوين رأس المال الجغرافي:

هو حساب ختامي إجمالي تتوحد فيه جميع الحسابات السابقة من خلال أرصدة الادخار المرحلة إليه ويتألف هذا الحساب كالعادة من طرفين هما الموارد والاستخدامات.

1. موارد حساب تكوين رأس المال الجغرافي:

وهي عبارة عن إجمالي الأرصدة الخاصة بتمويل الاستثمار وتقسم إلى قسمين:

أ. تمويل استثمارات الشركات المساهمة:

- ادخار الشركات المساهمة.
- اهتلاك رأسمال الشركات المساهمة.
- صافي التحويلات الرأسمالية إلى الشركات المساهمة.
- صافي اقتراض الشركات المساهمة.

ب. تمويل بقية الاستثمارات:

- تمويل استثمارات القطاع الخاص غير المنظم (غير المساهم).
- تمويل استثمارات القطاع العام غير المنظم (غير المساهم).

2. استخدامات حساب تكوين رأس المال الجغرافي:

أ. مجمل تكوين رأس المال الثابت:

- في القطاع العام.
- في القطاع الخاص.

ب. التغير في المخزون.

من الملاحظ أن المقصود بهذا الحساب السادس (حساب تكوين رأس المال الجغرافي) هو تكوين رأس المال المحلي وليس القومي أي لا يدخل فيه ذلك الجزء من رأس المال القومي الذي هو خارج الحدود خارج الحدود الإقليمية. (راجع بهذا الخصوص تعريف الحدود الإقليمية وتعريف المقيم وغير المقيم).

وسنعرض فيما يلي التنظيم المحاسبي لنظام الأمم المتحدة بحسب ما تقدم من شرح لتلك الحسابات:

حساب رقم (1)

حـ/ الناتج الجغرافي

أرقام بنود الحساب	الاستعمالات	المقابل من الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحساب	الموارد	المقابل من الحسابات الأخرى
1–1	صافي الناتج الجغرافي بعسر الكلفة	9–2	5–1	نفقات الاستهلاك الخاص	1–3
2–1	اهتلاك رأس المال الثابت الجغرافي	5–6	6–1	نفقات الاستهلاك الحكومي	1–4
		14–3	7–1	استثمار خاص	1–6
		17–4	8–1	استثمار عام	2–6
3–1	الضرائب غير المباشرة	8–4	9–1	الزيادة في المخزون	3–6
			10–1	الصادرات من السلع والخدمات	1–5
4–1	ناقصاً إعانات الإنتاج	2–4	11–1	ناقصاً المستوردات من السلع والخدمات	4–5
	مجمل الناتج الجغرافي بسعر السوق			الإنفاق على مجمل الناتج الجغرافي	

حساب رقم (2)

حـ/ الدخل القومي

أرقام بنود الحساب	الاستخدامات	المقابل من الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحساب	الموارد	المقابل في الحسابات الأخرى
1–2	تعويضات العاملين	7–3	9–2	صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة	1–1
2–2	دخل المزارع والمهن الحرة المشاريع الفردية	8–3	10–2	صافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي	2–5
3–2	دخل الملكية	9–3			
4–2	ادخار الشركات المساهمة	4–6			
5–2	الضرائب المباشرة على الشركات المساهمة	9–4			
6–2	دخل الدولة من أملاكها ومشاريعها	6–4			
7–2	ناقصاً فوائد الدين العام	7–4			
8–2	ناقصاً دين المستهلكين	2–3			
	الدخل القومي			صافي الناتج القومي مقدراً بسعر الكلفة	

حساب رقم (3)

حـ/ القطاع العائلي الجاري

أرقام بنود الحسابات	الاستعمالات	المقابل من الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحسابات	الموارد	المقابل من الحسابات الأخرى
1–3	نفقات الاستهلاك	5–1	7–3	تعويضات العاملين	1–2
2–3	الفوائد المترتبة على دين المستهلكين	8–2	8–3	دخل المزارعين والمهن الحرة والمشاريع غير المساهمة	2–2
3–3	الضرائب المباشرة	10–4	9–3	دخل الملكية	3–2
4–3	تحويلات جارية أخرى للحكومة	11–4	10–3	التحويلات الجارية من الحكومة	3–4
5–3	تحويلات جارية للعالم الخارجي	5–5	11–3	التحويلات الجارية من العالم الخارجي	3–5
6–3	الإدخار	13–4			
	الإنفاق الشخصي			الدخل الشخصي	

حـ/ القطاع العائلي الرأسمالي

أرقام بنود الحساب	الاستعمالات	المقابل في الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحساب	الموارد	المقابل في الحسابات الأخرى
12–3	تمويل مجمل تكوين رأس المال في مؤسسات القطاع الخاص غير المساهمة (في القطاع الخاص غير المنظم)	8–6	13–3	الادخار	6–3
			14–3	أقساط اهتلاك رأس المال في القطاع العائلي	2–1
			15–3	صافي التحويلات الرأسمالية من الشركات	6–6
			16–3	صافي التحويلات الرأسمالية من الحكومة	15–4
			17–3	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	9–5
			18–3	صافي الاقتراض	[7–6 19–4 11–5]
النفقات			الموارد		

حساب رقم (4)

حـ/ الحكومة الجاري

أرقام بنود الحسابات	الاستعمالات	المقابل من الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحسابات	الموارد	المقابل من الحسابات الأخرى
1–4	نفقات الاستهلاك الحكومي	6–1	6–4	دخل الحكومة من أملاكها ومشاريعها	6–2
2–4	إعانات الإنتاج	4–1	7–4	ناقصاً الفوائد المترتبة على الدين العام	7–2
3–4	التحويلات الجارية إلى القطاع العائلي	10–3	8–4	الضرائب غير المباشرة	3–1
4–4	التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي	6–5	9–4	الضرائب المباشرة المترتبة على الشركات المساهمة	5–2
5–4	الادخار	16–4	10–4	الضرائب المباشرة المترتبة على القطاع العائلي	3–3
			11–4	تحويلات أخرى من القطاع العائلي	4–3
			12–4	التحويلات الجارية من العالم الخارجي	3–5
	التصرف بالواردات الجارية			الواردات الجارية	

حـ/ الحكومة الرأسمالي

أرقام بنود الحسابات	الاستعمالات	المقابل من الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحسابات	الموارد	المقابل من الحسابات الأخرى
4–13	تمويل مجمل تكوين رأس المال في مؤسسات القطاع العام غير المساهمة (قطاع عام غير منظم)	6–9	4–16	الادخار	4–5
			4–17	أقساط اهتلاك رأس المال الثابت	1–2
4–14	صافي التحويلات الرأسمالية إلى الشركات	6–6	4–18	صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي	5–10
4–15	صافي التحويلات الرأسمالية إلى مؤسسات القطاع الخاص غير المساهمة (قطاع عائلي غير منظم)	3–16	4–19	صافي الاقتراض	6–7 3–18 5–11
الإنفاق			الواردات		

حساب رقم (5)

حـ / العالم الخارجي الجاري

أرقام بنود الحساب	الاستعمالات	المقابل في الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحساب	الموارد	المقابل من الحسابات الأخرى
1–5	الصادرات من السلع والخدمات	10–1	4–5	المستوردات من السلع والخدمات	11–1
2–5	صافي دخل عوامل الإنتاج من العالم الخارجي،	10–2			[5–3
3–5	التحويلات الجارية من العالم الخارجي	[11–3	6–5	التحويلات الجارية إلى العالم الخارجي	4–4]
		12–4]	6–6	فائض الحساب الجاري للوطن	7–5
	الواردات الجارية من الخارج			التصرف بالواردات الجارية	

حـ/ العالم الخارجي الرأسمالي

أرقام بنود الحساب	الاستعمالات	المقابل في الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحساب	الموارد	المقابل في الحسابات الأخرى
7–5	فائض الحساب الجاري للوطن	6–5			
8–5	صافي التحويلات الرأسمالية الخارجية إلى الشركات	6–6	11–5	صافي الإقراض إلى بقية العالم	7–6
9–5	صافي التحويلات الرأسمالية الخارجية إلى القطاع العائلي				18–3
10–5	صافي التحويلات الرأسمالية الخارجية إلى الحكومة				19–4
الواردات			النفقات		

حساب رقم (6)

حـ / تكوين رأس المال الجغرافي

أرقام بنود الحسابات		المقابل في الحسابات الأخرى	أرقام بنود الحسابات	الموارد	المقابل في الحسابات الأخرى
6–1	مجمل تكوين رأس المال الثابت الجغرافي في الخاص	1–7		تمويل مجمل الاستثمار في الشركات المساهمة	–
6–2	مجمل تكوين رأس المال الثابت	1–8			–
6–3	الزيادة في المخزون	1–9	6–4	إدخار الشركات	2–4
			6–5	اهتلاكات رأس المال الثابت في الشركات	1–2
			6–6	صافي التحويلات الرأسمالية إلى الشركات	4–14 5–8 3–15
			6–7	صافي اقتراض الشركات المساهمة	3–18 4–19
			6–8	تمويل مجمل الاستثمار في مؤسسات القطاع الخاص غير المساهمة	3–12
			6–9	تمويل مجمل الاستثمار في مؤسسات القطاع العام غير المساهمة	4–13
	مجمل تكوين رأس المال الجغرافي			تمويل مجمل تكوين رأس المال الجغرافي	

مثال تطبيقي:

لنفرض أن المنتجين في سورية باعوا في عام 2010 بضائع وخدمات إلى المستهلكين بما قيمته (3000) مليون دينار وإلى الحكومة بما قيمته (840) مليون دينار منها (140) مليون بضائع إنتاجية كما أنهم باعوا بضائع إنتاجية أضيفت إلى رأس المال الخاص تقدر قيمتها بـ (600) مليون دينار وزادت قيمة مستودعاتهم بمقدار (20) مليون دينار وصدروا إلى الخارج بضائع وخدمات تعادل (900) مليون دينار كما استوردوا بضائع وخدمات تعادل (960) مليون دينار وقد تحقق للمقيمين دخل على العالم الخارجي قدره(100) مليون دينار كما تحقق على الوطن لصالح غير المقيمين دخل قدره (80) مليون دينار فيكون مجموع الإنفاق على الدخل القومي (4420) مليون دينار، وهكذا نحصل على طرف المصادر في حساب الناتج

ولنفرض الآن أن المنتجين استعملوا دخلهم في الوجوه التالية:

(2000) مليون دينار تعويض استخدام خاص و(400) مليون دينار استخدام حكومي ودفعوا للمساهمين والمقرضين مبلغ (200) مليون دينار أرباحاً موزعة وفائدة عن رأس المال كما دفعوا للدولة ضرائب عن ربح الشركات قدرها(100) مليون دينار وضرائب عن الأملاك (الأراضي والعقارات) قدرها (80) مليون دينار ودفعوا مبلغ (360) مليون دينار ضرائب غير مباشرة، وبنفس الوقت تلقوا من الحكومة مساعدات قدرها (60) مليون دينار كما أنهم عوضوا عما اهتلك من رأس المال بمبلغ (140) مليون دينار اهتلاك رأس المال وقدره (140) مليون دينار كان موزعاً كالتالي:

70 مليون دينار اهتلاك رأسمال الشركات المساهمة.

56 مليون دينار اهتلاك رأس المال في القطاع غير المنظم الخاص.

14 مليون دينار اهتلاك رأس المال في القطاع الحكومي.

واستثمروا مبلغ (200) مليون دينار من الأرباح التي لم يوزعوها أما الدخل الذي تبقى لهم نتيجة استحداثهم للإنتاج فكان كما يلي: (260) مليون للمزارعين و(520) مليون لقاء استعمال الأراضي والعقارات منها (20) مليون لأملاك الدولة و(240) مليون دينار دخل المهن الحرة والقطاع غير المنظم وهكذا نجد أن مجموع عوائد الإنتاج قد بلغ (4440)مليون دينار أي بزيادة قدرها (20) مليون دينار عن تقدير الدخل السابق.

ولما كان يجب أن يتساوى المجموعان فإننا نطرح من عوائد الإنتاج المبلغ الزائد وندعوه "فروق التقدير الإحصائي".

فإذا فرضنا أن الأفراد تلقوا من الحكومة (20) مليون دينار ومثلها من الخارج كما دفعوا (300) مليون دينار ضرائب مباشرة للدولة وحولوا مبلغ (30) مليون دينار إلى الخارج كإعانات تحويلية.كما أن الحكومة تلقت من الخارج مبلغ (30) مليون دينار كإعانات خارجية لكنها لم تدفع أية إعانات للخارج.

أما التحويلات الرأسمالية فنفترض فقط أن القطاع الحكومي قد حول مبلغ (20) مليون دينار مساعدة منه كما يلي:

(4) ملايين دينار تحويلات رأسمالية من الحكومة إلى القطاع غير المنظم.

(16) مليون دينار تحويلات رأسمالية من الحكومة إلى الشركات.

صافي الأقراض إلى العالم الخارجي فهو سالب (أي أن الوطن كان يقترض من الخارج) وهو كما يلي:

(16) مليون دينار اقترض الحكومة من العالم الخارجي.

(4) ملايين دينار صافي اقتراض الشركات من العالم الخارجي.

مثال تطبيقي:

1. الحساب الأول:

حـ/ الناتج الجغرافي

	استخدامات		موارد
3380	صافي الناتج الجغرافي بسعر الكلفة	3700	الإنفاق على الاستهلاك 3000 الخاص 700 العام
140	اهتلاكات رأس المال		
440	الضرائب غير المباشرة بما فيها الضرائب على الأراضي والعقارات	760	الإنفاق على الاستثمار 600 مجمل تكوين رأس المال الخاص 140 مجمل تكوين رأس المال العام 20 تغير في المخزون
60 (–)	ناقصاً إعانات الإنتاج	60 (–)	صافي الصادرات 900 صادرات 960 (–) استيراد
4400	الناتج الجغرافي	4400	مجمل الإنفاق على الناتج الجغرافي

2. الحساب الثاني:

ح/ الدخل القومي

استخدامات		موارد	
1400	تعويضات العمل والاستخدام 2000 استخدام خاص 400 استخدام حكومي	3880	صافي الناتج الجغرافي بسعر التكلفة
		20	صافي دخل عوامل إنتاج العالم الخارجي 100 دخل المقيمين من الخارج 80 (–) دخل غير المقيمين في الوطن
500	دخل القطاع غير المنظم		
700	دخل الملكية		
200	ادخار الشركات (الأرباح المعاد استثمارها)	20	فروق إحصائية
100	ضرائب دخل الشركات		
20	دخل الأملاك العامة		
3920	الدخل القومي	3920	الإنفاق على الدخل القومي

3. الحساب الثالث:

ح/ القطاع العائلي الجاري

استخدامات		موارد	
3000	الإنفاق على الاستهلاك	2400	تعويضات العمل والاستخدام
300	ضرائب مباشر	500	دخل القطاع غير المنظم
30	إعانات جارية للعالم الخارجي	700	دخل الملكية
310	إدخار القطاع العائلي	20	تحويلات جارية من الحكومة
		10	تحويلات جارية من الحكومة
3640	مجموع الإنفاق الشخصي	3640	مجموع الدخل الشخصي

حـ/ القطاع العائلي الرأسمالي

استخدامات		موارد	
370	مساهمة القطاع العائلي في تمويل الاستثمار في القطاع الخاص غير المنظم	310	إدخار القطاع العائلي
		56	اهتلاكات رأس المال في القطاع غير المنظم
		4	تحويلات رأسمالية من القطاع الحكومي
370	المجموع	370	المجموع

4. الحساب الرابع:

حـ/ القطاع الحكومي الجاري

استخدامات		موارد	
700	الإنفاق على الاستهلاك العام	440	ضرائب غير مباشرة (بما فيها ضرائب الأملاك)
60	إعانات الإنتاج	100	ضرائب على الشركات
20	تحويلات للقطاع العائلي	300	ضرائب مباشرة
110	إدخار القطاع الحكومي	20	دخل الأملاك الحكومية
		30	تحويلات جارية من العالم الخارجي
890	المجموع	890	المجموع

حـ/ القطاع الحكومي الرأسمالي

استخدامات		موارد	
4	تحويلات رأسمالية إلى القطاع العائلي	110	إدخار القطاع الحكومي
16	تحويلات رأسمالية إلى الشركات	14	اهتلاكات رأس المال في القطاع العام
130	مساهمة القطاع الحكومي في تمويل المشاريع العامة	16	اقتراض من العالم الخارجي
140	المجموع	140	المجموع

5. الحساب الخامس:

حـ/ العالم الخارجي الجاري

استخدامات		موارد	
900	التصدير	960	الاستيراد
20	صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	30	تحويلات جارية إلى العالم الخارجي من القطاع العائلي
	100 دخل المقيمين	20	(–) فائض الحساب الجاري للوطن
	80 (–) ناقصاً دخل غير المقيمين		
20	تحويلات جارية للقطاع العائلي		
30	تحويلات جارية للقطاع الحكومي		
970	المجموع	970	المجموع

حـ/ العالم الخارجي الرأسمالي

استخدامات		موارد	
20	(–) فائض الحساب الجاري للوطن	16	(–) صافي إقراض الحكومة إلى العالم الخارجي
		4	(–) صافي إقراض الشركات إلى العالم الخارجي
20	(–) المجموع	20	(–) المجموع

6. الحساب السادس:

حـ/ تمويل رأس المال الجغرافي

استخدامات		موارد	
600	مجمل تكوين رأس المال الثابت الخاص	200	إدخار الشركات
		70	اهتلاك رأسمال الشركات
140	مجمل تكوين رأس المال الثابت العام	16	تحويلات رأسمالية للشركات من الحكومة
20	تغيير في المخزون	4	اقتراض الشركات من العالم الخارجي
		370	مساهمة القطاع العائلي في تمويل الاستثمار
		120	مساهمة القطاع الحكومي في تمويل الاستثمار
760	مجموع الاستثمارات	760	مجموع الأموال المتاحة للاستثمار

الفصل الثاني عشر

نظام الحسابات القومية المعدل
الصادر عن الأمم المتحدة
عام 1968 .(S.N.A)

نظام الحسابات القومية المعدل الصادر عن الأمم المتحدة
عام 1968 (1)
(S.N.A)

كما هو واضح من العنوان هو نظام معدل أو مطور عن النظام الذي قبله والصادر في عام 1953. يهدف هذا النظام إلى تطوير الملاءمة بين نظام الحسابات القومية ومتطلبات عملية تخطيط التنمية الاقتصادية والرقابة عليها ورسم السياسات المناسبة لها من خلال ما يلي:

1. قياس وتتبع حركة التدفقات والصفات والمعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد القومي.
2. تقييم أداء الاقتصاد الوطني وتشخيص مواطن القوة والضعف في المسار العام لهذا الاقتصاد.
3. أرشاد وتوجيه الأجهزة الإحصائية المختلفة لتحسين وتطوير البرامج الإحصائية الأساسية المتعلقة بالحسابات القومية. وذلك من خلال تقديم شرح مفصل للتعاريف والمفاهيم المستخدمة في تركيب تلك الإحصاءات.
4. إيجاد قاعدة بيانات موحدة لإجراء المقارنات الدولية.

قطاعات الاقتصاد القومي:

هذا النظام قد أوجد مصطلح (متعاملون) (TRANSACTORS) للتعبير عن القطاعات الاقتصادية ومصطلح (معاملات) (TRANACTIONS) للتعبير عن الصفقات في الاقتصاد القومي بين المتعاملين وقد صنف القطاعات الاقتصادية إلى ما يلي:

(1) د. نور الدين هرمز ، الحسابات القومية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره .

أولاً– القطاعات الإنتاجية:

وتشمل:

1. الصناعات.
2. منتجو الخدمات الحكومية.
3. منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
4. العائلات (الخدمات المنزلية).

1) قطاع الصناعات:

ويشمل:

أ. منشآت الأعمال المنتجة للسلع والخدمات.

ب. منشآت الوسطاء الماليين.

ج. المنشآت الحكومية التي تقوم بدور شبيه بمنشآت الأعمال الخاصة مثل (السكك الحديدية–إنتاج وتوزيع الكهرباء– خدمات الموانئ– .....الخ).

د. المنشآت الحكومية التي تقوم بدور شبيه بمنشآت الأعمال الخاصة لكن لأغراض حكومية مثال (الصناعات الحربية– ورش الإصلاح والصيانة– الطباعة والنشر.....الخ).

ه. أنشطة الاكتفاء الذاتي للعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتشمل (البناء السكني وغير السكني في القطاع العائلي، الإنتاج والاستهلاك الذاتي للسلع والخدمات ضمن القطاع ذاته، الهيئات والاتحادات في قطاع الأعمال التي تديرها أو تمولها الحكومة مثل غرف التجارة والصناعة والزراعة وإتحاد العمال والفلاحين.....الخ).

2) قطاع منتجو الخدمات الحكومية:

يقوم هؤلاء المنتجون بتوفير الخدمات العامة للمجتمع. تلك الخدمات التي لا يمكن إنتاجها بصورة مناسبة واقتصادية من غير طريق الحكومة أي التي لا يمكن تركها لقطاع غير القطاع الحكومي وإلا فإنها تخضع للمنافسة والمضاربة وتصل إلى المواطنين بسعر غير مناسب لقيمة الخدمة ومن ثم فإن هذه الخدمات تختلف اختلافاً جوهرياً من حيث الخصائص وهيكل التكاليف ومصادر التمويل عن الأنشطة التي يقوم بها قطاع الصناعة. ويمول منتجو الخدمات الحكومية من الحكومة ذاتها. ونتيجة لذلك فإن منتجي هذه الخدمات يعتبرون مستهلكين نهائيين للخدمات المنتجة بواسطتهم كما أن هيكل التكاليف لا يشمل فائض العمليات (التشغيل) وإنما يتمثل فقط في عوائد العاملين بأجر. ويتألف هذا القطاع مما يلي:

أ. جميع هيئات وإدارات ومنشات الدولة المركزية والإقليمية والمحلية المصنفة في قطاع الصناعات.
ب. هيئات الضمان الاجتماعي التي تشمل كل المجتمع أو جزءاً خاصاً منه وتدار وتمول بواسطة السلطات العامة.
ج. الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتدار وتمول كلية أو بصفة رئيسية بواسطة السلطات العامة وتخدم قطاع العائلات وقطاع الأعمال.
د. الهيئات والمنظمات التي تخدم أساساً الحكومة.

3) قطاع منتجو الخدمات الخاصة (الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات):

يماثل النشاط الاقتصادي لهذه الهيئات إلى حد كبير النشاط الذي يقوم به منتجو الخدمات الحكومية ويتضمن هذا القطاع:

أ. الهيئات التي تبيع الخدمات للعائلات بأسعار رمزية لا تغطي التكاليف الجارية.
ب. الهيئات التي لا تدار أو تمول بواسطة السلطات العامة.

ج. الهيئات التي يعمل بها عاملان أو أكثر طوال الوقت لتقديم خدمة مجانية أو شبه مجانية للعائلات.

أما ما لا يشمله إطار هذا القطاع فيتضمن مايلي:

أ. الوحدات السكنية التي يملكها القطاع، حيث تدرج هذه الوحدات ضمن قطاع الصناعات.
ب. الهيئات التي يعمل بها أقل من عاملين تدرج هذه الهيئات ضمن قطاع العائلات.
ج. الهيئات التي تدار أو تمول أساساً بواسطة السلطات العامة: تدار هذه الوحدات التي تقدم الخدمات الخاصة بواسطة مجلس إدارة أو رابطة أو مجموعة من الأفراد أي بشكل ما من أشكال الإدارة الجماعية وتمول عن طريق رسوم العضوية والمساعدات والهبات وما شابه ذلك.

4) قطاع العائلات (الخدمات المنزلية):

وهو يضم جميع الأفراد الذين يمارسون جميع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك داخل الحدود الإقليمية للدولة وبالتالي لهذا القطاع مظهران:

أ. المظهر الإنتاجي وهو يتمثل بالخدمات الشخصية التي يؤديها أفراد المجتمع لبعضهم أو بين العائلات كخدمات المنازل المتعلقة بالتنظيف والطبخ ورعاية الأطفال والتمريض.....الخ وتعتبر هذه الخدمات في النظام الجديد جزءاً من الإنتاج ويطلق عليه تسمية (السلع والخدمات الأخرى خلاف البضائع). ويعبر الأجر المدفوع عن تكلفة إنتاج تلك الخدمات.
ب. المظهر الاستهلاكي وهو يتمثل في كون المجتمع أو العائلات هم المستهلكون النهائيون للسلع والخدمات. من جهة أخرى رفع المستوى الاستهلاكي يعتبر الهدف النهائي لمجمل عملية التنمية في المدى البعيد.

ثانياً: القطاعات التنظيمية:-

وتشمل:

1. المشاريع غير المالية (الشركات المساهمة وشبة المساهمة).
2. المؤسسات والهيئات المالية.
3. الحكومة العامة.
4. الوحدات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح.
5. العائلات (المشروعات غير المساهمة وغير المالية).

1) المشاريع غير المالية (الشركات المساهمة وشبه المساهمة):

وتقسم إلى قسمين:

أ. **المشروعات الخاصة:** وهي المشروعات التي يملكها أو يديرها القطاع الخاص وتمارس بصفة أساسية الأنشطة غير المالية وتشمل:

- المشاريع المنظمة: مثل شركات التضامن والخاصة والشركات محدودة المسؤولية والتعاونيات وغير ذلك من شركات الأعمال المعترف بها كوحدات قانونية مستقلة وذلك عن طريق التسجيل وفقاً لقوانين وتعليمات الشركات وما شابهها.
- المشروعات المملوكة لغير المقيمين.
- الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم أساساً قطاع الأعمال الذي يقوم بتمويل وإدارة هذه الهيئات بصفة كلية أو رئيسية.

ب. **المشروعات العامة:** جميع مشروعات الأعمال العامة التي تملكها أو تديرها السلطات العامة وتعمل أساساً في الأنشطة غير المالية.

2) المؤسسات والهيئات المالية:

وتشمل المشروعات المساهمة وغير المساهمة التي تزاول العمليات المالية في السوق والمتمثلة في:

أ. البنك المركزي (والخزانة العامة).
ب. الهيئات النقدية الأخرى بما فيها البنوك والمصاريف عدا المركزي.
ج. شركات التأمين وصناديق المعاشات وتشمل كل شركات التأمين والصناديق الخاصة التي تقيمها المشروعات أو البنوك أو الحكومة بقصد تحقيق أي نوع من أنواع التأمين الاختياري، أما صناديق المعاشات التي تدخل هنا فهي الصناديق التي تعد بصورة منفصلة وتقوم أساساً بهدف تحقيق دخل (بعد انتهاء الخدمة) لمجوعة خاصة من العاملين بشرط ألا تعتبر جزءاً من تنظيم التأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التامين والمعاشات التي تديرها السلطة العامة.
د. الهيئات المالية الأخرى مثل بنوك الادخار الخاصة وهيئات الادخار العامة أو الصناديق التي تمول رصيدها تلقائياً من السلطة العامة.

3) الحكومة العامة:

ويشمل هذا القطاع جميع وحدات السلطة العامة مثل:

أ. المصالح الحكومية ووحدات الإدارة والدفاع والأمن والعدالة والوحدات الخاصة بتخطيط التنمية الاقتصادية وتخطيط الرفاهية والاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية التي تقوم مجاناً أو بسعر رمزي أقل من تكاليف الإنتاج.
ب. الوحدات التي تستهدف الربح وتخدم قطاع الأعمال أو القطاع العائلي وتدار وتمول عن طريق السلطات العامة.
ج. هيئات التأمين الاجتماعية التي تديرها وتحولها الحكومة.
د. المشروعات الحكومية التي تنتج السلع والخدمات للحكومة نفسها أو تلك التي تبيع السلع والخدمات للجمهور ولكن على نطاق محدود.

ه. وحدات الادخار والاقتراض العامة التي تعتبر ملحقة مالياً مع الحكومة التي ليس لديها السلطة في الحصول على الأموال أو تحقيق التزامات في السوق المالية. وتصنف الحكومة ضمن ثلاث فئات هي: الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، صناديق التأمين الاجتماعية.

4) **الوحدات الخاصة التي لا تستهدف الربح وتخدم العائلات:**

وتشمل تلك الوحدات التي لا تمول كلياً أو تدار بواسطة إحدى وحدات الحكومة العامة والتي يعمل بها عاملان أو أكثر طول الوقت وهي تقدم الخدمات للعائلات.

5) **العائلات بما في ذلك المشاريع غير المالية وغير المنظمة:**

العائلات المقيمة والمشروعات غير المنظمة أي المشروعات العادية والملكيات الفردية التي تعمل أساساً في أنشطة غير مالية والتي يديرها أو يملكها أفراد مقيمون، ويقسم قطاع العائلات طبقاً للحالة الاجتماعية والاقتصادية لرب الأسرة كما يلي:

أ. عائلات يملك رب الأسرة فيها مشروعات غير منظمة وتقسم إلى قسمين:

- عائلات تعمل في الزراعة.
- عائلات تعمل في غير الزراعة.

ب. عائلات ولها عامل واحد.

ج. عائلات مكونة من عدة أفراد في حالات أخرى (غير منتجة) وهيئات صغيرة (أندية ذات عامل واحد).

هيكل نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1968:

يقسم الهيكل المحاسبي وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1968 إلى ست مجموعات هي:

المجموعة الأولى:

وتضم الحاسبات الموحدة للوطن وهي:

1. حساب مجمل الناتج المحلي والإنفاق عليه.
2. حساب الدخل القومي المتاح للتصرف وتخصيصاته.
3. حساب تمويل رأس المال وتكوينه وهو فرعان:

أ. حساب التراكم الرأسمالي (تكوين رأس المال).
ب. حساب التغير في الموجودات والمطاليب المالية.

4. حساب العمليات والصفقات الخارجية وهو فرعان:

أ. حساب جاري.
ب. حساب رأسمالي.

المجموعة الثانية:

حساب الإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال وهي مصممة لإظهار الفعاليات الاقتصادية الأساسية من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار حسب القطاعات الإنتاجية وهي تتألف من ثلاث حسابات هي:

1. حساب السلع المسوّقة (إنتاج البضائع المختلفة حسب كل قطاع).
2. حساب السلع والخدمات الأخرى وهو يتألف من أربعة أقسام:

أ. حساب المبيعات من البضائع والخدمات الأخرى.
ب. حساب الاستهلاك النهائي للحكومة.
ج. حساب الاستهلاك النهائي للمؤسسات اللاربحية.
د. حساب الاستهلاك النهائي للعائلات.

3. حساب الصناعات (إنتاج كل صناعة حسب القطاعات) وهو يتألف من أربعة أقسام تغطي القطاعات الإنتاجية:

أ. حساب إنتاج الصناعات الرئيسية (التي تنتج السلع السوقية).
ب. حساب إنتاج الخدمات الحكومية.
ج. حساب إنتاج المؤسسات اللاربحية.
د. حساب إنتاج الخدمات في القطاع العائلي.

المجموعة الثالثة:

حسابات الدخل والإنفاق وتمويل رأس المال وهذه الحسابات معدة لإظهار توزيع الدخل على مختلف القطاعات المؤسسة وبيان كيفية التصرف بهذا الدخل وهي تتألف من خمسة حسابات:

1. حساب المؤسسات غير المالية وما شابهها.
2. حساب المؤسسات المالية.
3. حساب الإدارة الحكومية.
4. حساب المؤسسات اللاربحية.
5. حساب القطاع العائلي.

وكل واحدة من هذه الحسابات الخمسة يتألف من قسمين:

1. حساب دخل وإنفاق.
2. حساب تمويل رأس المال وهو ذو فرعين.

أ. حساب التراكم الرأسمالي.
ب. حساب التغيير في الموجودات والمطاليب.

المجموعة الرابعة:

حسابات لبعض الأقاليم المختارة.

المجموعة الخامسة:

حسابات الأنواع الرئيسية من النشاط الاقتصادي.

المجموعات السادسة:

وتضم الحسابات الخاصة بالقطاع العام.

الحسابات النمطية:

اعتمد النظام الجديد ستة حسابات نمطية لتجميع التدفقات الرئيسية التي تصف الفعاليات الاقتصادية المختلفة التي يقوم بها أي قطاع رئيسي أو فرعي وتبويبها وعرضها. وهذه الحسابات هي:

1. **حساب الإنتاج:**

ويعد لكل من:

أ. الاقتصاد القومي.
ب. الصناعات.
ج. منتجو الخدمات الحكومية.
د. الوحدات المنتجة الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
ه. العائلات (الخدمات المنزلية).

2. حساب الإنفاق الاستهلاكي:

ويعد حساب استهلاك لكل من:

أ. الحكومة العامة.
ب. الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
ج. العائلات.

3. حسابات الدخل والإنفاق:

ويعد حساب دخل وإنفاق لكل من:

أ. الاقتصاد القومي.
ب. المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة.
ج. الهيئات المالية.
د. الحكومة العامة.
ه. الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
و. العائلات (يشمل المشروعات الخاصة غير المساهمة وغير المالية).

4. حساب التكوين الرأسمالي:

ز. الاقتصاد القومي.
ح. الصناعات.
ط. منتجو الخدمات الحكومية.
ي. الوحدات المنتجة الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.

5. حساب التمويل الرأسمالي:

ويعد حساب لكل من:

أ. الاقتصاد القومي.
ب. المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة.

ج. الهيئات المالية.

د. الحكومة العامة.

ه. الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.

و. العائلات (يشمل المشروعات الخاصة غير المساهمة وغير المالية).

6. حساب الصفقات الخارجية:

ويعد حساب موحد للاقتصاد القومي يتضمن جميع معاملات قطاعات الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي.

يوضح الترابط بين قطاعات الاقتصاد القومي وحسابات النشاط الاقتصادي بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام /1968

القطاعات / الحسابات النمطية	الاقتصاد القومي	الصناعات	منتجو الخدمات الحكومية	منتجو الخدمات الخاصة اللاربحية المقدمة للعائلات	العائلات (الخدمات المنزلية) والقطاع غير المنظم	المشاريع غير المالية (الشركات المساهمة وشبة المساهمة)	المؤسسات والهيئات المالية	الحكومة العامة
حساب الإنتاج	*	*	*	*	*	×	×	×
حساب الإنفاق الاستهلاكي	×	×	×	*	*	×	×	*
حساب الدخل والإنفاق	*	×	×	*	*	*	*	*
حساب تكوين رأس المال	*	*	*	*	×	×	×	×
حساب تمويل رأس المال	*	×	×	*	*	*	*	*
حساب الصفقات الخارجية	يعد حساباً موحداً للاقتصاد كله							

حيث: * : تشير إلى وجوب إعداد حساب.   × : لا يلزم إعداد حساب.

مجموعة الجداول المساعدة الإضافية:

1. الجداول الأول: الناتج المحلي وعناصر تكلفته، تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي.
2. الجدول الثاني: موارد واستخدامات البضائع.
3. الجدول الثالث: إجمالي المدخلات والمخرجات في قطاعات الصناعات.
4. الجدول الرابع: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، تبعاً لنوع النفقة والغرض منها.
5. الجدول الخامس: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة اللاربحية وتخدم العائلات تبعاً لنوع النفقة والغرض منها.
6. الجدول السادس: تكوين الإنفاق الاستهلاكي.
7. الجدول السابع: مكونات التكوين الرأسمالي الإجمالي.
8. الجدول الثامن: القيمة بالأسعار الثابتة والأرقام القياسية لأسعار الناتج المحلي الإجمالي تبعاً لنوع الإنفاق.
9. الجدول التاسع: الناتج الإجمالي تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة.
10. الجدول العاشر: العاملون، تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي.
11. الجدول الحادي عشر: موارد واستخدامات البضائع بالأسعار الثابتة.
12. الجدول الثاني عشر: إجمالي المدخلات والمخرجات في قطاع الصناعات بالأسعار الثابتة.
13. الجدول الثالث عشر: الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة، تبعاً لنوع النفقة وبالأسعار الثابتة.
14. الجدول الرابع عشر: الإنفاق الاستهلاكي للهيئات الخاصة اللاربحية وتخدم العائلات تبعاً لنوع النفقة والغرض منه بالأسعار الثابتة.
15. الجدول الخامس عشر: تكوين الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالأسعار الثابتة.
16. الجدول السادس عشر: مكونات التكوين الرأسمالي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
17. الجدول السابع عشر: دخول عوامل الإنتاج تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي والقطاع التنظيمي.
18. الجدول الثامن عشر: الدخل القومي والدخل القومي المتاح للتصرف.

19. الجدول التاسع عشر: الصفقات الرأسمالية للهيئات الخاصة والعامة.
20. الجدول العشرون: الدخل والإنفاق والصفقات الرأسمالية للمشاريع المساهمة.
21. الجدول الحادي والعشرون: الدخل والإنفاق والصفقات الرأسمالية للقطاعات الفرعية للحكومة العامة.
22. الجدول الثاني والعشرون: مختارات من نفقات الحكومة العامة حسب الغرض من الإنفاق .
23. الجدول الثالث والعشرون: الدخل والإنفاق والصفقات الرأسمالية للقطاعات الفرعية للحكومة العامة والقطاع المنظم (المشاريع الخاصة غير المالية وغير المساهمة) .
24. الجدول الرابع والعشرون: الصفقات المالية لتفصيلات القطاعات الفرعية.
25. الجدول الخامس والعشرون: الصفقات المالية للسلطات النقدية.
26. الجدول السادس والعشرون: الصفقات الخارجية.
27. الجدول السابع والعشرون: إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات (للدول النامية) .
28. الجدول الثامن والعشرون: موارد واستخدامات السلع والخدمات (للدول النامية) .

أسس حساب القيم في نظام الأمم المتحدة لعام 1968:

أوجد النظام المحاسبي المعدل بعض المصطلحات والتسميات غير المألوفة في النظام القديم واعتمد في ذلك على أسس أو منطلقات أولية يبنى عليها هي:

1. قيمة المنتج — يقصد بها القيمة التي يبيع بها المنتج إنتاجه.
2. قيمة المشتري— هي القيمة التي يدفعها المشتري للحصول على المنتج.
3. القيمة الأساسية التقريبية– APProximate Basic value وهي قيمة المنتج مطروحاً منها الضرائب السلعية على المنتجات.
4. القيمة الأساسية الحقيقية– True Basic Value وهي القيمة المنتجة مطروحاً منها صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات.
5. قيمة عوامل الإنتاج التقريبية– Approximate Factor Value وهي المنتج مطروحاً منها صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات.

6. قيمة عوامل الإنتاج الحقيقية– True Factor Value وهي قيمة المنتج مطروحاً منها في الضرائب غير المباشرة على المنتجات وعلى المدخلات الوسطية.

لتوضيح الترابط والانتقال بين تلك القيم ننطلق من تحليل قيمة المشتري إلى العوامل التي تتألف منها وهي:

1. قيمة المدخلات المباشرة.
2. قيمة المدخلات الوسيطة.
3. صافي المدخلات غير المباشرة (الضرائب غير المباشرة وإعانات الإنتاج).

تتألف المدخلات المباشرة من الفروع التالية:

1. عوائد العاملين بأجر (باستثناء 102، 103).
2. عوائد العاملين باجر في نقل منتجات المنشأة وتوزيعها على محلات المشتريين.
3. عوائد العاملين باجر في مجال نقل المستلزمات المشتراة.
4. اهتلاك رأس المال.
5. فائض التشغيل.

أما المدخلات الوسيطة فتتألف من الفروع التالية:

1. تكلفة المستلزمات السلعية (باستثناء 202، 301، 302).
2. تكاليف الخدمات المشتراة بغرض نقل المستلزمات إلى مخازن المنشأة (باستثناء هوامش النقل والتجارة الممثلة بالفرع 203).
3. تكاليف الخدمات المشتراة بغرض نقل المنتجات وتوزيعها.
4. تكاليف وخدمات أخرى مشتراة.

أما صافي المدخلات غير المباشرة:

أي الضرائب غير المباشرة ناقصاً إعانات الإنتاج:

1. صافي الضرائب السلعية على المدخلات الوسيطة.
2. صافي الضرائب غير المباشرة الأخرى على المدخلات الوسيطة.
3. صافي الضرائب السلعية على المنتجات.
4. صافي الضرائب غير المباشرة الأخرى على المنتجات.

انطلاقاً من هذا التقسيم يمكن حساب قيمة الإنتاج الإجمالي للاقتصاد وفقاً للأسس الستة التي جاء بها النظام المعدل كما يلي:

1. الإنتاج الإجمالي بقيمة المشتري = (3+2+1)
2. الإنتاج الإجمالي بقيمة المنتج = (3+2+1) – (203+102)
3. الإنتاج الإجمالي بالقيمة الأساسية التقريبية = (3+2+1) – (303+302+203)
4. الإنتاج الإجمالي بالقيمة الأساسية الحقيقية = (3+2+1) – (303+302+203+102)
5. الإنتاج الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج التقريبية = (3+2+1) – (304+303+203+102)
6. الإنتاج الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج الحقيقية = (3+2+1) – (304+303+302+301+203+102)

ويمكن كذلك التعبير عن القيمة المضافة في ضوء الأسس السابقة:

1. القيمة المضاعفة على أساس قيمة المنتج تساوي الإنتاج الإجمالي بقيمة المنتج مطروحاً منه قيمة المدخلات الوسطية على أساس ما تكلفه المشتري وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة= (تقييم المنتج)= الإنتاج الإجمالي (قيمة المنتج)– المدخلات الوسيطة (تكلفة المشتري) = (3+2+1) – (302+301+2+203+102)

2. القيمة المضاعفة على أساس القيمة الأساسية التقريبية وهي تعادل الإنتاج الإجمالي بالقيمة الأساسية التقريبية مطروحاً منه قيمة المدخلات الوسيطة على أساس قيمة المنتج.

(303+302+301+2+203+102) – (3+2+1) =

3. القيمة المضاعفة على أساس القيمة الأساسية الحقيقية:

(3+2+103+102) – (3+2+1) =

لتيسير الفهم والانتقال في الحساب ما بين القيم الواردة في هذا النظام يمكن الاستعانة بالمخطط التوضيحي التالي:

	الإنتاج	التوزيع	الاستهلاك
مدخلات وسطية ←	(مخازن المنشأة) ←	(مخازن تجارة الجملة)←	(مخازن تجارة التجزئة)
301 صافي الضرائب السلعية على المدخلات الوسطية.	303 صافي الضرائب السلعية على الإنتاج.	102 أجور نقل إلى مخازن تجارة الجملة.	103 أجور النقل إلى المستهلكين.
302 صافي الضرائب غير المباشرة الأخرى.	304 صافي الضرائب الأخرى.	203 تكاليف خدمات نقل أخرى.	

التعاريف والمفاهيم الأساسية في نظام 1968 للحسابات القومية:

1) الإنتاج الإجمالي:

عبارة عن القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تنتج خلال الفترة المحاسبية، شاملة الإنتاج غير التام والمنتجات للاستخدام الذاتي.

وبالنسبة لأنشطة التوزيع فإن إنتاجها يتمثل في الهامش التجاري الإجمالي أي الفرق بين قيمة المبيعات والمشتريات، ويتمثل إنتاج نشاط التأمين في قيمة الخدمات التأمينية كما يتمثل إنتاج نشاط البنوك والمؤسسات المالية في القيمة الحقيقية والمحتسبة للخدمات المصرفية.

2) **الإنتاج السلعي لمنتجي الخدمات الحكومية:**

عبارة عن القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تنتج بواسطة الوحدات الإنتاجية لمنتجي الخدمات الحكومية.

3) **الإنتاج السلعي لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات:**

عبارة عن القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تنتج خلال فترة المحاسبية بواسطة الوحدات الإنتاجية بالهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.

4) **الإنتاج المستخدم ذاتياً بوحدات منتجي الخدمات الحكومية:**

تتمثل في قيمة الخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي بوساطة منتجي الخدمات الحكومية، وهو يعادل الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الحكومة.

5) **الإنتاج المستخدم ذاتياً بوحدات منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات:**

يشمل قيمة الخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي بوساطة منتجي الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات وهو يعادل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.

6) **الاستهلاك الوسيط لمنتجي السلع والخدمات:**

يشمل السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في الإنتاج بما في ذلك إصلاح الأصول الرأسمالية والأبحاث حول التطوير والتنقيب وأية مدفوعات أخرى غير مباشرة خاصة بمصادر تمويل التكوين الرأسمالي كتكاليف الحصول على القروض.

7) **الاستهلاك الوسيط لمنتجي الخدمات الحكومية:**

يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات على الحساب الجاري مطروحاً منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة، (بقايا السلع القديمة) شاملاً السلع المعمرة والمشتراة للأغراض العسكرية.

8) **الاستهلاك الوسيط لمنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات:**

يشمل المشتريات الجديدة من السلع والخدمات غير المعمرة مطروحاً منها صافي المبيعات من السلع المستعملة والخردة.

9) **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات في السوق المحلية:**

يشمل إنفاق العائلات المقيمة وغير المقيمة على السلع والخدمات ناقصاً صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة والخردة أو المخلفات.

10) **السلع والخدمات:**

هي السلع والخدمات المنتجة عادةً بغرض البيع في السوق بسعر يهدف إلى تغطية تكاليف إنتاجها وتتضمن كافة السلع والخدمات وذلك الجزء من الإنتاج السلعي لمنتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وكافة الواردات من السلع والخدمات عدا المشتريات المباشرة في الخارج للحكومة والعائلات.

11) السلع والخدمات الأخرى:

هي السلع والخدمات التي لا تباع عادة في السوق بسعر يغطي تكلفة إنتاجها وتتمثل في إنتاج منتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والخدمات المنزلية التي تقدم من أسرة لأخرى وكذلك المشتريات المباشرة من الخارج لحساب العائلات والحكومة.

12) المشتريات المباشرة لمنتجي الخدمات الحكومية من الخارج:

هي صافي المشتريات (المشتريات – المبيعات) من السلع و الخدمات وكافة الاستخدامات المباشرة الأخرى التي تقوم بها الوكالات الحكومية خارج الحدود الإقليمية للوطن.

13) المشتريات المباشرة من الخارج للعائلات المقيمة:

هي قيمة ما ينفقه الأفراد المقيمون بالوطن في الخارج كالسائحين وبحارة السفن والعمال الموسميين ورجال السلك الدبلوماسي والعسكري على السلع والخدمات ويستبعد من ذلك إنفاق رجال الأعمال والموظفين الحكوميين...الخ التي يعاد دفعها بواسطة أصحاب الأعمال أو الحكومة أو تلك التي تعتبر في حكم نفقات وحدات قطاع الأعمال.

14) المشتريات المباشرة داخل السوق المحلية لوحدات غير مقيمة:

هي صافي المشتريات التي تتم في الدولة بواسطة وحدات مدنية أو عسكرية موجودة بالدولة وتدخل هذه المشتريات ضمن الصادرات من السلع المتنوعة في الدولة التي يتم فيها الشراء.

15) **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص:**

يشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات والإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة.

16) **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات:**

يشمل قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي في النشاط الجاري وهي تساوي قيمة الإنتاج الإجمالي مطروحاً منه صافي المبيعات (المبيعات– المشتريات) المسوقة وغير المسوقة.

17) **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات المقيمة:**

يشمل إنفاق الأفراد المقيمين على السلع الجديدة المعمرة وغير المعمرة وكذلك الإنفاق على الخدمات مطروحاً منه صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة.

18) **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة:**

هو قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام الذاتي في النشاط الجاري للحكومة العامة ويساوي قيمة الإنتاج الإجمالي مطروحاً منه صافي قيمة المبيعات المسوقة وغير المسوقة.

19) **الزيادة في المخزون:**

هو القيمة السوقية للتغير في المخزون من المواد الأولية ونصف المصنعة– عدا مشروعات التشييد– والسلع التامة الصنع متضمناً الحيوانات المنتجة للحوم والسلع الاستراتيجية لدى منتجي الخدمات الحكومية.

20) تكوين رأس المال الثابت الإجمالي:

يتمثل في إنفاق منتجي السلع والخدمات ومنتجي الخدمات الحكومية والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات، على الإضافات الرأسمالية مشتراة كانت أو منتجة ذاتياً مطروحاً منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة (المخلفات) ولا يتضمن الإنفاق على السلع المعمرة للأغراض العسكرية.

كما يشمل العمليات تحت التنفيذ في مشروعات التشييد والإصلاحات الرأسمالية والإنفاق على تحسين الأراضي والتشجير وكذلك إكثار وتحسين السلالات الحيوانية ولا يتضمن الإنفاق السلع المعمرة العسكرية وثمن شراء الأراضي.

21) الصادرات (فوب):

هي القيمة السوقية الصادرات الدولة وهي مشابهة للقيمة عند الحدود الجمركية للبلد المصدر (تشمل هذه القيمة كلاً من: تكلفة البضاعة المصدرة، تكلفة نقل البضاعة من مكان إنتاجها إلى الحدود الجمركية للبلد المصدر، رسوم التصدير، تكلفة تفريغ البضاعة على ظهر وسيلة النقل– إلا إذا كان الناقل هو الذي يتحمل هذه التكلفة.

22) الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج أو بسعر المشتري:

هو إجمالي إنتاج الوحدات المقيمة مقوماً بسعر المشتري مضافاً إليها هوامش النقل والتوزيع مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري مضافاً إليها رسوم الواردات.

ويساوي أيضاً الإنفاق الإجمالي على الاستخدام النهائي للسلع والخدمات مقومة بسعر المشتري، مطروحاً منه قيمة الواردات (S.I.F.)، أو بعبارة أخرى يساوي تعويضات العاملين وإهتلاك رأس المال الثابت وفائض العمليات وصافي الضرائب غير المباشرة (الفرق بين الضرائب غير المباشرة والإعانات) ورسوم الواردات.

23) تعويضات العاملين (والأجور وما في حكمها):

وتشمل كافة مدفوعات المنتجين المقيمين بالدولة من أجور ومزايا نقدية وعينية قبل خصم حق العامل في التأمينات الاجتماعية وضرائب كسب العمل وأي استقطاعات أخرى.

24) فائض العمليات (التشغيل) OPERATING SURPLUS:

يساوي الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج (سعر المنتج) مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط بسعر المشتري (سعر السوق) وتعويضات العاملين وإهتلاك رأس المال الثابت وصافي الضرائب غير المباشرة.

25) الضرائب غير المباشرة:

تشمل الضرائب المفروضة على المنتجين فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والشراء واستخدام السلع والخدمات والتي تحمَّل عادةً على تكاليف الإنتاج وهي: الرسوم على الواردات، الرسوم على الصادرات، رسوم الإنتاج، الضريبة على الملاهي، الدفعات (الطوابع المالية)، الضريبة العقارية، الرسوم المفروضة على استخدامات الأصول الثابتة، رسوم السيارات ورسوم الموانئ.

26) إعانات الإنتاج:

تشمل كافة المنح التي تقدمها الحكومة على الحساب الجاري للوحدات الإنتاجية الخاصة والعامة وكذلك المنح الممنوحة للمشاريع الحكومية كتعويض عن الخسائر الناتجة عن بقاء الأسعار على مستوى منخفض عن تكاليف الإنتاج نتيجة لسياسة حكومية معينة.

27) الدخل القومي:

يشمل تعويضات العاملين المقيمين مضافاً إليها صافي دخول الملكية والتنظيم للوحدات المقيمة.

28) الدخل المتاح:

عبارة عن دخل الدولة بكافة الوحدات التنظيمية من جميع المصادر بعد خصم التحويلات الجارية المدفوعة وهو يساوي الدخل القومي بسعر السوق مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.

29) عوائد عوامل الإنتاج المحلية:

تتمثل في تعويضات العاملين وفائض التشغيل المتولد من الإنتاج المحلي أي هي القيمة المضافة للمنتجين المقيمين.

30) التحويلات الجارية:

هي التحويلات التي تتم بين المتعاملين بتحويل مبلغ من الدخل الجاري لمتعامل ما وإضافته إلى الدخل الجاري لمتعامل آخر بغرض تمويل الإنفاق الجاري.

31) الفائدة:

هي الدخل الفعلي والمحتسب المستحق الدفع أو التحصيل على الودائع والسندات والكمبيالات والقروض.

32) الإيجار:

يتمثل في صافي الإيجار المستحق عن استخدام الأراضي لأغراض الزراعة والأغراض الأخرى ويندرج ضمن دخل الملكية بينما تعالج إيجارات المباني والآلات والأجهزة...الخ كمدفوعات تدخل ضمن مفهوم السلع والخدمات المنتجة.

33) الادخار:

هو الفرق بين المتحصلات والمدفوعات الجارية في حسابات الدخل والإنفاق.

34) فائض الدولة من الحساب الجاري:

هو عبارة عن الفرق بين المتحصلات والمدفوعات عن الحساب الجاري للدولة مع العالم الخارجي.

35) صافي الأقراض أو الاقتراض:

هو صافي زيادة الأصول المالية لدى المتعاملين على صافي التزاماتهم.

36) التحويلات الرأسمالية:

هي التحويلات التي تمنح دون مقابل بهدف تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي وأية أشكال أخرى من التراكم والإنفاق طويل الأجل وعادةً تدفع من الثروة أو المدخرات ولا تتكرر بصفة مستمرة.

37) التكلفة المحتسبة للخدمات المصرفية:

تتمثل في الزيادة في دخل الملكية المستحق للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة عن الفوائد المستحقة للمودعين.

38) التكلفة المحتسبة لخدمات التأمين ضد الحوادث:

هي الفرق بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة.

39) **التكلفة المحتسبة لخدمات التأمين على الحياة:**

هي الفرق بين الأقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة والزيادة في الإحتياطيات المستحقة لحاملي البوالص (القسائم).

40) **المقيمون:**

أ. الوحدات المنتجة للسلع والخدمات: تشمل الوحدات التي تعمل في الإنتاج داخل الحدود الإقليمية للدولة شاملة فروع المشاريع الأجنبية.

ب. الوحدات الحكومية: تشمل هيئات الحكومة المركزية والمحلية الموجودة داخل حدود الدولة والسفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية الموجودة في الخارج وتعتبر المنظمات الدولية الموجودة داخل حدود الدولة وحدات مستقلة غير مقيمة.

ج. الهيئات التي لا تهدف إلى الربح: هي الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وموجودة داخل الحدود الجغرافية للدولة.

د. العائلات والأفراد المقيمون: تشمل كافة الأفراد الذين يعيشون داخل الحدود الإقليمية للدولة عدا الزوار الأجانب لمدة أقل من سنة لأغراض السياحة والعلاج والتعليم والمؤتمرات العلمية ومهرجانات الرياضة والتجار الأجانب والوكلاء التجاريين والعمال الموسميين في الدولة لأقل من سنة ورجال السلك الدبلوماسي والقنصلي والملحقين العسكريين وموظفي الهيئات الدولية من غير مواطني الدولة الذين في مهمة أقل من سنة.



شكل يوضح الهيكل الأساسي لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1968

الفصل الثالث عشر



النظام الفرنسي للحسابات الاقتصادية القومية



النظام الفرنسي للحسابات الاقتصادية القومية

1) العمليات الاقتصادية في النظام الفرنسي:

يمكن أن تترجم الفعالية أو النشاط الاقتصادي لكل عنصر بعمليات اقتصادية يعبر عنها بشروط نقدية. ويمكن تقسيم هذه العمليات إلى مجموعة متجانسة حسب طبيعتها الاقتصادية:

أولاً: عمليات السلع والخدمات:

وتتألف من تبادل السلع والخدمات وخلقهما واستعمالهما بوساطة العناصر الاقتصادية. وتسعى هذه السلع بشكل مباشر إلى خلق منتج أو سلعة ما قابلة للتبادل في السوق. وهذه العمليات تتعلق بما يلي:

1. الإنتاج.
2. الاستهلاك.
3. تكوين رأس المال الثابت.
4. تغير المخزون.
5. صافي الصادرات (صادرات – واردات).

وإن المعلومات الإحصائية المتعلقة في هذا المجال تساهم في تحديد الاستخدامات والموارد المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات على النحو التالي:

- الاستخدامات =الاستخدامات الوسيطة (الاستهلاك الوسيط لدى المنتجين)+ الاستخدامات النهائية(أستهلاك نهائي+ مجمل تكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون + الصادرات + ورصيد استعمالات الخدمات).
- الموارد = الإنتاج + المستوردات.

ويجب التنويه إلى أن التعادل لمجموع الاستخدامات= لمجموع الموارد يجب أن يتم بالنسبة لكل سلعة، أو منتج حتى نصل إلى التعادل نفسه في المجاميع الاقتصادية القومية وأهمها الإنتاج.

ثانياً: عمليات التوزيع:-

إن القيم التي تحصل عليها في عمليات التوزيع الخاصة بالقيمة المضافة أو الناتج المحلي أو الناتج الخارجي بين العناصر الاقتصادية بواسطة الإدارة العامة إضافة إلى المعلومات التي نحصل عليها في عمليات السلع والخدمات تتعلق بما يلي:

1. الرواتب الإجمالية وحصص التأمينات الاجتماعية ومخصصاتها:

أ. الرواتب الإجمالية وتشمل العائدات النقدية أو العينية التي يدفعها أصحاب المشاريع غير المالية أو أصحاب القطاع العائلي أو أصحاب الإدارات العامة وأصحاب المؤسسات المالية إلى أصحاب الرواتب.

ب. الحصص والمساهمات الاجتماعية: وهي المدفوعات – غالباً ما تكون إجبارية– المقدمة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو الدولة.

ج. الواجبات الاجتماعية من حيث هي مدفوعات نقدية أو عينية .

2. الفوائد وأرباح الأسهم أو حصصها.
3. الدخول الإجمالية لأصحاب المشاريع الفردية.
4. التحويلات التي تتم بين عنصر اقتصادي وعنصر غير اقتصادي دون أن يكون هناك مقابل مباشر لهذه المدفوعات. كالضرائب – التأمين– التحويلات بمعناها الضيق مثال المساعدات والإعانات الإنتاجية المدفوعة للمنتجين وإعانات الاستغلال والتجهيزات الرأسمالية.
5. الشركات المساهمة.
6. المدفوعات التحويلية.

7. الإنفاقات والدخول الخارجية: وتشتمل هذه الفقرة على العمليات الجارية من قبل عنصر اقتصادي يمارس نشاطه، خلال مدة معينة، في داخل الأراضي الوطنية وخارجها.

ثالثاً: العمليات المالية:-

وتتعلق بتغيرات المستحقات والديون للعناصر الاقتصادية ومثال ذلك: النقود والديون المتوسطة الآجل...الخ.

وفيما يلي الأشكال الخاصة بالعمليات والقطاعات الاقتصادية:

1. النقد.
2. الودائع الأخرى.
3. السندات لأجل قصير.
4. الالتزامات.
5. الأسهم
6. الاعتمادات القصيرة الآجل.
7. الاعتمادات المتوسطة الآجل.
8. القروض لآجل طويل .
9. الموجودات في الذهب والقطع.
10. الودائع والسلف بين الوسطاء.

أما من حيث القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الفعالية الاقتصادية بوساطة الحسابات القومية. فيمكننا تمييز القطاعات التالية:

1. قطاع المشاريع غير المالية.
2. القطاع العائلي.
3. قطاع الإدارات العامة
4. قطاع المؤسسات المالية.

5. قطاع العالم الخارجي.

وقبل البدء بالعرض المفصل لحسابات هذه القطاعات سنعطي جدولاً بسيطاً يوضح ما يتضمنه كل قطاع من حسابات وسنقوم بشرح بسيط لمفهوم كل حساب.

الحسابات	القطاعات				
	قطاع الأعمال ماعدا مالي	القطاع العائلي	الإدارات العامة	المؤسسات المالية	العالم الخارجي
	إنتاج	إنتاج	—	—	—
	استغلال	استغلال	—	—	—
	تخصيص	تخصيص	تخصيص	تخصيص	عمليات تجارية
	رأس المال	رأس المال	رأس المال	رأس المال	عمليات رأسمالية
	حساب مالي	حساب مالي	حساب مالي	حساب مالي	—

2) أنواع الحسابات حسب القطاعات الاقتصادية في النظام الفرنسي:

إن المحاسبة القومية الفرنسية تميز بين حسابات الأفراد وحسابات العمليات.

أ. حسابات الأفراد:

إن الأفراد الاقتصاديين يُقسمون إلى فئات خمس:

الفئة الأولى: المنشآت غير المالية:

إنها الأجهزة التي تشتمل فعاليتها على إنتاج الأموال والخدمات، وذلك بقصد بيعها. ويمكن تصنيف المنشآت غير المالية بحسب فعاليتها إلى 27 قطاعاً، وبحسب صفتها الحقوقية إلى: شركات خاصة- المنشآت الحكومية- المنشآت الفردية. والحسابات هنا هي:

1) حساب الإنتاج:

يسجل في هذا الحساب الإنتاج الكلي كمورد، واستهلاك الأموال والخدمات الضرورية للإنتاج كاستعمالات. إن رصيد هذا الحساب هو القيمة المضافة أو الإنتاج الداخلي المقطوع.

2) حساب الاستغلال:

في هذا الحساب تسجل العمليات الإنتاجية الجارية، فيسجل دفع الأجور والفوائد والضرائب كاستخدامات، وتسجل القيمة المضافة أو الإنتاج الداخلي المقطوع، وزيادة القيمة الناتجة عن تقويم المخزون السلعية ومساعدات الاستغلال كموارد. إن هذا الحساب يعطي الدخل المقطوع للاستغلال.

3) حساب التخصيص:

إن هذا الحساب يصنف الدخل المقطوع الناتج عن الاستغلال أو عن الموارد الملحقة، وذلك كإعانات التوازن وإعانات المعدات والآلات. والدخل المقطوع هذا يستعمل إما لتوزيع الأرباح أو لتكوين الادخار من قبل المنشآت المالية.

4) حساب رأس المال:

إن هذا الحساب يتضمن استخدام هذا الادخار سواءً لتكوين رأس المال الثابت المقطوع، أو لتكوين المخزون السلعي. إن رصيد حساب رأس المال الذي يمثل في موارد الحساب يبين حاجة التمويل التي تشعر بها المنشآت، وهذا الرصيد يساوي لمجموع الموارد التي تستطيع المنشآت الحصول عليها من الأصناف الأخرى من الأفراد الاقتصاديين.

5) حساب مالي:

إن هذا الحساب يرسم العمليات المالية التي تقوم بها المنشآت في العمود المخصص للاستخدام تمثل التثميرات والقروض بعد طرح التغطية، وفي العمود

المخصص للموارد وتمثل إصدارات الأسهم والديون بعد طرح المبالغ الموفاة أو المسددة. إن حاجة التمويل تساوي إلى رصيد ما للمنشأة وما عليها.

الفئة الثانية: الأفراد البيتيون (الأسر):

الأفراد البيتيون هم مجموعات الأشخاص الذين يعيشون مبدئياً مع بعضهم بعضاً ويعد الشخص الذي يعيش وحده من هذه الفئة.

يقسم الأفراد البيتيون إلى عدة زمر وذلك تبعاً للفعالية المهنية لرب الأسر. ونستطيع أن تميز بهذا الخصوص:

أسر المستثمرين الزراعيين، أسر بقية المستحدثين (حرفيين، صناعيين، تجار، مهن حرة)، أسر أصحاب الأجور بما فيهم الأجور الزراعية، وأخيراً أسر ما تبقى من الأشخاص الخاصة(بما فيهم أصحاب الريع).

تنظم فعالية الأفراد البيتيين خمسة حسابات:

1) **حساب الإنتاج:**

إن هذا الحساب يرسم الفعالية الإنتاجية للأسر. وهذه الفعالية تقتصر على استغلال الحدائق العائلية، وتأجير العقارات. وتظهر هذه الحسابات الإنتاج الداخلي المقطوع للأسر.

2) **حساب الاستغلال:**

في هذا الحساب يمثل دخول العمل ورأس المال والمعونات الاجتماعية ومختلف التحويلات لموارد، ويمثل الاستهلاك والادخار كاستخدامات.

3) حساب رأس المال:

إن هذا الحساب مكرس ليرى استخدام هذا الادخار، حيث يستعمل لتكوين رأس المال الثابت المقطوع ولدفع أثمان أقساط التأمينات على الحياة ولتمويل الاستثمارات التي يقوم بها المستحدثون الفرديون. وتثمل كاستخدامات في هذا الحساب طاقة تمويل الأسر مجموع الموارد التي تستطيع الأسر وضعها تحت تصرف الأفراد الاقتصاديين الآخرين بواسطة العمليات المالية.

4) حساب مالي:

يصف التغيرات الداخل والخارج للأسر ويبين كيف استعملت طاقاتهم التمويلية.

5) حساب التخصيص:

يدخل في هذا الحساب دخول العمل ورأس المال والمساعدات الاجتماعية ومختلف التحويلات كموارد. ويمثل كاستخدامات في هذا الحساب استهلاك هذه الدخول وادخارها.

الفئة الثالثة: الإدارات العامة:

إنها الأجهزة التي لا توجه فعاليتها أساساً نحو بيع السلع والخدمات ولكنها تقدم الخدمات التي لا تشكل بحكم طبيعتها أساسا للتبادل. وهذه الإدارات العامة هي الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة الإدارية وأجهزة الضمان الاجتماعي، والأجهزة الخاصة ذات الهدف غير الربحي(النقابات) والأجهزة الدولية والأجنبية (الجيش الأمريكي في فرنسا مثلاً). وإليكم هذه الملاحظات:

اولاً– لا يوجد للإدارات حساب استغلال، فهذه الأجهزة تشبه المستهلك النهائي الذي ليس له فعالية إنتاجية.

ثانياً– أما حساب التخصيص فيشتمل على موارد الإدارات (عائدات ضريبية واشتراكات ومساهمة اجتماعية)، وعلى نفقاتها (شراء الأموال والخدمات). إن هذا الحساب يتجلى إما عن عجز أو عن ادخار.

ثالثاً– أما حساب رأس المال فهو يشتمل في الحقل المخصص للاستخدامات على التشكيل المقطوع لرأس المال الثابت، وفي الحقل المخصص للموارد على الادخار المقطوع. يظهر هذا الحساب طاقة التمويل التي تتمتع بها الإدارات أو حاجة هذه الإدارات للتمويل.

الفئة الرابعة: المؤسسات المالية:

إنها منشآت، حيث أن أشخاصاً معنويين غير الدولة، يقومون بإجراء عمليات مالية، ويستحصلون على دخل من هذه العمليات. تشتمل هذه المنشآت على النظام المصرفي، وأجهزة الاعتماد الأخرى ومؤسسات التأمين، لا يوجد بالنسبة للمؤسسات المالية حساب استغلال، لأنه يفترض بأن هذه المؤسسات لا تشترك في الإنتاج، أما حسابات هذه المؤسسات المالية فهي:

1) **حساب التخصيص:**

يضم هذا الحساب الفوائد والأرباح الموزعة، وأثمان التأمين المصفاة من التعويضات المدفوعة عن الحوادث في العمود المخصص للموارد. كما أنه يضم في عمود الاستخدامات النفقات التي تقتضيها قيام هذه المؤسسات بعملها (أجور، مشتريات السلع والخدمات) والفوائد، والأرباح الموزعة، والضرائب المدفوعة للإدارات العامة.

2) **حساب مالي وحساب رأس المال:**

إن الحساب المالي وحساب رأس المال يبينان تغيرات الذمة وتغيرات الممتلكات المالية لهذه المؤسسات.

الفئة الخامسة: العالم الخارجي:

الخارج هنا يعني كل الاقتصاديات الخارجية التي جرت بينها وبين الأفراد الاقتصاديين الداخليين عمليات.

نجد فيما يتعلق بالخارج الحسابات التالية:

1) حساب العمليات الجارية

التي ترسم العمليات التي تجري على السلع والخدمات التحويلية. إن هذه العمليات تدعم الوضعية الدائنة أو المدينة للبلد.

2) حساب العمليات المالية:

إن هذه الحساب يدل كيف إن رصيد العمليات قد صفيّ: حركات الذهب، تغيرات احتياطات القطع طويل المدى أو قصيرة.

وفيما يلي نستعرض نموذجاً عن الحسابات الخاصة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية التي أوردناها حسب النظام الفرنسي.

أولاً- حسابات قطاع المشاريع غير المالية:

1) **حساب الإنتاج:**

الاستخدامات	حـ/ الإنتاج لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استهلاك وسيط سلعي		إنتاج السلع
	مشروبات		مبيعات
	تمويل ذاتي		التمويل الذاتي(مواد وسيطة+استهلاك

الاستخدامات	ح/ الإنتاج لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
			ذاتي+تجهيز ذاتي)
	مجمل القيمة المضافة بسعر السوق (رصيد)		إنتاج الخدمات السوقية
			إنتاج خدمات غير سوقية
			ضرائب على استيراد السلع والخدمات
	المجموع		المجموع

2) حساب الاستغلال:

الاستخدامات	ح/ الاستغلال لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	رواتب وأجور مجملة		مجمل القيمة المضافة بسعر السوق أو مجمل الناتج الداخلي بسعر السوق
	مساهمة أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية		إعانات الإنتاج مقبوضة
	إعانات اجتماعية		جعالات جارية للتأمين ضد الأخطار
	فوائد		عمليات مختلفة لإعادة التوزيع
	عقود مزراعة		
	ضرائب مترتبة على رقم الأعمال		
	ضرائب وحيدة وضرائب خاصة		
	مدفوعات جزافية من الرواتب وضرائب التدريب المهني		

الاستخدامات	حـ/ الاستغلال لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	ضرائب أخرى غير مباشرة		
	إعانات إنتاج		
	جعالات التأمين		
	عمليات مختلفة لإعادة التوزيع		
	الفائض المجمل للاستغلال الإجمالية (رصيد) منها: (_) اهتلاك رأس امال (_) صافي نتيجة الاستغلال		
	المجموع		المحموع

3) حساب التخصيص:

الاستخدامات	حـ/ الاستغلال لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	أرباح أسهم المدفوعة		النتيجة الإجمالية للاستغلال
	ضرائب مترتبة على أرباح الشركات		فوائد وأرباح مقبوضة
	ضرائب أخرى مباشرة		دخل الاستحداث الزراعي (مقبوض)
	عمليات توزيع أخرى		إعانات رأسمالية
	دخل المشاريع الفردية الإجمالية منه: (_) اهتلاك رأس المال. (_)صافي دخل المشاريع الفردية		تعويض عن خسائر الحرب
	الإدخار الإجمالي منه: (_)اهتلاك رأس المال. (_) صافي الادخار		
	المجموع		المجموع

4) حساب رأس المال:

الاستخدامات	حـ/ رأس المال لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	مجمل تكوين رأس المال الثابت		مجمل الادخار للمشاريع غير المالية
	تغير بالمخزون السلعي		تمويل رأس المال في المشاريع الفردية (واردة في الطرف المدين– الاستعمالات من حساب رأس المال في القطاع العائلي.
	عمليات أخرى مختلفة على السلع والخدمات		إعانات الاستثمار
	القدرة على التمويل (رصيد)		الحاجة إلى التمويل
	المجموع		المجموع

5) الحساب المالي:

الاستخدامات	ح/المالي لقطاع المشاريع غير المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	توظيفات وقروض		اصدرات وديون:
	نقود		التزامات
	ودائع أخرى		أسهم
	سندات قصيرة الأجل		ودائع قصيرة الأجل
	التزامات		قروض متوسطة الأجل
	أسهم		قروض طويلة الأجل (مقبوضة)
	سلف قصيرة الأجل		
	قروض طويلة الأجل		
xxxxxxxx	مجموع التوظيفات القروض ينزل منها: (1) التزامات مدفوعة قروض لمدة طويلة	xxxxx	مجموع الاصدارات (1)ينزل منها: التزامات قروض طويلة الأجل
xxxxx	مجموع التغطية (2)		
xxxx	التغيرات الصافية للأصول (1)–(2)	xxxx	التغير الصافي في المطاليب(1)–(2)

ثانياً– القطاع العائلي:

1) حساب الإنتاج

الاستخدامات	ح/ الإنتاج لقطاع العائلي	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استهلاك وسيط		الإنتاج الإجمالي
	القيمة المضافة الإجمالية (رصيد)		
	المجموع		المجموع

2) حساب الاستغلال

الاستخدامات	ح/ الاستغلال لقطاع العائلي	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	رواتب إجمالية		مجمل الناتج المحلي (القيمة المضافة الإجمالية)
	مساهمة أصحاب الأعمال في التأمينات الاجتماعية		إنتاج الحدائق والبساتين
	فوائد		الخدمات السوقية وايجار العقارات الفعلي والتقديري
	ضرائب غير مباشرة		
	جعالة التأمين		
	مجمل نتيجة الاستغلال (رصيد) منها: اهتلاك رأس المال صافي نتيجة الاستغلال		
	المجموع		المجموع

3) حساب التخصيص

الاستخدامات	حـ/ التخصيص لقطاع العائلي	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استهلاك		مجمل نتيجة الاستغلال منها: (_)اهتلاك رأس المال (_)النتيجة الصافية للاستغلال
	رواتب مدفوعة		صافي الرواتب (بعد اقتطاع التأمينات الاجتماعية)
	اقساط التأمينات الاجتماعية لغير أصحاب الرواتب		اعانات اجتماعية
	فوائد مدفوعة		فوائد
	ضرائب مباشرة		أرباح
	جعالة التأمين		دخل المزارعة
	أقساط التأمين على الحياة		إعانات تجهيزات رأسمالية (مسكن غالباً)
	أقساط أرباب العمل للتأمينات		تعويض أضرار الحرب
	مدفوعات لقطاعات أخرى		تعويضات شركات التأمين
	مدفوعات أخرى		مقبوضات وقطاعات أخرى
	مجمل الادخار (رصيد) منه: (_)اهتلاك رأس المال. (_) صافي الادخار		مقبوضات أخرى
			إجمالي دخل المستحدثين الفرديين منه: (_)اهتلاك رأس المال. (_) صافي الدخل.
	المجموع		المجموع

4) حساب رأس المال:

الاستخدامات	حـ/رأس المال لقطاع العائلي	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	مجمـل التكـوين الرأسمـالي منه: اهتلاك رأس المال صافي الاستثمار		مجمل الادخار منه: اهتلاك رأس المال. صافي الادخار
	عمليات مختلفة على البضائع والخدمات		تعويضـات مقبوضـة من شركات التأمين
	تأمين على الحياة		إعانات الاستثمار
	تمويـل اسـتثمار لـدى المستحدثين الفرديين منه: اهتلاك صافي التمويل		تحـويلات رأسماليـة أخرى
	القدرة على التمويل		
	المجموع		المجموع

5) الحساب المالي

الاستعمالات	تغير المطاليب	البيان
	xxx	القدرة
xxxx		وسائل الدفع الدولية(ذهب وقطع أجنبي)
xxx		ودائع تحت الطلب
xxx		سندات قصيرة الآجل
xxx	xxxx	سندات طويلة الآجل
xxxx		قروض طويلة الآجل
	xxx	قروض متوسطة الآجل
xxx		قروض طويلة الآجل
xxx	xxxx	رصيد الحقوق أو الالتزامات المالية
xxx	xxxx	فروق إحصائية (مع رصيد حساب رأس المال)
xxx	xxxx	المجموع

ثالثاً– قطاع الإدارات العامة:

1) حساب التخصيص:

الاستخدامات	حـ/ التخصيص لقطاع الإدارات العمة	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استهلاك		مساهمة اجتماعية
	مجمل الرواتب		أرباح وفوائد
	مساهمات اجتماعية		ضرائب مترتبة على أرباح الشركات
	فوائد مدفوعة		ضرائب مترتبة على الأشخاص الطبيعين (ضرائب دخل)
	ضرائب غير مباشرة		ضرائب أخرى مباشرة
	مساعدات		ضرائب مترتبة على رقم الأعمال
	إعانات الإنتاج		ضرائب خاصة
	إعانات القطاع العائلي		مدفوعات تقديرية مترتبة على الرواتب وضرائب التدريب المهني
	إعانات رأسمالية		ضرائب أخرى مباشرة
	تعويضات أضرار الحرب		تعويضات أضرار الحرب
	إعانات بين الإدارات		إعانات ما بين الإدارات
	مدفوعات للتعاون الدولي		مدفوعات التعاون الدولي
	أقساط التأمين		جعالة التأمين
	صافي الموارد والإنفاق الخارجي للإدارات		صافي الإنفاق والموارد الخارجية للإدارات
	عمليات أخرى مختلفة		عمليات أخرى مختلفة
	مجمل الادخار		
	المجموع		المجموع

2) حساب رأس المال:

الاستخدامات	ح/ رأس المال	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	تشكيل رأس المال الثابت		مجمل الادخار
	عمليات أخرى مترتبة على البضائع والخدمات		الحاجة إلى التمويل (رصيد)
	المقدرة على التمويل (رصيد)		
	المجموع		المجموع

3) الحساب المالي:

الاستخدامات	ح/ المالي	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استثمارات وقروض		اصدرات وقروض
	ينزل المدفوعات		ينزل المدفوعات
	التغير الصافي في الموجودات		رصيد صافي التغير في المطاليب
	====================		==================
	رصيد الحقوق والالتزامات (الدولة)		رصيد الحقوق والالتزامات للإدارات الأخرى
	الحاجة إلى التمويل(الإدارات الأخرى)		مقدرة الدولة على التمويل
	فروق إحصائية		فروق إحصائية
	المجموع		المجموع

رابعاً: قطاع المؤسسات المالية

1) حساب التخصيص

الاستخدامات	ح/ التخصيص لقطاع المؤسسات المالية	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استهلاك		فوائد
	رواتب مدفوعة		حصص الأسهم وأرباحها
	المساهمة الاجتماعية لأرباب العمل		جعالات التأمين ضد الأخطار
	أقساط اجتماعية		جعالات جارية ضد الأخطار
	فوائد		تأمين على الحياة
	أرباح الأسهم وحصصها		مدفوعات واستحقاقات خارجية
	ضرائب مترتبة على أرباح الشركات		عمليات مختلفة أخرى
	ضرائب أخرى مباشرة		
	ضرائب مترتبة على رقم الأعمال		
	مدفوعات التدريب والتأهيل وضرائبهما		
	ضرائب أخرى غير مباشرة		
	جعالات التأمين وأضراره		
	جعالات جارية		
	أقساط إعادة التأمين		
	مدفوعات واستحقاقات خارجية		
	عمليات أخرى مختلفة لإعادة التوزيع		
	مجمل الادخار (رصيد)		
	المجموع		المجموع

2) حساب رأس المال:

الاستخدامات	ح/ رأس المال للإدارات	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	التكوين الثابت لرأس المال		إجمالي الادخار
	المقدرة على التمويل منها: الاحتياطي الفني		تأمين على الحياة
			الحاجة إلى التمويل
	المجموع		المجموع

3) الحساب المالي:

الاستخدامات	ح/ المالي	الموارد	
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	استثمارات وقروض		اصدرات وقروض
	مردودات ======		مردودات =======
	صافي التغير في الأصول		صافي التغير في المطاليب
	رصيد الاستحقاقات والديون		رصيد الاستحقاقات والديون
	الحاجة إلى التمويل		المقدرة على التمويل
	فروق إحصائية		الفروق الإحصائية
	المجموع		المجموع

خامساً– قطاع العالم الخارجي

الاستخدامات	ح/ العالم الخارجي		الموارد
مبلغ	بيان	مبلغ	بيان
	الصادرات		الواردات
	رصيد استعمالات الخدمات		الإعانات الاجتماعية
	فوائد		الفوائد
	أرباح الأسهم		أرباح الأسهم
	التعاون الدولي		الإعانات
	أقساط التأمين		أضرار الحرب
	استعمالات وموارد خارجية للقطاع العائلي		تعاون دولي
	استعمالات وموارد خارجة للإدارات		جعالات التأمين
	استعمالات القطاع العائلي وموارده		إنفاقات قطاع المشاريع وموارده
	عمليات توزيع مختلفة		إنفاقات قطاع الإدارات وموارده
	المقدرة على التمويل		إنفاقات القطاع المالي وموارده
			عمليات أخرى مفتوحة الحاجة إلى التمويل
	المجموع		المجموع

مثال تطبيقي:

لتكن لديك المعطيات التالية الخاصة بالحسابات المختلفة لقطاع المشاريع غير المالية والتي تم الحصول عليها والخاصة ببعض عمليات الاقتصاد الفرنسي في نهاية المدة في 2010/12/31، والقيم مقدرة بملايين الفرنكات.

1)	بلغت المبيعات الإجمالية	890000
2)	بلغ التموين الذاتي من مواد وسيطة وغيرها	40000
3)	بلغ إنتاج الخدمات السوقية	8000
4)	الاستيراد وضرائب استيراد السلع والخدمات ض.غ.م	4990
5)	الاستهلاك الوسيط اللازم	510040
6)	إجمالي الرواتب	146100
7)	مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية	41100
8)	إعانات اجتماعية	2710
9)	فوائد مترتبة على رأس المال	13400
10)	دخل المزرعة	2715
11)	ضرائب مترتبة على رقم الأعمال	43780
12)	ضرائب مختلفة	17005
13)	ضرائب التدريب المهني	7320
14)	ضرائب غير مباشرة	15385
15)	جعالة تامين	8650
16)	نفقات تشغيلية مختلفة	6320
17)	إعانات إنتاج مقبوضة	13500
18)	تعويض ناتج عن أضرار لدى شركات التامين	300
19)	موارد أخرى مختلفة	2079
20)	أرباح أسهم مدفوعة	9302
21)	ضرائب مترتبة على أرباح الشركات	7170
22)	ضرائب أخرى مباشرة	465

(23 مدفوعات مختلفة أخرى	110
(24 دخل المشاريع الفردية	106145
(25 اهتلاك رأس المال	46890
(26 فوائد وأرباح مقبوضة	3925
(27 إعانات تجهيزات رأسمالية مقبوضة	6612
(28 إعانات أضرار الحرب	12
(29 مقبوضات أخرى مختلفة	475
(30 تشكيل رأس المال الثابت	85976
(31 تغير في المخزون	11458
(32 تعويضات شركات التأمين عن خسائر رأسمالية	2234
(33 تمويل رأسمالي (لدى المشاريع الفردية)	15238

والمطلوب:

عرض المعلومات السابقة في كل من:

1) حساب الإنتاج.
2) وحساب التشغيل.
3) وحساب التشخيص.
4) وحساب رأس المال.
5) وحساب صافي نتيجة التشغيل.
6) وحساب صافي الادخار.
7) وحساب صافي التكوين الرأسمالي الثابت.

حـ/الإنتاج

51040 الاستهلاك الوسيط	890000 مبيعات
432950 مجمل القيمة المضافة أو	40000 تمويل ذاتي
مجمل الناتج القومي بسعر السوق	800 إنتاج الخدمات السوقية وغير السوقية
	4990 ض. على الاستيراد
—	—
942990	942990
=========	==========

حـ/ التشغيل (الاستغلال)

4600 إجمالي الرواتب	432950 مجمل الناتج القومي بسعر السوق
41100 حصص أصحاب العمل من التأمينات الاجتماعية	13500 إعانات إنتاج مقبوضة
2710 إعانات اجتماعية	2079 مواد أخرى مختلفة
23400 فوائد رأس المال	300 تعويضات للتأمين ضد الأخطار
2715 دخل المزارعة	
43780 ضرائب مترتبة على رقم الأعمال	
17005 ضرائب مختلفة	
7320 ضرائب تدريب المهني	
15385 ضرائب غير مباشرة	
8650 جعالة تأمين	
6325 نفقات تشغيلية	
144339رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال	
448829	448829

حـ/ التخصيص

9302 أرباح أسهم موزعة 7170 ضرائب أرباح الشركات 465 ضرائب أخرى مباشرة 110 مدفوعات مختلفة 106145 دخل المشاريع الفردية 25559 رصيد الادخار الإجمالي	144339 إجمالي فائض الاستغلال 3925 فوائد أرباح مقبوضة 12 إعانات أضرار الحرب 475 مقبوضات أخرى مختلفة.
14875	14875

حـ/ رأس المال

11458 التغير في المخزون 85976 تكوين رأس المال	25559 مجمل الادخار 15238تمويل رأسمالي للمشاريع 2234 تعويضات شركات التأمين عن خسائر رأسمالية 6612 إعانات وتجهيزات رأسمالية مقبوضة 47791 رصيد الحاجة للتمويل
97434	97434

صافي نتيجة التشغيل = إجمالي فائض الاستغلال – اهتلاك رأس المال

= 144339– 46890

= 907449

صافي تكوين رأس المال الثابت = تكوين رأس المال الثابت – اهتلاك رأس المال

= 85976 – 46890

= 39086

المراجع باللغة العربية والأجنبية

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. د. نور الدين هرمز، الحسابات الاقتصادية القومية، مطبوعات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2004 – 2005.
2. د. عبد الرحيم بوادقجي، الحسابات الاقتصادية القومية، مطبوعات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1988– 1989م.
3. د. مجيد مسعود، نظام الحسابات القومية، دار طلاس، دمشق، 1989.
4. د. خالد الحامض، مبادئ التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية،1976.
5. د. محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، جامعة دمشق،1968.
6. د. نور الدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة تشرين، 2004.
7. د. عثمان محمد عثمان في محاضرة بعنوان "التخطيط في ظل اقتصاد السوق نحو تفعيل دور شركاء التنمية"، دمشق 3– 2001/5/4 برعاية المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
8. د. عبد المالك الأخرس، الحسابات القومية، طلاس،دمشق،1988.
9. د. عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1975.
10. د. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
11. كاظم احمد البطاط، 2007، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (5)، العدد (18)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.ي،التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
12. خنفر. عايد راضي و خنفر مهند راضي " الاقتصاد كأداة لحماية البيئة.. دوره ومتطلبات نجاحه" Ass. Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 11 No. 1, March 2008

13. فاردن مايكل وناغي مايكل (2008) (حسابات الانبعاث) الدورة التدريبية حول نظام المحاسبة البيئية والإقتصادية المتكاملة للموارد المائية لدول الخليج لدول الخليج العربية. بيروت، 25– 28 آب/اغسطس 2008.
14. خالد غازي التمي وآخرون (2004)، تدقيق التكاليف البيئية والإفصاح عنها، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، العدد 76، جامعة الموصل.
15. رضوان حلوة حنان (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
16. صالح إبراهيم يونس الشعباني (1998)، معايير تكاليف حماية البيئة، أطروحة دكتورا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
17. طارق احمد محمود (1999)،علم تكنولوجية البيئة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
18. عبد الحكيم بدران (2002)، تلوث البيئة مصادره وأنواعه، مجلة العلوم والتنمية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.
19. عدنان جميل الساعاتي (2002) تلوث الماء، مجلة العلوم والتنمية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.
20. فهمي حسن أمين العلي (2002)، التلوث بالضوضاء، مجلة العلوم والتنمية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.
21. اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (2001)، مستقبلنا المشترك، ترجمة كامل عارف وعلي حسين حجاج، عالم المعرفة، مطابع الساسة، الكويت.
22. محمد العودات (2004)، التلوث وحماية البيئة، الطبعة الأولى، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
23. مؤيد الفضل وآخرون (2002)، المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
24. ياسين محمد الحسن (2002)، تلوث الهواء، مجلة العلوم والتقنية، العدد الرابع، الرياض. السعودية.
25. عثمان محمد غنيم وماجدة أوزنط– إشكالية التنمية المستديمة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة – مجلة دراسات العلوم الإدارية – الجامعة الأردنية – العدد 1 /2008.

26. محمد حلمي محمد طعمة – دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة – مطبعة العمرانية – الجيزة – مصر 2001.
27. د. محمود عبد الفضيل، مقدمة في المحاسبة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
28. د. مراد لعبيدي، المحاسبة القومية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
29. د. محمد عادل عاقل، الحسابات الاقتصادية القومية، مطابع فتى العرب، دمشق، 1986.
30. د. خالد علوش، المحاسبة القومية، مطبوعات معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1982.
31. د. علي كنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008– 2009.
32. ساموبلسون، نوردهاوس: الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 1995.
33. د. يونس أحمد البطريق، اقتصاديات العامة، الدار الجامعية، جامعة بيروت العربية،1985.
34. يحي الخصاونه، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان الأردن، 2005.
35. د. عادل العاقل، الإحصاءات الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، بيروت 1978.
36. د. بكري الناصر"الحسابات القومية"حلب 1978
37. د. أحمد منير نجار، الحسابات الاقتصادية القومية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 1982– 1983.
38. جيمس جوارتيني رجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الحمن، دار المريخ، الرياض، 1988.
39. د. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق،1997.
40. د. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل،الكويت،1982.
41. د. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق،ط1.

42.د. كمال قنبرية، الحسابات القومية، المطبعة الجديدة، دمشق،1976.

43.محمد الحسين الصطوف، الحسابات الاقتصادية القومية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد،1989– 1990

44.د. نورا لدين هرمز، التخطيط الاقتصادي، جامعة تشرين، 2001– 2002م.

45.د. أحمد مراد، مبادئ التخطيط الاقتصادي، دمشق، 1973.

46.ماجد باصيل، الموازين السلعية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد 1979.

47.د.سعد حافظ محمود، مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،1980.

48.د. زياد زنبوعة، الاقتصاد الرياضي، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2003–2004.

49.د. أحمد الأشقر، الاقتصاد الرياضي، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 1982–1983.

50.د. عدنان العريبد،اقتصاد (2)، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، تعليم مفتوح،2009.

51.الدكتور محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، 1967.

52.سالمي رشيد، أثر التلوث البيئي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005– 2006.

53.ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة،دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية ط1،1995.

54.مهدي أمين،مبادئ الجغرافيا المناخية،دار جامعة الخرطوم للنشر،ط1 عام 1993.

55.جاب الله عبد الفضيل (1996)، اقتصاديات الموارد، مكتبة عين شمس، القاهرة.

56.لوتز، ارنست/ موناسينغ، موهان.(المحاسبة عن البيئة)، مجلة التمويل والتنمية،م28،ع1،(1999).

57.منى قاسم " التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية" الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة) القاهرة 1997.

58.صالح عصفور " الموارد الطبيعية و اقتصاديات نفاذها" سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت العدد 25، 2004.

59.مصطفة بابكر " السياسات البيئية " سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 25 جانفي 2004.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Bruce Yandle & et al., 2002, The Environmental Kuznets Curve a Primer, www.perc.org/articles/article688.php
2. David I. Stern & et al.,1996, Economic growth and environmental degradation: The environmental Kuznets curve and sustainable development, world Development, Volume 24,Issue 7.
3. Hyun– Hoon Lee & et al., 2005, On the Relationship between Economic Growth and Environmental Sustainability, www.unescap.org/esd/environment/mced/documents/materials/EG_ES.pdf
4. Teemu Haukioja, 2007, Sustainable Development and Economic Growth in the Market Economy, www.info.tse.fi/julkaisut/vk/Ae6_2007.pdf
5. A Rine Tichit « Développement durable » ENS, L. S.H. 2004,
6. Tyler Miller (1979), Living in the Environment: Second Edition, Wads Worth Publishing Company, California, Pp. 8–9.
7. RICHARD T. WRIGHT, ENVIRONMENTAL SCIENCE, TOWARD A SUSTAINABLE FUTURE, NINTH EDITION PRINTED IN THE UNITED STATES OF AMERICA, BY PEARSON EDUCATION, INC, 2005, P. 130
8. Wicke,Lutz. Umweltokonomie. Munchen: Verlag Vahle,1991.
9. http://www.iid–alraid.de/Arabisch/Abwab/Ecology/Eco2.ht





مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

الأردن-عمان-وسط البلد-ش. السلط- ... +962 6 463 ...

... ص.ب ... +962 79 5651920 خلوي

... الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - ش. الملكة رانيا العبدالله ... حسرة التجاري

www.muj-arabi-pub.com

E-mail:Moj_ pub@hotmail.com



الوكيل المعتمد في ليبيا



نشر - طباعة - توزيع

ليبيا - طرابلس - مجمع ذات العماد - برج 4 - الطابق الأرضي

هاتف: 33/‎+218213350332 فاكس: ‎+218213350016

ص. ب: 91969

البريد الإلكتروني: alrowadbooks@yahoo.com

الموقع: www.arrowad.ly